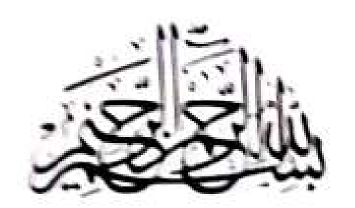
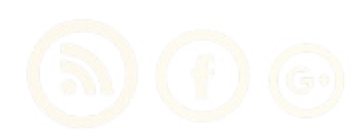
الإسلام في أوروبا المتغيرة

(تجربة ألبانيا في القرن العشرين)



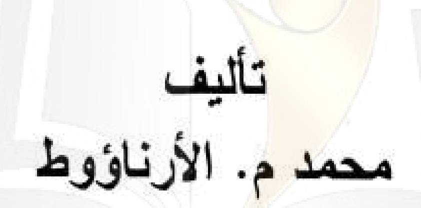

بسم الله الرحمن الرحيم





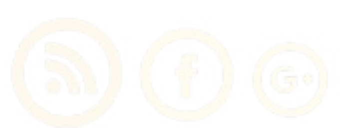
الإسلام في أوروبا المتغيرة

(تجربة ألبانيا في القرن العشرين)



تأليف

محمد م. الأرناؤوط





الدار العربية للعلوم ناشرون ش.م.ل

Arab Scientific Publishers, Inc. S.A.L

الطبعة الأولى

1428 هـ - 2007 م

ردمك 978-9953-87-212-4





الدار العربية للعلوم ناشرون ش.م.ل

Arab Scientific Publishers, Inc. SAL

عين التينة، شارع المفتي توفيق خالد، بناية الريم

هاتف: 786233 - 785108 - 785107 (1-961)

ص.ب: 5574-13 شوران - بيروت 2050-1102 - لبنان

فاكس: 786230 (1-961) - البريد الإلكتروني: asp@asp.com.lb

الموقع على شبكة الإنترنت: http://www.asp.com.lb

التنضيد وفرز الألوان: أبجد غرافيكس، بيروت - هاتف 785107 (9611)

الطباعة: مطابع الدار العربية للعلوم، بيروت - هاتف 786233 (9611)

المحتويات



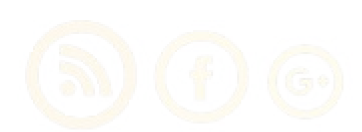
إهداء

إلى الأخ الشاعر والصديق العزيز

د. [illegible]

الذي فتح لي دربًا طويلًا أوصلني إلى هذا الكتاب





المقدمة

في نهاية 1912، وبعد حوالي 500 سنة من الحكم العثماني، ولدت ألبانيا بصعوبة بعـد مخاض عسير ضمن التنافس الإقليمي للتوسع في البلقان والتنافس الأوروبي على النفوذ في المنطقة. ومع هذا المخاض ظهرت أولاً على الورق ثم على الأرض في صيف 1913 دولة جديدة تختلف عما يجاورها نتيجة لظروف التكوين التاريخي للألبان، وهو ما كان يجعلها تمثل خصوصية واضحة باعتبارها أول دولة أوروبية بغالبية مسلمة وهي لا تزال حتى كتابة هذه السطور الدولة الأوروبية الوحيد بغالبية مسلمة.

وهكـذا بعد عدة قرون من العيش المشترك مع الشعوب الأخرى في الدولة العثمانـية (الأتراك والعرب والأكراد وغيرهم) وجد الألبان أنفسهم فجأة في دولة غير مرغوبة من الجوار وغير مستقرة في أوروبا المتغيرة. فمع أن ألبانيا ظهرت على الـورق في نهايـة 1912 إلا أن حدودها بقيت غير محددة وسط تجاذبات القوى الكبرى آنذاك (بريطانيا وفرنسا وإيطاليا والنمسا/المجر وألمانيا وروسيا) التي كانت لهـا مصالح مختلفة في المنطقة. ولأجل ذلك تحولت ألبانيا مع اندلاع الحرب العالمية الأولى إلى سـاحة للابتزاز الدبلوماسي والقتال العسكري حيث لم تستقر بالفعل ضمن الحدود المعروفة الآن إلا في 1920 بعد أن قبلت في عصبة الأمم.

وكانـت ألبانيا بحدودها التي أخذت تتبلور منذ صيف 1913 لا تمثل "الدولة القومـية" التي كانت تريدها الحركة القومية الألبانية والتي لأجلها دخلت في صدام مـع الدولـة العثمانية في نهاية القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين. فزعماء الحركة القومية الألبانية الذين كانوا يطالبون بكيان واحد للألبان يتمتع بحكم ذاتي ضمن الدولة العثمانية وجدوا أنفسهم فجأة مشتتين ضمن عدة دول لا ترغب بهم (صـربيا والجـبل الأسـود واليونان) بينما لم تتسع "الدولة القومية" في حدودها المختزلة في 1913 بالكاد إلا لنصف الألبان.

وضمن المخاض الصعب التي ولدت فيه الدولة الجديدة كانت ألبانيا أول دولة في العالم الإسلامي تقوم منذ لحظة تأسيسها على العلمانية التي كانت تمثل بطبيعة الحال قطيعة كاملة مع النظام العثماني الذي استمر عدة قرون. ولذلك فإن ألبانيا كانت تمثل تجربة سابقة لما قام به مصطفى كمال فيما بعد في تركيا الحديثة، وهي كما سنرى في هذا الكتاب تعكس الخصوصية الألبانية.

ومن ناحية أخرى فقد كانت الثورة البلشفية في روسيا 1917 قد كشفت عن المعاهدات السرية التي عقدت خلال الحرب ومنها "معاهدة لندن السرية" (1915) التي قسمت بدورها ألبانيا بين أطماع الدول المجاورة. ومن هذا الباب بدأت تصل رياح البلشفية إلى ألبانيا، التي أصبحت مؤثرة في منتصف العشرينات (1924) إلى الحد الذي بادرت فيه ألبانيا آنذاك إلى إقامة علاقات دبلوماسية مع الاتحاد السوفيتي. وفي هذا الإطار لدينا أحد أوائل الكتب عن البلشفية في العالم الإسلامي، الذي ألفه الشيخ علي كورتشا في مطلع العشرينات، وهو ما يعبّر عن انشغال علماء المسلمين بهذا التحدي الجديد الذي يتناوله الفصل الرابع في هذا الكتاب.

ومع البلشفية كانت قد أخذت تنتشر في أوروبا اديولوجية أخرى ألا وهي الفاشية، التي قدّر لألبانيا أن تكون إحدى ضحاياها أيضاً. ومع أن ألبانيا كانت منذ البداية أحد الأهداف التوسعية لإيطاليا بعد اكتمال وحدتها في 1870 إلا أن روما سارعت إلى تحقيق هذا الهدف بعد وصول الحزب الفاشي إلى السلطة في 1921 وذلك باختراق الاقتصاد والمجتمع في ألبانيا. وفي هذا الإطار سعت إلى استقطاب رجال الدين المسلمين والمسيحيين إلى صفها لكي تسهل عليها الاحتلال العسكري لألبانيا في نيسان 1939. وهكذا لدينا في الفصل الخامس من الكتاب محاولة لفشتسة الإسلام في ألبانيا تتمثل في كتاب غير مسبوق يروج للفاشية باعتبارها اديولوجية منسجمة مع الإسلام.

ولم تكد ألبانيا تتخلص من الحكم الفاشي حتى دخلت في تجربة أخرى، ألا وهي حكم الحزب الشيوعي الألباني الذي بدأت في نهاية 1944 واستمرت حتى آذار 1992. ومع أن المسلمين في الاتحاد السوفيتي قد سبقوا الآخرين في العالم الإسلامي في تجربة العيش تحت حكم الحزب الشيوعي إلا أن تجربة المسلمين في

ألبانيا لها ما يميزها، إذ أن ألبانيا بعد الخلاف الأيديولوجي مع الاتحاد السوفييتي في 1960 انحازت إلى الصين الماوية وتطرفت في موقفها من الدين حتى أنها "ألغت" الدين بمرسوم في 1967 وأصبحت أول دولة ملحدة في العالم، وهو ما يتطرق إليه الفصل قبل الأخير من الكتاب.

ولكن تخلص الألبان من الحكم الشيوعي لم يكن نهاية المطاف بالنسبة إلى المسلمين، إذ أن الديمقراطية الجديدة التي عرفوها لأول مرة حملت في طياتها تحديات جديدة لم تكن على البال، وهي ما يتعرض له الفصل الأخير من الكتاب الذي يتوقف عند 1999.

ويمكن القول أخيراً أن هذه الفصول كُتبت لترصد معايشة الألبان للتطورات الفكرية السياسية خلال مئة عام 1899-1999، أي منذ ظهور كتاب شمس الدين سامي فراشري الذي قدم صورة مثالية عن ألبانيا حسب الرؤية القومية الألبانية وحتى حرب كوسوفو 1999 التي حملت معها منعطفاً تاريخياً للألبان في أوروبا. وهكذا فقد انتقل الألبان خلال هذه المئة سنة من الدولة العثمانية إلى الدولة القومية الألبانية، حيث كانت لهم تجارب مختلفة مع العلمانية والفاشية والبلشفية وأخيراً الديموقراطية الغربية التي لا تزال ألبانيا معها في مخاض جديد لم يكتمل بعد. ومن نافلة القول أن هذه التجربة تعكس خصوصية شديدة، أي أنه قد يمكن الاستفادة منها دون أن يعني هذا أي وهم باستنساخها.

محمد م. الأرناؤوط

من الدولة العثمانية المشتركة
إلى الدولة القومية الألبانية

بعـد الفتح العثماني لوسط البلقان في النصف الثاني للقرن الرابع عشر تقدم الجيش العثماني بسهولة نحو الغرب/المناطق الألبانية الجبلية التي كانت تتوزعها عدة إمارات محلية متنافسة (دوكاجين، توبيا، موزاكا، آريانيتي الخ، التي خضعت بسرعة للدولـة العثمانـية بعد معركة سافرا Savra في 1382م مقابل تقديم خراج سنوي وإرسال قوات للمشاركة في حروب السلطان حين الحاجة[1]. ولكن هذه المرحلة لم تـستمر طـويلاً إذ أنهـا انتهت بفرض نظام التيمار وتشكيل الألوية/السناجق الجديـدة الـذي كان يعني إلغاء الإمارات المحلية. وقد طبق نظام التيمار أولاً في الجنوب حيث أنجز أول دفتر تحرير للأراضي في 1431 لـ "سنجق الألبان" (سنجق أرنـوود) الذي امتد من جيروكاسترا في الجنوب إلى كرويا في الشمال. وقد تبنى العثمانـيون أبـناء حكـام الإمارات الألبانية وعينوا من اعتنق الإسلام على رأس "سـنجق الألـبان" مثل يعقوب بك ابن تيودور موزاكا الذي عيّن على رأس هذا السنجق خلال 1438-1439و1441[2].

ومـع انتـشار الإسلام في صفوف الألبان، الذي شمل الغالبية بعد حوالي قـرنين مـن الزمن، أصبح الألبان العنصر الذي تعتمد عليه الدولة العثمانية في حـروبها مـع الـدول الأخرى سواء في أوروبا أو في الشرق (الدولة الصفوية والدولة المملوكية) نظراً لما اشتهر به الألبان من حب للسلاح واستعداد للقتال بحكـم البيـئة الجبلـية الـتي احتضنتهم. وبسبب هذه البيئة/الطبيعة فقد آثر العثمانيون أن يتركوا الأمراء المحليين على رأس السناجق/الألوية، طالما أن هؤلاء يدفعـون مـا يتـرتب عليهم من ضرائب ويرسلون ما يطلب منهم من قوات للمشاركة في الحروب، مما أدى مع الزمن إلى توطد سلطة عائلات محلية ألبانية

(آل دوكـــا حـــين، وآل روتـــولا الخ) وإلى تكريس الحكم العثماني الاسمي في المناطق الألبانية حتى مطلع القرن التاسع عشر[3].

وفي غضون ذلك، في إطار التنافس بين العائلات الألبانية القوية، برز في نهاية القـــرن الثامن عشر كيانان جديدان جعلا الدولة العثمانية تعيد النظر في سياستها إزاء المـــناطق الألبانـــية. فقـــد بـــرزت في الشمال الألباني أسرة حاكمة جديدة (بوشـــاتلي) تمكـــنت من فرض نفسها على رأس باشوية في منتصف القرن الثامن عـــشر (1757م)، ونجح محمد باشا مؤسس هذه الأسرة الباشوية من توسيع حدود باشـــويته حتى وصلت إلى وسط ألبانيا في الوقت الذي كانت فيه الدولة العثمانية منـــشغلة بالحرب مع روسيا (1768-1775م). وبعد فشل الحملات العسكرية التي أرســـلتها الدولة العثمانية (1785م و1787م و1793م) للقضاء على هذه الباشوية الـــتي أصـــبحت شبه مستقلة رأت الدولة العثمانية أنه من الأفضل استيعاب هذه الباشوية لمجابهة خطر باشوية أخرى في جوارها[4].

ففي الجنوب الألباني خلال النصف الثاني للقرن الثامن عشر كانت قد ظهرت باشـــويتان متنافستان، وقد استفاد من هذا الوضع علي باشا من تبلينا Tepelena الـــذي عُـــيّن على رأس سنجق دلفينا Delvina ولكنه سرعان ما سيطر على أهم مديـــنة (يانيـــنا Janina) التي جعلها عاصمة لباشوية تشمل ألبانيا الجنوبية وشمال اليونان. وقد أقام علي باشا صلات مباشرة مع روسيا وفرنسا وإنجلترا التي أرسلت ممثلين لها إلى يانينا. وفي هذا الإطار رفض علي باشا طلب السلطان بإرسال قوات لإخضاع الانتفاضة الصربية في 1813، بل أنه أقام علاقة قوية مع "جمعية الأصدقاء" الـــتي كانت تمهد للثورة اليونانية لكي يشغل الدولة العثمانية بها. وفي هذا الوضع قررت الدولة العثمانية إرسال جيش كبير لإخضاع علي باشا، حيث بدأ القتال في حزيران 1820 وانتهى بقتل علي باشا وقطع رأسه في كانون الثاني 1822[5].

ومـــع انشغال الدولة العثمانية بإخضاع علي باشا اندلعت في نيسان 1821 الثورة اليونانية في شبه جزيرة المورة التي شارك فيها بقوة الألبان الأرثوذكس. وقد اضـــطرت الدولـــة العثمانية إلى الاستعانة بمحمد علي باشا في مصر للقضاء على الـــثورة، الـــذي وطد بدوره علاقات قوية مع زعماء الألبان استعداداً للمواجهة

القادمـــة مع الدولة العثمانية ذاتها. والمهم هنا أن تدخل القوى الأوروبية (بريطانيا وفرنسا وروسيا) أرغم الدولة العثمانية على الاعتراف باستقلال اليونان الذى أعلنه مؤتمـــر لـــندن في شباط 1830، وهو ما حرك مشاعر وأفكار جديدة بين الألبان وخاصة بين الأرثوذكس منهم[6].

وقـــد كـــان ما جرى خلال الثورة اليونانية من أعمال عنف ضد المسلمين وتدخل القوى الأوروبية والخسارة التي لحقت بالجيش العثماني قد أثرت بدورها في صـــعود مشاعر جديدة في العاصمة استنبول، مما ساعد الحكومة على حسم أمرها بالقـــضاء على الانكشارية والطريقة البكتاشية في آن واحد تقريباً لتبدأ بعد ذلك بالإصـــلاحات العسكرية والإدارية وغيرها[7]. وقد كان لهذه الإجراءات تأثيرات بعيدة المدى في المناطق الألبانية، وبالتحديد في العلاقات العثمانية الألبانية.

فقـــد كانت الطريقة البكتاشية قد انتشرت بشكل خاص في الجنوب الألباني، وخاصة خلال عهد علي باشا يانينا حيث بنيت الكثير من التكايا، ولذلك فإن منع هـــذه الطريقة جعل أتباعها يتحولون إلى المعارضة. وقد لعبت التكايا البكتاشية في المـــناطق الألبانية دوراً بارزاً في التطورات الفكرية والسياسية والثقافية والعسكرية الـــتي ميزت ما يسمى مرحلة "النهضة القومية الألبانية" التي امتدت خلال النصف الثاني للقرن التاسع عشر وحتى الإعلان عن الاستقلال في 1912[8].

وفي هذا الإطار جاء الإصلاح الإداري في الدولة العثمانية ليشكل ضربة قوية إلى الحكم الذاتي الذي تمتع به الألبان خلال عدة قرون. فقد جاء إلغاء نظام التيمار وفرض الضرائب المباشرة وتطبيق الخدمة العسكرية وتعيين ولاة غير ألبان في المناطق الألبانـــية ليقضي على ما اعتاد عليه الألبان منذ بداية الحكم العثماني. فقد كانت الخدمة العسكرية مهنة يرتزق منها الألبان حيثما يريدون ويعودون منها إلى بلادهم بثـــروة. بينما أصبح عليهم الآن أن يخدموا كجنود في جيش الدولة في المناطق التي يرســـلون إليها (اليمن والحجاز الخ) حسب رغبة الدولة ولمصلحة الدولة. ولذلك فقـــد تميـــزت الفترة التي تلت تطبيق الإصلاح بُردات فعل مسلحة/انتفاضات ضد الـــسلطة العثمانـــية الجديـــدة سواء في الجنوب الألباني (1834 و1847 الخ) أو في الشمال الألباني (1835 و1843 و1844 الخ)[9].

ومــع ذلــك فقد كان من الملاحظ أن المدن الألبانية انتعشت ونمت بسرعة خــلال القــرن التاسع عشر نتيجة لتطور التجارة بعد إلغاء نظام الأصناف القديم وتطور الطرق والسكك الحديدية، الذي ساعد على بروز برجوازية جديدة منفتحة على العالم. وقد ساعد على هذا التواصل مع العالم وجود جاليات ألبانية كبيرة في رومانــيا وإيطالــيا وبلغاريا واليونان ومصر، وهي التي ستقوم بدور خاص في بناء الأساس الفكري السياسي للنهضة القومية الألبانية[10].

وكمــا في بقــية البلقان/أوروبا الوسطى فقد كانت النهضة القومية مرتبطة بالاهتمام باللغة والأدب الذي يروج للأفكار الجديدة. وفيما يتعلق بالألبان تحديدا فقــد كانــت المسألة معقدة أكثر لأن الألبان كانوا يعتمدون على عدة أبجديات (مــستمدة مــن الحــروف العــربية واللاتينية واليونانية) حسب خلفياتهم الدينية الثقافــية،ولذلك فقد بدت المسألة الملحة بين المثقفين الألبانيين الاتفاق على أبجدية واحدة للغة الألبانية وتأليف وطبع الكتب في هذه الأبجدية لنشر الثقافة الألبانية التي تــؤكد على ما هو مشترك بغض النظر عن الدين الذي ينتمي إليه الألبان (الإسلام والكاثوليكية والأرثوذكسية)[11].

وفي هذا الإطار يؤخذ عام 1844 باعتباره بداية النهضة القومية الألبانية حيث قــام فيه نعوم فيتشيل حاجي N.Vegihaxhi (1797-1854) بطبع كتاب لتعليم اللغــة الألبانــية بالأبجدية الجديدة التي وضعها. وكان نعوم قد ولد في قرية قرب كورتــشا Korca في جنوب ألبانيا وهاجر إلى رومانيا حيث مارس المحاماة وشارك في ثورة 1821 ضد الدولة العثمانية. وقد قام في 1845 بإصدار طبعة جديدة لكتابه وأرســل منه نسخاً إلى ألبانيا. ويبدو في مقدمة الكتاب ومراسلاته أنه كان يعتبر الجهــل وعدم الاهتمام باللغة القومية أخطر ما يهدد الألبان كشعب، ولذلك كان يعتبر على رأس المهام "نشر التعليم والثقافة في اللغة القومية"[12].

وفي ذلــك الــوقت أخذ التواصل بين المثقفين الألبانيين يمتد ليشمل الجالية الألبانية الكبيرة في إيطاليا المجاورة،حيث برز هناك في ذلك الوقت الشاعر يرونيم ده راده J.De Rade (1814-1903)، الــذي أصــبح يعتبر من رموز النهضة القومية الألبانــية.فقــد أصدر في 1837 ديوانه الشعري "أغاني ميلوساو" في اللغة الألبانية

واستلهم في بقية أعماله التاريخ الألباني مما أثر بدوره في الجيل الجديد من المثقفين الألبانيين الذين برزوا في النصف الثاني للقرن التاسع عشر[13].

وفي هـذا الاتجاه برز الكاتب الألباني زف يوباني Z.Jubani (1818-1880) من شكودرا Shkodra في الشمال، التي كانت تعتبر من أهم مراكز الثقافة الألبانية. وكان يوباني قد بدأ دراسته في مدينته ثم غادر إلى مالطا ليكمل تعليمه هناك. ومثل مجايليه من رموز النهضة القومية فقد اشتغل يوباني في جمع وطبع الأدب الشعبي الألباني، ولكنه أخذ يكتب أيضاً عما يربط بين الألبان على اختلاف أديانهم. وهكذا فقد أكد يوباني على كون الألبان "من دم واحد ولهم لغة واحدة وعادات وطموحات مشتركة"[14].

ومع أن يوباني لا يوضح ما هي "الطموحات المشتركة" إلا أن فكرة الاستقلال عن الدولة العثمانية لم تتبلور بوضوح، وبالتحديد لم يتضح بعد مفهوم هذا الاستقلال والبديل الذي يمكن أن يكون عليه. وهكذا فقد أخذ يظهر في الجنوب بعض الكتّاب الألبان الأرثوذكس مثل ثيمي ميتكو Th.Mitko (1820-1890) وسبيرو دينه S.Dine (1846-1922) وغيرهما الذين أخذوا يعتقدون أن ألبانيا فيما لو استقلت عن الدولة العثمانية لا يمكن أن تواجه مخاطر التنافس بين القوى الإقليمية على البلقان، ولذلك فقد رأوا الحل في أن تشكّل ألبانيا واليونان مملكة ثنائية على نمط النمسا/المجر[15].

وقد انشغل هؤلاء الرواد للنهضة القومية الألبانية بالعلاقة بين الدين والقومية، وبالتحديد بمكانة الدين في الدولة الألبانية المتخيلة. فنظراً لتوزع الألبان على الإسلام والأرثوذكسية والكاثوليكية فقد رأى هؤلاء في التعصب الديني خطراً قاتلاً للألبان، وبالتحديد لوحدتهم القومية. ولذلك لم يوافق سامي فراشري على اقتراح ده راده بتنظيم الدولة الألبانية في المستقبل على أساس كانتونات دينية (كانتون مسلم وكانتون كاثوليكي وكانتون أرثوذكسي) لأن الألبان بحاجة إلى التوحد وليس إلى التفرق ولأن ألبانيا ليست منقسمة دينياً[16].

ويمكن القول أن كل هذه التطورات كانت تمهد للانعطاف الكبير ألا وهو تأسيس "الرابطة الألبانية" في صيف 1878 والصدام العسكري مع الدولة العثمانية.

وكانت الحرب الروسية العثمانية في 1877-1878 قد أفضت إلى هزيمة ماحقة تمثلت في معاهدة سان ستيفانو في آذار 1878، التي تخلت فيها استنبول لروسيا وحلفائها عن مناطق واسعة في البلقان مما قلب موازين القوى في المنطقة، وهو ما أثار أزمة أوروبية انتهت بعقد مؤتمر برلين في حزيران 1878[17].

وكان اجتياح القوات الصربية للمناطق التي يعيش فيها الألبان في سنجق نيش التابع لولاية قوصوه (كوسوفو) في شتاء 1877-1878، وما صاحب ذلك من قتل وترويع وتهجير للسكان، قد أخذ يقلق الألبان على مصيرهم بعد الحرب. ومما زاد في هذا القلق خضوع الدولة العثمانية لمطالب روسيا المنتصرة في معاهدة سان ستيفانو في آذار 1878، التي وسعت من حدود حلفاء روسيا في البلقان (بلغاريا وصربيا والجبل الأسود) على حساب المناطق التي يعيش فيها الألبان حيث دخلت حوالي نصف هذه المناطق ضمن الحدود الجديدة للدول المذكورة[18].

ومن هنا فقد دفعت هذه المعاهدة الكتّاب والزعماء والألبان في المناطق المختلفة إلى التفكير بعمل مشترك يحمي المناطق الألبانية من التفتت، وبالتحديد يحول دون توزع الألبان إلى عدة دول لا تربطهم معها أية رابطة أو رغبة بالحياة المشتركة. وكان مما ساعد على ذلك أن الدولة العثمانية نفسها بعد أن صحت من الضربة القوية التي تلقتها لم تكن راضية بطبيعة الحال عن مثل هذه النتيجة، كما أن القوى الأوروبية (النمسا/المجر وبريطانيا وألمانيا وإيطاليا) لم تكن راضية عن هذا الخلل بموازين القوى الذي حدث في البلقان لصالح روسيا حتى أنه أخذت تلوح في الأفق مخاطر حرب أوروبية[19].

وفي هذا الإطار برز دور "جمعية استنبول" التي ضمت نخبة من المثقفين الألبانيين الذين وجدوا هناك بحكم عملهم في عاصمة الدولة العثمانية مثل حسن تحسين (رئيس أول جامعة في استنبول) وباشكو فاسا وشمس الدين سامي فراشري (اللذان سنتعرف عليهما بالتفصيل) وغيرهم. وقد أدرك أعضاء هذه اللجنة في وقت مبكر الدور المتزايد للقوى الكبرى في تقرير مصير البلقان وجهل هذه القوى بالوضع الألباني، ولذلك فقد أخذوا على عاتقهم وضع ونشر مؤلفات تعرف بالألبان ومطامحهم في اللغات الأوروبية. وفي الوقت نفسه أدرك هؤلاء مع الدعوة

إلى عقـد مؤتمر برلين في حزيران 1878، للتوصل إلى حل دبلوماسي للأزمة حول البلقان، ضرورة الاتصال مع القوى الأوروبية وتوجيه مذكرات تعبّر عن رأي الألبان وتوصيل صوتهم المستقل لأول مرة.

وهكذا فقد بادر أعضاء "جمعية استنبول" إلى إرسال مذكرة إلى السفارة البريطانية في استنبول باسم الشعب الألباني. وتنطلق هذه المذكرة، التي يُعتقد أن باشكو فاسا هو من وضعها، من أن التطورات الأخيرة في البلقان قد أدت إلى نتيجة ألا وهي أنه "تبرز الآن مسألة جديدة، المسألة الألبانية". وإذا كان من حق الشعوب السلافية تشكيل دول مستقلة أو شبه مستقلة (أوتونومية) فإن الألبان في هذه الحالة لا يمكن أن يكونوا راضيين عن الإدارة العثمانية الحالية. أما الحل فهو يكمن في "إدارة خاصة تستجيب أكثر لحاجاتهم وتقاليدهم". وتنتهي المذكرة بجملة ذا مغزى تقول أن "الألبان يطالبون بحقهم في أن يدخلوا ضمن العائلة الأوروبية الكبيرة الذين هم جزء منها"[20].

وفي موازاة ذلك بادرت "جمعية استنبول" إلى تبني فكرة الدعوة إلى تشكيل رابطة قومية ألبانية وإلى عقد مجلس تمثيلي في 10 حزيران في مدينة بريزرن Prizren عاصمة ولاية قوصوه (كوسوفو)[21]، أي عشية افتتاح مؤتمر برلين لوضع القوى الكبرى أمام رغبات الألبان حتى تؤخذ بعين الاعتبار، وهكذا فقد وجّه المجلس في يومه الأول مذكرة إلى مؤتمر برلين يطالب فيها بعدم إعطاء أية أراضي ألبانية إلى الدول المجاورة، حيث أن الألبان لن يتقبلوا وهم مستعدون للقتال حتى آخر رجل لمنع ذلك بالقوة. ولأجل ذلك فقد قرّر المجلس أن تكون الرابطة الجديدة (التي اشتهرت باسم "رابطة بريزرن الألبانية") بطابع سياسي وآخر عسكري. وبعبارة أخرى فقد قررت الرابطة تشكيل جيش من المتطوعين بشكل مستقل عن استنبول للدفاع عن المناطق الألبانية التي قد تضم إلى الدول المجاورة[22].

ومع تأسيس هذه الرابطة تم تشكيل الأجهزة التابعة لها: المجلس العام برئاسة إلياس ديبرا I.Dibra واللجنة المركزية. وفي غضون ذلك، حين كان مؤتمر برلين لا يزال منعقداً، أصدر مجلس الرابطة في 17 حزيران 1878 "لائحة القرارات" التي تميزت بروح عثمانية إسلامية[23]. ولكن مع المؤشرات الواردة من مؤتمر برلين قام

المجلس بعقد دورة جديدة خلال 1 تموز 1878 وأقر فيها قانونه الجديد الذي يمثل انعطافاً كبيراً. وهكذا ورد بصراحة أن "الرابطة الألبانية" ستكافح في سبيل الحقوق القومية الألبانية وهي ستعمل فقط ضمن المناطق المذكورة. وبالنسبة لعملها فقد أقرّ القانون حق الرابطة في إنشاء فروع لها في المناطق الألبانية، وفي إعلان التعبئة العسكرية لكل القادرين على حمل السلاح، وفي جمع الضرائب وإنشاء المحاكم. وبعبارة فقد تحولت الرابطة مع هذا "القانون" إلى حكومة محلية[24].

ولكن مؤتمر برلين باعتباره يمثل روح الحل الوسط أنهى أعماله في 13 تموز 1878 بتحجيم بلغاريا (التي توسعت كثيراً حسب معاهدة سان ستيفانو على حساب المناطق الألبانية في الغرب) وتوسيع صربيا والجبل الأسود بضم بعض المناطق الألبانية، بينما ترك توسيع اليونان للمستقبل. ومع نشر هذه القرارات بدأت "الرابطة الألبانية" بالتعبئة العسكرية لمنع تطبيق تلك القرارات بالقوة، ولذلك أرسلت استنبول المارشال محمد علي باشا إلى بريزرن لإقناع الألبان بعدم اللجوء إلى السلاح، ولكنه قتل هناك في أيلول 1878 في تحد كبير للحكومة العثمانية[25].

وفي هذه الظروف أخذت "الرابطة الألبانية" تتجذر أكثر في تفكيرها وقراراتها. وهكذا فقد عقد مجلس الرابطة دورة جديدة في مطلع تشرين الثاني 1878 حيث أصدر برنامجاً جديداً من خمس نقاط:

- ضم المناطق الألبانية في ولاية واحدة تحمل اسم "ألبانيا".
- ضرورة معرفة الموظفين العاملين في هذه الولاية للغة الألبانية.
- تطوير التعليم واعتماد اللغة الألبانية في المدارس.
- تشكيل مجلس كبير يتولى تنفيذ الإصلاحات في ألبانيا.
- تخصيص جزء من ميزانية الولاية للتعليم والإنشاءات.

وقد اختار المجلس لجنة من 14 عضواً برئاسة الياس ديبرا وعبدل فراشري لتقديم هذه المطالب إلى الحكومة العثمانية، التي ما طلت في الرد لكي لا تخرب كل الجسور مع الألبان في الوقت الذي كانت تحتاجهم فيه لمواجهة قرارات مؤتمر برلين قبل أن تقرر الصدام العسكري والقضاء على الرابطة الألبانية التي تحولت إلى شبه حكومة محلية[26].

وفي غضون ذلك كان باشكو فاسا Pashko Vasa، أحد أهم أعضاء "لجنة استنبول"، قد بادر إلى توسيع دراسة له نشرت بالألبانية في استنبول ليصدرها على شكل كتاب بعنوان "الحقيقة حول ألبانيا والألبانيين" في الفرنسية في باريس 1879[27]، الذي صدر أيضاً بالإنجليزية في لندن في السنة ذاتها[28]. ومن الواضح أن باشكو فاسا وغيره من"لجنة استنبول"كانوا يدركون أهمية التعريف بأنفسهم وقضيتهم في أوروبا في الوقت الذي كان المؤرخ ادوار جيبون Gibbon يعترف بأن ألبانيا المجاورة لإيطاليا مجهولة للأوروبيين أكثر من أفريقيا[29]، وذلك بعد أن اتضح لهم أن قضيتهم ليست في يد الدولة العثمانية فقط وإنما بيد القوى الأوروبية التي أخذت تفرض ما تريده على الدولة العثمانية.

ويبدو من عنوان الكتاب نفسه أن مؤلفه يريد أن يوضح الحقائق الأساسية حول ألبانيا كبلد وحول الألبانيين كشعب، وفي الوقت الذي أخذت تسوق فيه المعلومات المغلوطة لخدمة الأجندة الخاصة بالدول البلقانية المحيطة (صربيا والجبل الأسود واليونان) التي كانت تريد ضم المزيد من المناطق الألبانية. وربما كان المؤلف نفسه، باعتباره من الألبان الكاثوليك، أفضل من يقوم بهذا العمل لاستقطاب بعض التأييد الأوروبي للألبان في قضيتهم المركزية التي يسعون إليها. فبعد أن يستعرض المؤلف تاريخ ألبانيا القديم وخلال الحكم العثماني، حيث بقيت حتى 1831 تحكم من قبل الزعماء المحليين، يؤكد على أن الألبان رغم توزعهم الديني إلى ثلاث ديانات (الإسلام والكاثوليكية والأرثوذكسية) إلا أنهم "شعب واحد". ومن الواضح هنا أن المؤلف يؤكد أنه في حالة الألبان لا يوجد ارتباط بين القومية والدين، على نمط ما هو موجود في الجوار البلقاني، وهو بهذا يرفض بشدة ادعاءات اليونان بأن الأرثوذكس في جنوب ألبانيا هم من اليونانيين لمجرد أنهم من "الأرثوذكس". فالألبان، حسب باشكو فاسا، "هم شعب واحد ولهم لغة وعادات وتقاليد مشتركة" بغض النظر عن إيمانهم بالرسول محمد (ص) أو بالنبي عيسى(ع)"[30].

وفيما يتعلق بوجود/استمرار الألبان في الدولة العثمانية يوضح باشكو فاسا ان "أعداء الدولة العثمانية" أدخلوا في ذهن البعض ان الشعب الألباني يريد ان ينفصل عن الدولة العثمانية, بينما يؤكد هو على ان الألبان حافظوا خلال عدة قرون على

وجــودهم وعاداتهم وتقاليدهم خلال الحكم العثماني وأنهم سيخسرون كل ذلك فـيما لو خضعوا الى حكم دولة أخرى. ويصل باشكو فاسا في تأكيده على أهمية اســتمرار الألبان ضمن الدولة العثمانية إلى حد القول "إن الألبان قد دلتهم خبرة القــرون الخمـــسة على ان استمرارهم ضمن الدولة العثمانية هو الذي يضمن لهم وجــودهم مع ما يرغبون به ويطمحون إليه". ولكن الأهم الآن أنه يطالب الدولة العثمانــية بتوحــيد الــولايات الأربعة التي يعيش فيها الألبان (قوصوه/كوسوفو وشكودرا ومناستير ويانينا) في ولاية واحدة مع "مشاركة واسعة للعنصر المحلي في الإدارة"[31]، وهــو ما سيتحول إلى هدف رئيسي للحركة القومية الألبانية خلال المرحلة اللاحقة التي انتهت بإعلان الاستقلال في 28 تشرين الثاني 1912.

وفي الواقــع أن تأكيد باشكو فاسا على بقاء الألبان ضمن الدولة العثمانية في ولاية واحدة بالشروط المذكورة لا يعود فقط إلى كونه من كبار الموظفين، إذ أنه عــيّن حينئذ مستشاراً لولاية أدرنه وبعدها متصرفاً على جبل لبنان، بل لإيمانه بأن الألــبان في وضعهم الراهن "مع توزعهم على ثلاثة أديان ومع تعليم لا يزال دون الحد الأدنى لا يمكنهم بسهولة الاتفاق حول إدارة شؤونهم بأنفسهم"[32]. ومن هنا يركــز باشكو فاسا على الاعتراف بالألبان كشعب واحد على الرغم من توزعهم على عدة أديان وانتشارهم في عدة ولايات وعلى ضم الألبان في ولاية واحدة مع نــشر التعلــيم وتطوير الزراعة والتجارة حتى يتمكن فيما بعد من إدارة أمورهم بأنفــسهم. وقــد عبّر باشكو فاسا عن هذا الموقف في أشعاره أيضاً، وخاصة في قصيدته المعروفة "ألبانيا، أيتها المسكينة" التي انتشرت كثيراً في أوساط الألبان خلال مــرحلة النهــضة القومية، وخاصة البيت الذي يقول "إن دين الألباني هو القومية الألبانية"[33].

وكان باشكو فاسا كغيره من رموز النهضة القومية الألبانية يدرك مدى أهمية وجــود لغــة ألبانية واحدة كمحدد رئيس لوجود شعب واحد، في الوقت الذي كانــت تــستخدم فيه عدة أبجديات وتسود فيه عدة لهجات في المناطق الألبانية. ولذلك فقد بادر باشكو فاسا في 1878 إلى إصدار كتيب بعنوان "الأبجدية اللاتينية المطبقة للغة الألبانية"، حيث وضع أبجدية جديدة للغة الألبانية تعتمد على الحروف

اللاتينية مع بعض التعديلات/الإضافة الخاصة التي تناسب اللغة الألبانية (36 حرفا). وفي الحقيقة أن ما قام به باشكو فاسا كان سبقا في حد ذاته لأنه وضعت بعد ذلك عدة أبجديات إلى أن تم في 1908 تبني الأبجدية اللاتينية التي اقترحها باشكو فاسا مع بعض التعديلات البسيطة[34].

وضمن هذا الاهتمام بنشر اللغة الألبانية الموحدة بواسطة طبع الكتب المختلفة، التي كانت تعتبر مهمة عاجلة لترسيخ التواصل ما بين الألبان، بادر بعض المثقفين الألبانيين في استنبول إلى تأسيس "جمعية الطباعة باللغة الألبانية" في 12 تشرين الأول 1879، التي كان على رأسها باشكو فاسا الكاثوليكي وشمس الدين سامي فراشري المسلم وياني فريتو J.Vreto الأرثوذكسي[35]. وقد أصدرت الجمعية مجلة ناطقة باسمها "كتاب اللغة الألبانية" التي نشر فيها باشكو فاسا دراسته الرائدة "ألبانيا والألبان"[36].

وهكذا ضمن هذا الإطار من الاهتمام باللغة والعمل المشترك لنشر الكتب والوعي القومي برز باشكو فاسا المخضرم الذي يعتبر "أحد منظري الحركة القومية الألبانية" وسامي فراشري الشاب الذي صاحب باشكو فاسا وتعلّم منه واشتهر لاحقاً بكونه "منظر الحركة القومية الألبانية". ويبدو أن الظروف المختلفة لعبت دورها في هذا التطور الذي حصل، وبالتحديد في تجذر التفكير القومي الألباني كما انتهى عليه عند سامي فراشري.

ففي وسط الجالية الألبانية في استنبول كان باشكو فاسا من أبرز المثقفين الألبانيين، الذي كان يجيد عدة لغات ويكتب في عدة مجالات (اللغة والأدب والتاريخ الخ)[37]، لكنه كان أيضاً من رجال الدولة الذين حافظوا على صعودهم في الهرمية العثمانية. وهكذا فقد عيّن باشكو فاسا في حزيران 1883 متصرفاً على جبل لبنان، حسب النظام الجديد الذي أُقر له بعد حوادث 1860. وبقي هناك حتى وفاته في 1892[38]. ومع أن باشكو فاسا ابتعد عن العاصمة والمناطق الألبانية وانشغل بالأوضاع في جبل لبنان إلا أنه لم ينقطع تماماً عن القضية الألبانية إذ أنه اشتغل فيما وعد به القراء في 1878 بوضع "قواعد اللغة الألبانية لمن يرغب في تعلم اللغة دون معلم" التي نشرت بالفرنسية في لندن 1887[39]. ومع ذلك فإن غياب

باشكو فاسا عن استنبول سمح لسامي فراشري الشاب أن يبرز بسرعة وأن يصبح بالفعل "منظّر الحركة القومية الألبانية".

وبالمقارنة مع باشكو فاسا الكاثوليكي الذي يمثل الشمال المحافظ على التقاليد الألبانية فقد جاء سامي فراشري من الجنوب الألباني المسلم، حيث ولد ونشأ في قرية فراشر Frasher قبل أن ينتقل إلى مدينة يانينا ليكمل تعليمه في مدرسة "زوسيميا" المعروفة على مستوى البلقان. ولابد هنا أن نأخذ بعين الاعتبار عاملين مؤثرين في تكوينه. أما الأول فهو انحداره من عائلة بكوات كانت تمثل الزعامة المحلية المتوارثة التي قضت عليها الإصلاحات العثمانية بعد 1831. ولذلك نجد في مؤلفات سامي فراشري، كما في كتابات باشكو فاسا، صورة إيجابية عن وضع الألبان قبل الإصلاحات العثمانية الجديدة حين كانوا يعتمدون على قوتهم وسلاحهم فقط لخدمة من يحتاج إليهم من الولاة والحكام سواء في البلقان أو في حوض المتوسط. وأما الأمر الآخر المرتبط بالأول فهو أن الإصلاحات الجديدة في الدولة العثمانية لم تنطلق إلا بعد أن قضت الحكومة على الانكشارية وعلى الطريقة البكتاشية في 1826. فقد كانت قرية فراشر بالذات من أهم مراكز الطريقة البكتاشية في جنوب ألبانيا، الذي تنتشر فيه البكتاشية بشكل خاص، وقد كانت لعائلة فراشري بالذات (داليب فراشري وشاهين فراشري وأخوه نعيم فراشري) مكانة كبيرة في الثقافة البكتاشية[40].

ومن هنا فإن سامي فراشري، الذي كان لأخويه عبدل (1839-1892) ونعيم (1846-1900) مكانة كبيرة في النهضة القومية الألبانية، جاء إلى استنبول في 1871 بموقف مسبق من الإدارة العثمانية الجديدة. ومما ساهم في تجذير موقفه لاحقاً الثقافة الأوروبية الحديثة التي حصل عليها نتيجة لإتقانه عدة لغات (الفرنسية والإيطالية واليونانية). ولاشك أن انضمام سامي فراشري إلى "جمعية استنبول" وعمله مع كبار الشخصيات الألبانية المعروفة مثل حسن تحسين وباشكو فاسا وغيرهم قد جعله ينطلق بقوة سواء في المجال الألباني أو في المجال العثماني.

وفيما يتعلق بهذين المجالين الألباني/العثماني يلاحظ أن سامي فراشري ألف معظم كتاباته في اللغة العثمانية، حيث كان رائداً في معظم ما كتبه سواء في علم

اللغة والأدب والقواميس أو في الترجمة وغيرها[41]، بينما كان مقلاً في اللغة الألبانية دون أن يقلل هذا من أهمية ما كتبه في هذه اللغة. وربما يعود هذا إلى الظروف التي كان يشتغل فيها في استنبول خلال إقامته الطويلة هناك إلى وفاته في حزيران 1904.

فقد انشغل سامي فراشري أولاً بالصحافة والترجمة من الفرنسية إلى العثمانية حيث كان يحاول تعريف القراء على أفكار التنوير في أوروبا. وقد شهد في السنوات الأولى لإقامته إعلان الدستور والتئام أول برلمان عثماني في 1876، ولكنه سرعان ما فوجئ كغيره من المثقفين بتعليق الدستور وتكريس الحكم الفردي للسلطان عبد الحميد الثاني. ونظراً لانشغاله بالصحافة فقد لمس سامي فراشري ضغط الرقابة التي كان كثيراً ما يشكو منها، والتي جعلته يكتب بحذر واضح[42]. وعلى عكس ذلك نجد أنه يعبّر عن ذاته في اللغة الألبانية بحرية أكبر، وخاصة حين كان يكتب وينشر بغير اسمه الصريح.

ومع ذلك يمكن القول أن سامي فراشري كان حريصاً فيما نشره بالتركية العثمانية على التعبير عن ألبانيته (انتمائه إلى شعب متميز بلغته وعاداته وتقاليده) وعن عثمانيته (انتمائه إلى دولة متعددة اللغات والشعوب)، وهو بهذا كان من رواد التأسيس هذه الثنائية التي أخذت تفضي إلى تعددية مع الأخذ بعين الاعتبار الشعوب الأخرى (العرب والأكراد والشركس الخ). وبعبارة أخرى فقد كان سامي فراشري أول من عبّر عن مفهوم الوطن في مسرحيته الرائدة "بيسا أو عهد الوفاء" التي مثلت في 1874 ثم صدرت في 1875، حيث يميز فيها الوطن الصغير (ألبانيا) عن الوطن الكبير (الدولة العثمانية)[43]. وضمن هذا التوجه كان سامي فراشري يعتقد أنه من حق كل شعب في الدولة العثمانية أن يحافظ على لغته القومية وأن يعتمدها في التعليم والأدب والنشر. ومن هنا فقد انتقد في وقت مبكر (1876) إقدام الدولة العثمانية على إصدار جريدة رسمية في ولاية شكودرا (التي كانت تغطي ألبانيا الشمالية) باللغتين العثمانية والإيطالية عوضاً عن أن تصدر بالعثمانية والألبانية[44]. وحتى فيما يتعلق باللغة العثمانية فقد كان يعتبرها لغة مركبة (تركية وعربية وفارسية)، ولذلك عمل في كتبه وقواميسه (قاموس تركي الخ) على أن تكون لغة قومية للأتراك[45].

ومـــن الواضح هنا أن سامي فراشري يولي أهمية كبيرة للغة باعتبارها المحدد الـــرئيس للشعب/القومية، ولذلك فقد أصدر كتابه الرائد "اللغة" في استنبول عام 1886[46]، وأتـــبعه بكـــتب قـــواعد وقواميس ذات أهمية كبيرة سواء للألبانية أو للعربية.

وفي هـــذا الإطار فقد كان على رأس اهتمامات سامي فراشري وضع أبجدية واحـــدة للغـــة الألبانية واعتمادها في النشر والتعليم حتى تدمج الألبان وتعبر عن قوميتهم. وهكذا فقد اقترح أبجدية جديدة وافقت عليها لجنة من "جمعية استنبول"، ممـــا جعلـــها تشتهر بين الألبان باسم "أبجدية استنبول"، وصدر بها 1879 كتاب دوري باسم "كتاب اللغة الألبانية" بمساهمات من سامي فراشري ونخبة من أعضاء الجمعية (باشكو فاسا وياني فريتو وغيرهم). وفي الإصدار الأول لدينا مقالة مهمة في اللغـــة الألبانـــية لسامي فراشري بعنوان "اللغة الألبانية" حيث تبدو فيها مدى الأهمـــية الـــتي يعطـــيها المؤلف للغة في مصير الشعوب. فهو يبدأ المقالة بتعريف "الشعب" بالقول "أن البشر على الأرض ينقسمون إلى شعوب... والشعب هو كل جماعـــة من الناس تعيش في أرض محدة وتتكلم لغة واحدة ولها عادات مشتركة". ويصل من هذه المقدمة إلى النتيجة التي يريدها "الشعوب تستمر بفضل اللغة، وكل شعب تضيع لغته يصبح منسياً"[47].

ومـــن هـــنا فقـــد اهتم سامي فراشري بوضع "كتاب تعليم اللغة الألبانية" بأسلوب عصري اعتماداً على معرفته باللغات الأوروبية. وقد صدر هذا الكتاب في 1886 في بوخارســـت، حيث كانت هناك جالية ألبانية قومية. وقد أعيد طبع هذا الكـــتاب عدة مرات في بوخارست في استنبول[48]. وفي السنة ذاتها أصدر سامي فراشري في بوخارست كتابه الآخر "قواعد اللغة الألبانية" الذي يتمتع بقيمة ريادية كبيرة كبقية كتب سامي فراشري، إذ أنه أول كتاب في قواعد اللغة الألبانية[49].

وفي الواقع أن هذه الإسهامات في مجال اللغة الألبانية كانت مجرد مقدمات إلى كتابه المهم "ألبانيا الماضي والحاضر والمستقبل-آراء في إنقاذ الوطن من الأخطار التي تحـــدق به"، الذي نشر في بوخارست خلال 1899 ولكن دون أن يحمل اسمه على الغلاف. وقد أعيد طبع هذا الكتاب عدة مرات في الألبانية بعد الاستقلال (1912

)، كما أنه ترجم إلى التركية واليونانية والألمانية والإيطالية والفرنسية"[50]. ونظراً لما فيه من موقف مخالف لما كان يكتبه في التركية، وصدوره دون اسمه على الغلاف، فقد بقي الكتاب الأتراك يشكون ويشككون في نسبة هذا الكتاب إلى سامي فراشري، على حين أن هذا الأمر لم يكن مطروحاً في الجانب الألباني، إلى أن أقرّ الباحث التركي عمر فاروق أكون O.F.Akun هذه النسبة في المقالة التي نشرها عنه في الطبعة التركية من "الموسوعة الإسلامية" الصادرة في استنبول 1968، وهو ما أكده بالم Balim في مقالته في الطبعة الجديدة من "الموسوعة الإسلامية"[51]. ويبدو أنه مع هذا الكتاب بالذات استحق سامي فراشري أن يطلق عليه "منظر الحركة القومية الألبانية"[52]، إذ أنه يجمع بين التاريخ والتنظير وبرنامج العمل للمستقبل.

في القسم الأول المتعلق بالماضي يستعرض سامي فراشري تاريخ الألبان من أقدم العصور، مع ما فيه أحياناً من مبالغة ورومانسية، إلى الفتح العثماني حيث يشيد فيه بالحكم الذاتي الذي يتمتع به الألبان حتى 1831 حيث "كانت ألبانيا محكومة من قبل الألبان حسب تقاليدهم، ولم تدفع شيئاً للأتراك سوى الدم المراق في القتال معهم"[53]. ومع ذلك يقرّ بمرارة بعد عدة صفحات أن "ألبانيا لم تكسب أبداً من الدم المراق للألبان في الخارج بل كسب الآخرون وأعداء ألبانيا". ويعترف سامي فراشري هنا أن الألبان كانوا بهذا يضحون في سبيل غيرهم وليس لأجل ذاتهم، ويستشهد هنا بما قام به محمد علي لـ"إحياء بلد كمصر وجعله على ما هو عليه الآن" في الوقت الذي "لم يحدث أن يقوم محمد علي بعمل كهذا لألبانيا"[54]. وينطبق هذا الأمر أيضاً على اللغة، إذ لم يهتم الألبان بالكتابة في لغتهم بل كتبوا في لغات الآخرين (التركية والعربية الخ).

أما القسم الثاني المتعلق بالحاضر فيصف فيه حدود ألبانيا ويتحدث عن السكان/الألبان هناك وعن الألبان في الدول المجاورة (اليونان وصربيا وإيطاليا والجبل الأسود الخ). وفي هذا الإطار يتحدث عن القومية عند الألبان حيث يلاحظ المؤلف أنه "في الشرق يقدمون الدين على القومية ولكن الألباني يضع الدين في المرتبة الثانية ويقدم القومية في المرتبة الأولى". ومع ذلك يأخذ سامي فراشري على

الألـبان أهم على الرغم من حبهم لقوميتهم "لم يقوموا بشيء للحفاظ عليها" لأن "القومـية يتم الحفاظ عليها باللغة، واللغة يتم الحفاظ عليها بالأبجدية، واللغة دون كـتابة تتلاشى"[55]. ويصل بعد هذا إلى الخطر الداهم الذي تتعرض إليه ألبانيا من الـدول المجـاورة (صربيا والجبل الأسود واليونان) التي لا تعترف بقومية الألبان وتريد تقاسم مناطقهم لتوسيع حدودها[56].

وبعـد تقرير هذا الخطر الداهم على ألبانيا والألبان ينتقل المؤلف إلى القسم الثالث/المستقبل ليطرح السؤال المركزي: هل يمكن أن تستمر ألبانيا؟.

في إجابته على السؤال يربط سامي فراشري ببساطة بين استمرار ألبانيا وبين اسـتمرار الدولـة العثمانية في أوروبا. ونظراً لأنه أصبح يرى/يتنبأ عدم استمرار الدولة العثمانية في أوروبا فإنه يصل إلى ضرورة الاستعداد لمثل هذا الأمر. وبعبارة أخـرى أن سامي فراشري ينعى منذ 1899 "الرجل المريض"، ولذلك يطلب من القـراء/الألـبان الاسـتعداد لما هو آت. وهكذا فهو يقول أن الدولة العثمانية قد اسـتمرت طويلاً بعد مؤتمر برلين 1878 إذ أنه كان من المعتقد أنها ستستمر عشر سنوات فقط، وهي لم تقم بشيء يساعدها على الاستمرار. ومن ناحية أخرى يرى سامي فراشري أن ألبانيا لم تضع الأساس بعد لنفسها، ولذلك يمكن أن تسقط مع سقوط الدولة العثمانية. وبالاستناد إلى ذلك يصل سامي فراشري إلى نتيجة حاسمة ألا وهي أنه لم يعد هناك من أمل للألبان في إنقاذ "الرجل المريض"، ولذلك لم يبق أمامهم سوى ترك "الرجل المريض" يسقط وإنقاذ الذات[57].

مـع هذه النتيجة/الصدمة يؤكد سامي فراشري على أن "نجاة وضياع ألبانيا هو الآن بـيد الألبان"، لأنها "على رأس هاوية عميقة ومركبة، ويمكن أن تسقط وتتفتت كمـا يمكـن لها أن تستقر وتستمر". و"إذا نجت (ألبانيا) يمكن أن تصبح من أفضل وأجمـل البلاد الأوروبية"، وهي "ليست أصغر بكثير من بلاد أخرى كاليونان وصربيا وبلغاريـا ورومانيا والدانمارك"[58]. وبالاستناد إلى ذلك يحدّد سامي فراشري الهدف الوحـيد للألـبان ألا وهـو "الحفـاظ على ألبانيا من التقسيم والحفاظ على لغتهم وقوميتهم". وهنا يعاود التأكيد على أهمية اللغة لأنه "لا وجود لألبانيا دون ألبان، ولا وجود لألبان دون لغة ألبانية، ولا وجود للغة ألبانية دون مدارس"[59].

وللوصول إلى هذا الهدف المحدد يعترف سامي فراشري أنه لا يمكن ذلك مع الإدارة العثمانية الحالية بل لابد من حكومة محلية/ألبانية "تعمل حسب حاجات وحقوق الألبان". ونظراً للظروف يرى سامي فراشري أنه يمكن أن تكون هذه الحكومة مؤقتاً تحت السيادة العثمانية، وهي بهذا تضمن لألبانيا أن تستمر فيما لو سقطت الدولة العثمانية[60]. ومع أن سامي فراشري يقرّ بأن الألبان لن يحصلوا على ذلك إلا بالقوة، إذ عليهم "أن يطالبوا لذلك بالكلام ولكن على أن تكون بنادقهم جاهزة كذلك"[61].

ومع تأكيده على أن مثل هذه الحكومة هي "ضرورية كالخبز والماء للألبان" يخصّص سامي فراشري بقية الكتاب لوضع تصور مفصّل لنظام الحكم المحلي لألبانيا. وهكذا يقوم هذا التصور الشامل على تقسيم إداري جديد لألبانيا يتألف من 15 لواء، حيث يقوم كل لواء بانتخاب عضو لمجلس الأعيان الذي يكلف رئيسه بـ"مهام أمراء وملوك الدول الأخرى". وإلى جانب ذلك تقوم الألوية بانتخاب ممثلين للمجلس الكبير/البرلمان (حوالي 100 عضو)، الذي يجتمع لمدة شهر كل عام ويناقش الميزانية والأمور الأخرى لألبانيا. أما الحكومة التنفيذية فهي تتألف من سبع وزارات (الشؤون الداخلية، الشؤون الخارجية، الدفاع، الزراعة، العدل، المعارف، والأشغال العامة)، ويتولى واحد من هؤلاء رئاسة الحكومة بعد استقلال ألبانيا. أما خلال وجود ألبانيا تحت السيادة العثمانية فتقوم استنبول بترشيح شخص لرئاسة الحكومة، وتدعو الحكومة المجلس الكبير/البرلمان لإقرار تعيينه وإلا يكتب إلى استنبول لترشيح شخصاً آخراً[62].

ومع هذا التصور لدينا أفكار رائدة لسامي فراشري، وخاصة فيما يتعلق بالتعليم وحقوق الأقليات وعلاقة الدين بالدولة.

ففيما يتعلق بالتعليم يؤكد أنه "إذا كان هناك أمر يجب أن يهتم به الألبان أكثر من غيره فهو التعليم". ومع أن لغة التعليم هي الألبانية حسب هذا التصور إلا أن سامي فراشري يترك للأقليات (البلغارية واليونانية والفلاشية) أن تتعلم بلغتها في المدارس الابتدائية بالإضافة إلى الألبانية، بينما يكون التعليم في المدارس الثانوية والعليا في الألبانية مع حق الأقليات أن تكون لها مدارس كبيرة (ثانوية) في

لغاتها[63]. وفيما يتعلق بالدين يقوم تصور سامي فراشري على وجود 3 رؤساء للأديان في ألبانيا (المفتي الأكبر للمسلمين وبطريرك للأرثوذكس وكبير الأساقفة للكاثوليك). وفي المقابل يكلف أحد الوزراء (وزير المعارف أو وزير العدل) بالإشراف على الشؤون الدينية ولكن دون أن يتدخل في الشؤون الدينية ودون أن يتدخل رجال الدين في الشؤون غير الدينية. وبالاستناد إلى ذلك لا يسمح لرجال الدين التدخل في التعليم إلا فيما يخص دروس الدين التي يمكن أن تكون في الجوامع والكنائس[64].

ويمكن القول أخيراً أنه مع هذا الكتاب قدّم سامي فراشري رؤية مبكرة لمآل الدولة العثمانية، وسعى بالتالي إلى توجيه اهتمام الألبان نحو ذاتهم والتركيز على مصالحهم ضمن الأسرة الأوروبية. ومع أن السنوات اللاحقة شهدت الكثير مما تمناه سامي فراشري، وخاصة على صعيد الاتفاق على أبجدية واحدة للغة الألبانية الذي تم أخيراً في 1908[65]، إلا أن السنوات الباقية (1908-1912) لم تسمح للألبان باستكمال بناء كيانهم كما تصوره سامي فراشري قبل سقوط الدولة العثمانية في البلقان. وهكذا جاء سقوط الدولة العثمانية في البلقان مفاجئاً بسرعته في 1912-1913، على الرغم من أن سامي فراشري توقعه منذ 1899، وحدث ما كان يحذر منه باستمرار ألا وهو اقتسام الدول البلقانية لألبانيا. وهكذا جاء إعلان الاستقلال الألباني عن الدولة العثمانية في 28 تشرين الثاني 1912 في مدينة فلورا Vlora الساحلية ليشمل منطقة صغيرة تحيط بها بقيت خارج احتلال الجيوش البلقانية[66]. وقد بقي هذا "الاستقلال" محصوراً في هذه المنطقة إلى أن تدخلت القوى الأوروبية الكبرى لاعتبارات خاصة بمصالحها، وأقرت بعد خلافات حادة في مؤتمر لندن في 13 تموز 1913 باستقلال ألبانيا كـ"إمارة محايدة تحت رقابة الدول الكبرى" ضمن حيز ضيق (حوالي 28 ألف كم) لم يشمل سوى نصف الألبان بينما بقي النصف الآخر ضمن الدول المجاورة (صربيا والجبل الأسود واليونان) وذلك "لأجل الحفاظ على السلام في أوروبا" كما قال وزير الخارجية البريطاني آنذاك ادوار غراي في مجلس العموم[67].

(1) Selami Pulaha, Pronesia feudale ne tokat shqiptare shek XV-XVI, Tirane (Instituti i histories) 1988, PP. 29-30

(2) المرجع السابق، ص 36-37. وقد نشر الباحث المعروف خليل أنالجيك دفتر "سنجق الألبان" الذي يعتبر مصدراً مهماً للسنوات الأولى للحكم العثماني:

Hicri 835 tarihli suret-i defter-i sancak-i Arvanid, 2 baski, Ankara (TTK13) 1987

(3) Nuray Bozbora, Shqiperia odhe nacionalizmi shqiptar ne Perandorine osmane, perktheu Dritan Egro, Tirane (Dituria), 2002, P. 70

(4) للمزيد حول أسرة/باشوية بوشاتلي أنظر مقالة هيوود في "الموسوعة الإسلامية" حيث ترد هناك مصادر ومراجع كثيرة عنها:

C.J. Heywood, "Kara Mahmad Pasha", The Encyclopaedia of Islam, Vol. IV, Leiden (E.J. Brill) 1994, PP. 588-589.

(5) للمزيد حول علي باشا أنظر مقالة بون في "الموسوعة الإسلامية" حيث ترد هناك مصادر ومراجع كثيرة عنه:

H.Bowen, "Ali pasha Tepedelenli", The Encyclopaedia of Islam, Vol.I, Leiden (E.J.Brill) 1986, PP. 398-399.

(6) تجدر الإشارة هنا إلى أن العلاقة بين محمد علي باشا في مصر والزعماء المحليين في المناطق الألبانية، وخاصة دوره في إثارة الاضطرابات والانتفاضات ضد السلطة المركزية، لم تدرس إلا مؤخراً. فقد نشر المؤرخ الكوسوفي بدروش شيحو دراسة مطولة عن ذلك في 1974 بالاستناد إلى الوثائق النمساوية، ثم نشر المؤرخ الألباني بتريكا ثنجلي بعض الوثائق العثمانية في كتابه "الانتفاضات الشعبية في العقد الثالث منذ القرن التاسع عشر":

Bedrush Sehu, "Shqiptaret dhe ceshtja lindore ne 30 vjet te shekullit XIX", Kosova-Kosovo 3, Prishtine 1974, PP. 207-218; P. Thengjilli, Kryengritjet popullore ne vitet 30 te shekullit XIX (dokumente osmane), Tirane (Instituti i historise) 1978.

(7) حول الارتباط بين البكتاشية والانكشارية ومغزى القضاء عليها أنظر:

Butrus Abu-Manneh, Studies on Islam and the Ottoman Empire in the 19th Century 1826-1876, Istanbul (The Isis Press) 2001, PP. 66-71.

وللمزيد عن البكتاشية أنظر كتابنا: الإسلام الشعبي في البلقان/البكتاشية في الثقافة الألبانية (تحت الطبع).

(8) للمزيد عن ذلك انظر:

Stavro Skendi, The Albanian National Awakening 1878-1912, New Jersey (Princeton) 1967, Pp. 212, 226; Peter Bartl, Myslimanet shqiptare ne levizjen per pavaresi kombetare 1878-1912, Perktheu N.Nepravishta, Tirane(Dituria) 2006, P. 134

(9) يذكر السياسي الألباني المخضرم أكرم بك فلورا في مذكراته كيف أن مناطق الجنوب الألباني مثل لابيريا Laberia انتشر فيها الفقر بعد فرض الإصلاحات بالقوة حتى 1880 لأن رجال المنطقة لم يكونوا يعرفون أية مهنة أخرى سوى استخدام السلاح (الارتزاق في الخدمة العسكرية لدى الحكام والأمراء في أوروبا (رومانيا، اليونان الخ) ومثال ...). ويضيف هنا كيف أن هذا الفقر استمر حتى 1900 لأن رجال المنطقة حملة السلاح كانوا يعتبرون العمل في الأرض/الزراعة إهانة لهم.

Eqrem bej Vlora, Kujtime II, Tirane (Shtepia e librit dhe e komunikimit) 2001, P. 254.

(10) حول تطور المدن الألبانية في القرن 19 لدينا كتاب مرجعي حديثا للباحث الألباني زيا شكودرا أورد فيه معطيات جديدة عن التطور الكبير للمدن الألبانية في ذلك الوقت.

Zija Shkodra, Qyteti shqiptar gjate Rilindjes Shqiptare, Tirane (Instituti i historise) 1984.

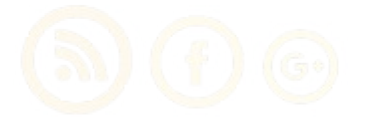
(11) في الثلث الأخير للقرن التاسع عشر كانت تستخدم حوالي عشر أبجديات (مأخوذة من الحروف العربية واللاتينية واليونانية). وقد تسارعت الدعوات والجهود منذ ذلك الحين للاتفاق على أبجدية واحدة. وفي هذا الإطار وضع باشكو فاسا الأبجدية التي اعتمد في أساسها على الحروف اللاتينية، ثم وضعت "جمعية استانبول" في 1879 الأبجدية الأخرى التي اعتمدت في أساسها على الحروف اللاتينية والتي نشرت بها مطبوعاتها. وقد استمر الوضع كذلك حتى 1908 حين عقد مؤتمر للأبجدية في مدينة مناستير اعتمد فيه الأبجدية الحالية للغة الألبانية على الرغم من معارضة الحكومة العثمانية التي كانت تفضل استمرار الألبان في استخدام الحروف العربية. للمزيد حول ذلك انظر كتابنا: الثقافة الألبانية في الأبجدية العربية، الكويت (سلسلة عالم المعرفة)، 1983.

Alfabeti i gjuhes shqipe dhe Korgresi i Manastirit, Tirane 1972

(12) Historia e Shqiperise II, Tirane (Instituti i historise, 1984, pp. 134-138.

(13) المرجع السابق، ص 139-140

(14) المرجع السابق، ص 164-165.



(15) المرجع السابق، ص 166.

(16) المرجع السابق، ص 166.

(17) Enis Sulstarova, Ligjerimi nacionalist ne Shqiperi, Tirane (Autori), 2003, p. 38.

(17 للمزيد عن هذه التطورات أنظر:

J. A. R. Marriott, The Eastern Question-An Historical Study in European Diplomacy, Oxford 1965, PP. 335-346.

(18) Miranda Vickers, The Albanians-A Modern History, London-New York (I.B.Tauris) 1995, P. 29.

(19) للمزيد عن هذه التطورات أنظر المرجع السابق، ص 28-29.

(20) أنظر نص المذكرة في كتاب "رابطة بريزرن الألبانية في الوثائق الإنجليزية" الذي صدر في 1978 بمناسبة الذكرى المئوية:

The Albanian League of Prisrend in the English Documents, Prishtine (Arkivi i Kosoves) 1978, PP. 55-58.

(21) بعد صدور قانون الولايات المتحدة في 1864 شكلت في المنطقة "ولاية بريزرن" نسبة إلى مدينة بريزرن Prizren التي اتخذت مركزاً لها، ثم تغير اسم الولاية في 1877 إلى "ولاية قوصوة" (كوسوفو) وانتقل مركز الولاية في 1888 من بريزرن إلى اسكوب (سكوبية) حتى نهاية الحكم العثماني في 1912. للمزيد عن ذلك أنظر كتابنا: كوسوفو-كوسوفا بؤرة النزاع الألباني-الصربي في القرن العشرين، القاهرة (مركز الحضارة للدراسات السياسية) 1998، ص 25.

(22) للمزيد عن ذلك أنظر في العربية الدراسة الوحيدة التي كتبت بالاستناد إلى الوثائق الإنجليزية: أنتوني سوريال عبد السيد، الرابطة القومية الألبانية أو "رابطة بريزرن الألبانية" 1878-1881، القاهرة (دار الثقافة) 1986، ص 42-45.

(23) أنظر "لائحة القرارات" وغيرها في كتاب "رابطة بريزرن في الوثائق العثمانية" الذي صدر في 1978 بمناسبة الذكرى المئوية:

Lidhja e Prizrenit ne dokumentet osmane, Prinhtine (Arkivi i Kosoves) 1978, PP. 26-30.

(24) Historia e Shqiperise II, P. 211.

(25) في الوثائق الإنجليزية يرد أن المارشال محمد علي باشا (عضو الوفد العثماني في مؤتمر برلين) قد قتل لأنه أيد خلال المؤتمر تسليم بعض المناطق الألبانية إلى إمارة الجبل الأسود: The Albanian League of Prisrend, PP. 95-96.

(26) أنظر نص البرنامج الأصلي في "رابطة بريزرن في الوثائق العثمانية":

Lidhja e Prizrenit ne dokumentet osmane, PP. 43-45.

(27) Wassa eflendi, La verite sur L'Albanie e les albanis, Etudes historigue et critique, Paris (Societe anouyme de puplication periodique) 1879.

(28) Wassa Eflendi, The Truth on Albania and the Albanians-Historical and Critical Issues, translated by Edward S.J.Fairman, London (National Press Agency) 1879.

وقد صدر هذا الكتاب في طبعة جديدة في لندن 1999 عن "مركز الدراسات الألبانية" ومقدمة للباحث روبرت الزي. للمزيد عن هذه الطبعة أنظر العرض الذي نشرناه في العربية: الألباني الذي حكم لبنان، جريدة "المستقبل"، بيروت 2000/12/16م.

(29) المصدر السابق، ص 41.

(30) المصدر السابق، ص 27.

(31) المصدر السابق، ص 39-40، 42-44.

(32) المصدر السابق، ص 39.

(33) كتب الكثير حول هذه القصيدة التي انتشرت بسرعة آنذاك في صفوف الألبان والمكانة التي احتلتها في الثقافة القومية الألبانية. وهكذا يعتقد أن هذه القصيدة دونت أولا بالأبجدية

العربية في كوسوفو في نهاية 1877 وبداية 1878، حيث كان المؤلف في زيارة هناك، ثم انتشرت مدونة بالأبجدية اللاتينية في شكودرا في النصف الثاني لـ 1878 وبأبجدية سامي فراشري في النصف الثاني لـ 1979، وطبعت لأول مرة دون اسم مؤلفها في شكودرا خلال 1880، بينما طبعها لأول مرة باسم مؤلفها الباحث التشيكي ي. يارنيك J. Jarnik في النصف الأول لعام 1881. للمزيد من هذه القصيدة ومكانتها في الثقافة القومية الألبانية انظر:

Muhamed Pirraku, Kultura kombetare shqiptare deri ne Lidhjen e Prizrenit, Prishtini 1989, pp. 438-454.

(34) Jup Kastrati, Figura te ndritura, Shkoder 1963, P. 106.

(35) يساني فريتو (1820-1900) ولد في قرية قرب ليسكوفيك في أقصى الجنوب، التي تقع الآن قرب الحدود الألبانية اليونانية، ودرس في مدرسة "زوسيميا" المعروفة التي تخرج منها سامي فراشري. بدأ في كتابة الشعر في الألبانية بالحروف اليونانية واهتم بجميع الأمثال والشعر الشعبي، وانتقل في 1854 إلى استنبول مع والده الذي كان يعمل في التجارة. كان له صلات قوية مع الجاليات الألبانية في مصر وإيطاليا ورومانيا، وأشرف في استنبول على إصدار جريدة "دريتا" Drita ثم "ديتوريا" Dituria التي صدرت خلال 1884-1885 باسم الجمعية. نشرت له مؤخراً الأعمال المختارة بالأبجدية الحالية للألبانية:

Jani Vreto, Vepra te zgjedhura, Tirane (8 Nentori) 1973.

(36) انظر العرض الواسع لهذه الدراسة في:

Vehbi Bala, Pashko Vasa, Tirane (8 nentori) 1979, pp. 99-109.

(37) بمناسبة الذكرى المئوية لرابطة بريزرن نقلت رفات باشكو فاسا من بيروت إلى مسقط رأسه شكودرا بألبانيا وسط اهتمام رسمي واستقبال شعبي كبير.

(38) للمزيد عن سنوات باشكو فاسا في جبل لبنان حيث عرف باسم "واصا باشا" أنظر: لحد خاطر، عهد المتصرفين في لبنان 1861-1918، بيروت (منشورات الجامعة اللبنانية) 1967، ص 138-150.

Engin D. Akarli, The Long Peace: Ottoman Lebanon 1861-1920, London-New York (Centre for Lebanes e Studies/I. B. Tauris) 1993, pp. 45-57.

وتجدر الإشارة إلى انه خلال وجوده في جبل لبنان نشرت مجلة "الجنان" خلال 1884 ترجمة عربية لكتابة المذكور "ألبانيا والألبانيون" بترجمة نجيب البستاني.

(39) P.W., Grammaire albanaise a l'usage de ceux qui desirend apprendre cette langue sans l'aide d'un maitre, London 1887.

(40) للمزيد عن ذلك أنظر كتابنا: العربية بلقانية في التاريخ الوسيط والحديث، دمشق (اتحاد الكتاب العرب) 2000، ص 54-69.

(41) للمزيد عن سامي فراشري وإسهاماته الرائدة، أنظر مقالنا: مئوية شمس الدين/سامي فراشري في العالم التركي/الألباني، جريدة "الحياة" 2004/6/3.

(42) في رسالة إلى أخيه حسين في القاهرة بتاريخ 1876/2/8 يشكو سامي فراشري بالقول "أني لا أستطيع التعبير عن رأيي...".

Shaban Collaku, Mendimi iluminist i Sami Frasherit, Tirane (Instituti i histories) 1980, P. 176

(43) للمزيد عن هذه المسرحية أنظر مقدمة ترجمتنا لمسرحية "أبو الهول الحي"، الكويت (سلسلة من المسرح العالمي) 1982، ص 6.

(44) مـــع إصدار قانون الولايات في الدولة العثمانية في 1864 أخذت الحكومة تصدر جريدة رسمية باسم الولاية في العثمانية واللغة المحلية في الولاية (البلغارية، العربية الخ). ولذلك فقد انتقد سامي فراشـــري بـــشدة في مقال له بتاريخ 1876/3/12 في جريدة "صباح" التي كان يحررها إقدام الحكـــومة على إصدار جريدة الولاية في العثمانية والإيطالية بدلاً من الألبانية، بل انه طالب بأن تكون في الألبانية بالحروف اللاتينية. وقد انتهى الأمر إلى أن تصدر الجريدة في العثمانية فقط.

(45) للمـــزيد عن ذلك انظر الدراسة التالية للمرحوم حسن كلشي (1922–1976) الذي كان من أفضل الدارسين لشمس الدين/سامي فراشري:

H.Kalesi, "Le Role Chemsedin Sami Fraschery dans le formation de deux langues literaires Turc et Albanais", Balcanica I, Beogrod 1970, PP. 197-216.

(46) صـــدرت الطبعة الأولى في 1303هـــ/1886م ضمن "مكتبة الجيب" التي كان يصدرها الناشر المعـــروف مهـــران، وقد أعيد نشره بالحروف اللاتينية في أنقرة 1997 بعناية إسماعيل دوغان Ismail Dogan، بينما نشر لأول مرة بالألبانية في بريشتينا 2001 بترجمة د. مهدي بوليسي:

Sami Frasheri, Gjuha, perktheu Mehdi Polisi, Prishtine 2001.

(47) ثمة نسخة وحيدة من هذا العدد في المكتبة القومية بتيرانا، ولدينا ملخص للمقالة في:

Zymber Hasan Bakiu (Kruja), Bibliograi e zgjeruar e veprave te Sami Frasherit, Prishtine (Rilindja) 1984, P. 20.

(48) صدرت من هذا الكتاب ثلاث طبعات في بوخارست (1886، 1888، 1900) على حين أنه صـــدرت منـــه طبعة جديدة مع بعض الإضافات في استنبول 1909، أي بعد إعلان الدستور وعـــزل الـــسلطان عبد الحميد حيث سمحت الظروف الجديدة بتأسيس نوادي وجمعيات قومية (ألبانية وعربية الخ) ونشر كتب وصحف بلغاتها.

(49) Bakiu (Kruja), Bibliograi, P. 25.

(50) تحـــتوي المكتبة القومية في تيرانا على نسخ من الترجمات المذكورة (العثمانية، اليونانية، الألمانية، الإيطالية) باستثناء الفرنسية التي صدرت في بوخارست. وفيما يتعلق بالألبانية فقد نشر الكتاب باسم مؤلفه في الطبعة الثانية التي صدرت في الولايات المتحدة (Worcester 1919) ثم في تيرانا العاصـــمة الجديـــدة للدولة الألبانية (1923) وتعددت طبعاته بعد ذلك حتى سنة 1999 حين أصدرت دار نشر "Mesonjtorja e pare" الطبعة الأخيرة منها.

(51) C.Balim, "Sami shems ul-din Frasheri", The Encyclopaedia of Islam, Vo. VIII, Leiden (E.J.Brill) 1995, PP. 1043-1044.

(52) مع التقدير الذي حظي به سامي فراشري من قبل مخالفيه في حياته وبعد وفاته نجد أن التاريخ الرسمي في ألبانيا بعد الحرب العالمية الثانية قد اهتم به كثيراً لاعتبارات عديدة. وهكذا فقد صدرت سلسلة من الدراسات والمقالات عنه في 1950 لمناسبة الذكرى الخمسين لولادته ثم سلسلة أخرى في 1954 لمناسبة الذكرى الخمسين لوفاته. وفي منتصف الستينات نشر المؤرخ كريستو فراشري دراسة بالفرنسية في "ستوديا ألبانيكا" بعنوان "منظر الحركة القومية الألبانية"، وهي ما نشرها لاحقاً (1967) بالألبانية، حيث شاع بعدها هذا اللقب في الدراسات والكتب الصادرة عن الألبانية:

K. Frasheri, "Semsettin Sami- L' Ideologue du Mouvement National Albanais", Studia Albanica 1, Tirana 1966, PP. 95-110; K.Frasheri, Sami Frasheri-Ideolog I Levizjes kombeTare shqiptare, Studim historike 2, Tirane 1967, PP. 79-93.

(53) Sami Frasheri, Shqiperia c'ka qene c'eshte e c'do te behete? Mendime per shpetimin te memedheut nga rrziket ge e kane rethuare, Prishtine' (Rilindja) 1978, P. 35.

(54) المصدر السابق، ص 43.

(55) المصدر السابق، ص 54.

(56) المصدر السابق، ص 60.

(57) المصدر السابق، ص 72.

(58) المصدر السابق، ص 75.

(59) المصدر السابق، ص 79.

(60) المصدر السابق، ص 80.

(61) المصدر السابق، ص 82.

(62) المصدر السابق، ص 88.

(63) المصدر السابق، ص 92.

(64) المصدر السابق، ص 95.

(65) للمزيد عن ذلك أنظر كتابنا: الثقافة الألبانية في الأبجدية العربية، ص 65.

(66) S.Pollo-A.Puto, The History of Albania, London (Routledge Kegan Paul) 1981, P. 152

(67) في رده على الملاحظات التي أثيرت في مجلس العموم على هذا القرار أوضح غراي الموقف كما يلي: "إني على اقتناع في انه حين تعرف كل الحقائق فإن هذا القرار سينتقد بكل حق من قبل أولئك الذين يعرفون المنطقة والذين يعرفون طموحات السكان هناك... ولكن يجب أن نأخذ بعين الاعتبار انه خلال المباحثات حول حدود ألبانيا كان يجب بأي ثمن تجنب نزاع مباشر بين القوى الكبرى، ولذلك إذا تم التوصل إلى انسجام بين القوى الكبرى مع هذا الاتفاق فهذا يعني انجازاً حقيقياً لأجل المصلحة الحيوية للسلم في أوروبا":

Tajar Zavalani, Historia e Shqipnis, Tirane (Phonix - Shtepia e librit) 1998, p. 229.

العلمانية الجديدة

مع الانقسام النهائي للمسيحية بين الكنيسة الشرقية والكنيسة الغربية في 1054م كانت شعوب البلقان تتوزع بالتدريج ما بين شمال كاثوليكي (سلوفينيا وكرواتيا) وجنوب أرثوذكسي (صربيا وبلغاريا واليونان)، حيث لعب هذا الفرز دوره في تمايز الشعوب التي تتحدث لغة واحدة (الصرب والكروات والبشناق) أو صهر الشعوب التي تتحدث لغات مختلفة (اليونان والألبان) حسب الأوضاع السياسية التي سادت القرون الوسطى حتى وصول العثمانيين إلى البلقان في منتصف القرن الرابع عشر[1].

وبالمقارنة مع بقية الشعوب المجاورة لم تبرز عند الألبان "كنيسة قومية" لسببين رئيسين على الأقل. أما السبب الأول فهو أن خط الانقسام بين الكنيسة الشرقية والكنيسة الغربية أصبح يخترق المناطق التي سكنها الألبان، مما قسّم الألبان بدورهم إلى كاثوليك في الشمال وأرثوذكس في الجنوب. أما السبب الآخر فهو أنه لم تقم في ألبانيا دولة مركزية قوية تدمج الدين بالسياسة على نمط صربيا وبلغاريا وكرواتيا، حيث يعلن حكامها عن اختيارهم بين الشرق والغرب وتقوم الكنيسة بدورها في صهر السكان الموجودين ضمن حدود الدولة في بوتقة لغوية ثقافية واحدة. وعوضاً عن ذلك برزت في المناطق الألبانية إمارات محلية متنافسة (دوكاجين، توبيا، موزاكا، أريانيتي، كاستريوتي الخ)كانت تغيّر أحياناً ديانتها الرسمية (من الأرثوذكسية إلى الكاثوليكية وبالعكس)حسب تحالفاتها السياسية في المنطقة[2].

وإلى جانب ذلك دخل لاحقاً عنصر جديد (الإسلام) جعل الألبان يتميزون أكثر عن الشعوب المجاورة. فمع الفتح العثماني للبلقان أخذ الإسلام ينتشر بالتدريج حتى وصل إلى ذروته في نهاية القرن السابع عشر، حيث استقر تقريباً على ما هو عليه الآن. ويلاحظ هنا أن الإسلام انتشر بشكل متفاوت في المنطقة حيث أصبح

ديـن الغالبـية لدى شعبين (الألبان والبشانقة) ودين الأقلية في الشعوب المجاورة (الـبلغار والـصرب واليونان والكروات الخ). وقد كُتب الكثير عن أسباب هذا التـباين، وبالتحديد عن اعتناق غالبية الألبان للإسلام، ولكن يمكن هنا إبراز دور ثلاثـة عوامل: عدم وجود كنيسة واحدة (قومية) قوية، وطبيعة ألبانيا الجبلية التي جعلت مناطق كثيرة تفتقر إلى رجال الدين والخدمات الدينية، وجاذبية الإسلام في الدولـة العثمانـية الجديدة التي جعلت المسلمين يصلون إلى أعلى المراكز (صدور عظـام، شـيوخ إسلام، وزراء، ولاة، قضاة الخ)[3]. ويلاحظ هنا أن هذه الغالبية المـسلمة تختلف من منطقة إلى أخرى، فهي في الشرق (كوسوفو ومكدونيا الغربية وجـنوب صربيا) تصل إلى أكثر من 95% بينما تهبط في الغرب (ألبانيا الحالية) إلى حوالي70%[4].

وحـتى فـيما يتعلق بالإسلام لدينا تمايز آخر للألبان على مستوى البلقان. فالإســلام الذي انتشر في البلقان مع/بعد الفتح العثماني كان يتباين بدوره ما بين الإسلام المدرسي/السني (الذي يدرس في المدارس medrese على المذهب الحنفي) والإسلام الصوفي/الشيعي الذي كان يتمركز في التكايا ويختلط بالمؤثرات المحلية[5]. وفي هـذا الإطـار انتشرت الطريقة البكتاشية، التي هي صوفية وشيعية من ناحية ومنفتحة على المسيحية من ناحية أخرى، في وسط الألبان كما لم تنتشر لدى أي شـعب آخـر في البلقان[6]. ومع أن البكتاشية تعرضت إلى ضربة قوية في الدولة العثمانية مع إلغاء الإنكشارية في 1826، حيث كان هناك نوع من الارتباط بينهما منذ تأسيس الدولة، إلا أنها لم تؤثر كثيراً على البكتاشية في المناطق الألبانية بل يمكن القـول أنهـا انتعـشت أكثـر في النـصف الثاني للقرن التاسع عشر مع بروز النهـضة القومية الألبانية التي تمثلت فيها بأسماء معروفة مثل الأخوة عبدل فراشري (1839-1892) ونعـيم فراشـري (1846-1900) وشمس الدين/سامي فراشري (1850-1904) وغيرهم[7].

ومـع هـذه النهضة القومية، التي كانت تسعى إلى التأكيد على الخصوصية القومية للألبان وليس الدينية باعتبار أن الألبان هم الشعب الوحيد في البلقان الذي يتميـز بـتعددية دينـية واضـحة، كـان من الطبيعي أن يتناول كتّاب النهضة مـسألة/مكانة الدين في مؤلفاتهم وتطلعاتهم للمستقبل سواء كانوا مع كيان ألباني

[illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

الذي سمي فيه "الرجل المريض" (الدولة العثمانية) ووضع تصوراً لبرنامج عمل لدولة ألبانية مستقلة ذاتياً تكون قادرة على الاستمرار بعد سقوط الدولة العثمانية"[13]. وما يهمنا في هذا الكتاب، الذي كان له تأثير في الحركة القومية الألبانية، هو تصور المؤلف لمكانة الدين في الدولة الألبانية القادمة التي كان ينظّر لها.

وتجدر الإشارة إلى أن سامي فراشري انشغل أيضاً كغيره من الكتاب الرواد في النهضة القومية في وضع نصوص (كتب مدرسية بروح ألبانية تركز على ما هو مشترك (قومي) وليس على ما هو مختلف (ديني)) في الوقت الذي كان يؤلف كتابه "الحضارة الإسلامية" ويشيد فيه بانفتاح الإسلام على العلم"[14]. وبعبارة أخرى أن سامي فراشري لم يكن معادياً للدين/الإسلام، ولكن كان يميل لاعتبارات خاصة بوضع الألبان إلى الفصل بين الدين والتعليم وبين الدين والسياسة.

ففي كتابه المذكور "ألبانيا الماضي والحاضر والمستقبل" يتناول سامي فراشري مكانة الدين في الدولة الألبانية القادمة التي يتصورها في مجالين أساسيين، علاقة الدين بالدولة وعلاقة الدين بالتعليم. وفيما يتعلق بعلاقة الدين بالدولة ينطلق من ضرورة وجود أربعة رؤساء للأديان في ألبانيا (المفتي الأكبر للمسلمين والبابا الأكبر للبكتاشيين وبطريرك للأرثوذكس ورئيس للأساقفة للكاثوليك) مع تكليف وزير المعارف أو وزير العدل بالإشراف على الشؤون الدينية، ولكن دون أن يتدخل في الشؤون الدينية ودون أن يسمح لرؤساء الأديان بالتدخل في الشؤون غير الدينية. ولكن سامي فراشري لا يجعل الدين حكراً على رؤساء الأديان الأربعة بل أنه ينص على أن كل الأديان الأخرى (اليهودية، البروتستانتية الخ) ستكون حرة وسيكون لكل دين رئيس يرعى شؤونه. وإلى جانب ذلك يؤكد أنه "لكل إنسان دينه لنفسه ولا يحق لأحد فرض دينه عليه بالقوة". ومن رؤساء الأديان يطلب منهم "أن يدعو الناس إلى الطريق القويم بالأسلوب الحسن في الجوامع والكنائس فقط، وليس خارج هذه"، و"لن يجبر أحد على دفع شيء لشؤون الدين إلا من يرغب بذلك"[15].

أما المجال الآخر، علاقة الدين بالتعليم، فقد فصّل سامي فراشري أن يكون وزير المعارف (أو وزير العدل) هو الذي يتولى باسم الدولة العلاقة مع رؤساء

الأديان دون أن يتدخل في الشؤون الدينية ودون أن يسمح لهم بالتدخل في شؤون الدولة. وهكذا فقد أكد سامي فراشري على أن علماء الدين والأساقفة "لن يسمح لهم بالتدخل في التعليم إلا فيما يخصّ دروس الدين، التي يمكن أن تكون في الجوامع والكنائس"[16].

ومع أن سامي فراشري كان يريد لمثل هذا التصور أن يؤسس لألبانيا شبه مستقلة تكون قابلة للاستمرار بعد انهيار الدولة العثمانية، إلا أن التطورات الإقليمية خلال السنوات اللاحقة 1903-1911 (قضية مكدونيا وإعلان الدستور وضم البوسنة وعزل السلطان عبد الحميد والانتفاضة الألبانية الخ) عجّلت في انهيار الدولة العثمانية في البلقان نتيجة لحروب 1912-1912. فقد احتلت جيوش الدول البلقانية التي شنت الحرب على الدولة العثمانية (صربيا والجبل الأسود واليونان) الولايات الأربعة التي يعيش فيها الألبان (كوسوفو ومناستير وشكودرا ويانينا) باستثناء جزء حول مدينة فلورا Vlora الساحلية التي احتمع فيها حشد من الشخصيات القومية لإعلان الاستقلال في 28 تشرين الثاني بتأييد مسبق من النمسا/المجر وإيطاليا[17].

وفي الواقع لقد أدى الانهيار السريع للدولة العثمانية إلى الإخلال بموازين القوى لصالح روسيا وحلفائها في البلقان، ولذلك فقد حركت النمسا/المجر قواتها العسكرية على الحدود مع صربيا مما دفع الدول الكبرى (بريطانيا وفرنسا وإيطاليا وألمانيا) إلى التدخل وعقد مؤتمر لندن في 17 كانون الأول 1912. وكانت النمسا/المجر وإيطاليا أكثر من تضرّرت من هذا الوضع الجديد الذي فرض على الأرض، ولذلك كانت كلاهما تصران على الاعتراف بدولة ألبانية شبه مستقلة أو مستقلة سواء لتكون حاجزاً بين صربيا والجبل الأسود أو لتكون ميداناً للانطلاق للتوسع في المنطقة[18]. وبعبارة أخرى لم يعد مصير ألبانيا، في الوقت الذي كانت معظم أراضيها محتلة من قبل جيوش صربيا والجبل الأسود واليونان، أمر يقرره الألبان أنفسهم بل أصبح بيد القوى الكبرى التي احتمع ممثلوها في لندن لتقرير مصير ألبانيا والألبان.

وبروح الحل الوسط أعلن المؤتمر في يومه الأول (17 كانون الاول 1912) عن الاتفاق من حيث المبدأ حول وجود "ألبانيا شبه مستقلة أو مستقلة" على أن تكون

"محايدة" و"تحت وصاية ورقابة الدول الستة" (ألمانيا والنمسا/المجر وروسيا وإيطاليا وبريطانيا وفرنسا)، ولكنه ترك في المقابل مسألة حدود ألبانيا في كل الاتجاهات (الشمال والشرق والجنوب) مفتوحة لمزيد من المفاوضات بين الدول المعنية دون مشاركة الألبان أنفسهم، حيث لم يعترف المؤتمر بالحكومة الألبانية المؤقتة (برئاسة إسماعيل كمال) التي انبثقت عن الاستقلال وكل ما اتخذته من إجراءات. واعترافاً بالمصالح الخاصة للنمسا/المجر وإيطاليا في ألبانيا (حيث كانت كل واحدة تعتبر حامية الكاثوليك في الشمال) فقد فوض المؤتمر هاتين الدولتين أن تعدا مشروعاً مفصلاً حول تنظيم الدولة الألبانية المقترحة[19].

وقد تقدمت روما وفيينا بمشروع مشترك في أيار 1913 ثم بمشروع آخر في منتصف تموز 1913، وهو ما اعتمد مع بعض التعديلات في القرار النهائي لمؤتمر لندن في 29 تموز 1913. وحسب هذا القرار فقد أصبحت ألبانيا "إمارة وراثية أوتونومية ذات سيادة" (المادة 1) ليست لها أي علاقة مع الدولة العثمانية (المادة 2)، وهي "محايدة تحت ضمانة الدول الكبرى"(المادة 3)، كما أن هذه الدول ستمارس الرقابة على الإدارة المدنية والأمور المالية لألبانيا، وهي التي ستعين لها أميراً أيضاً (المواد 4-7). وبناء على ذلك تشكلت "لجنة الرقابة الدولية" وجاءت إلى ألبانيا في تشرين الأول 1913 باعتبارها الجهة العليا المسؤولة عن الوضع في ألبانيا حتى تعيين وقدوم أمير لألبانيا[20].

وفي غضون ذلك بادرت الحكومة الألبانية المؤقتة برئاسة إسماعيل كمال[21]، التي كانت تحاول أن تحظى باعتراف الدول المشاركة في مؤتمر لندن، إلى اتخاذ أهم إجراء لها ألا وهو الإعلان عن: القانون المؤقت للإدارة المدنية في ألبانيا" في 22 تشرين الثاني 1913. وقد نصّ هذا القانون، الأول من نوعه بعد الحكم العثماني الطويل، فيما يتصل بالعلاقة بين الدين والدولة على أن "الحقوق المدنية ستنفصل عن الشريعة، كما وستنفصل الجماعة الإسلامية عن ارتباطها بشيخ الإسلام"[22].

وفي الشهر ذاته اتفقت الدول الكبرى بعد مماحكات طويلة على ترشيح النبيل الألماني فيلهلم فون فيد W.V.Wied أميراً على ألبانيا. وقد بُرّر هذا الترشيح آنذاك، الذي لم يأخذ بعين الاعتبار رغبة الألبان أنفسهم، بأن النبيل الألماني بروتستانتي

ولذلك فهو لمن ينحاز إلى أية ديانة من الديانات الرئيسة الموجودة في ألبانيا (الإسلام والأرثوذكسية والكاثوليكية)"[23].

وبعد وصول الأمير فيلد إلى ألبانيا في آذار 1914 وتشكيله لأول حكومة ألبانية برئاسة طرخان برمتي T.Permeti قامت "لجنة الرقابة الدولية" بوضع "القانون الأساسي" للدولة الألبانية الذي تمت الموافقة عليه في 10 نيسان 1914. وتنبع أهمية هذا "القانون الأساسي" في أنه أرسى بعض الأسس التي ستعتمد عليها الدساتير اللاحقة للدولة الألبانية، وخاصة فيما يتصل بالعلاقة بين الدين والدولة. فقد نصّ البند (32) من الفصل الثاني على أن "ألبانيا ليس لها دين رسمي، وأن الحرية والممارسة العلنية لكل العبادات مؤمنة، وأن الخلاف في الدين لا يقتضي بالضرورة الحد من التمتع بالحقوق المدنية أو السياسية أو تولي الوظائف العامة والمناصب"[24].

وفي الواقع أن هذه القاعدة الدستورية المبكرة للعلمنة، التي ستتكرر بشكل أو بآخر في كل دساتير ألبانيا خلال القرن العشرين، لا تمثل بالضرورة فرضا من الخارج (غير المسلم) على الداخل (المسلم) بقدر ما هي تعبر أيضاً عن التنوع في الداخل المسلم أيضاً.

ومن الواضح الآن، بعد نشر مداولات اللجنة حول القانون الأساسي، أن ممثل الحكومة الألبانية في "لجنة الرقابة الدولية" مهدي فراشري M. Frasheri كان له إسهامه القوي في بلورة هذه القاعدة. ففي هذه المداولات يتضح الآن أن فراشري قدم لأعضاء اللجنة، باعتباره من رجال الدولة المخضرمين والعارفين بالأوضاع، صورة معينة عن ألبانيا تحتم اختيار العلمنة لنظام الحكم فيها. وهكذا فقد رفع نسبة المسيحيين إلى 40% وقلل عدد المسلمين إلى 60%، وحتى هؤلاء جعل نصفهم من الطائفة البكتاشية "التي لا تمارس الشعائر الدينية ولا تسمح بأي شكل لتدخل الدين في الأمور الاجتماعية ولا بتحجيم حقوق المرأة في المجتمع". ومع تأكيده على أن ألبانيا بهذا الشكل مختلفة عن تركيا "التي لها قوانين ثيوقراطية وعادات آسيوية لا تفيد ألبانيا بشيء" عبر عن التزام الحكومة الألبانية بـ "السعي المستمر لتبني مجموعة قوانين مستلهمة كلياً من مبادئ الحضارة الغربية الحديثة"[25].

ولكـــن في الشهر التالي (أيار 1914) اندلعت في ألبانيا الوسطى (ذات الغالبية المسلمة السنية) انتفاضة قوية بزعامة مفتي تيرانا موسى كاظمي M.Qazimi والحاج كامـــل Qamili Haxhi شـــيخ الطـــريقة الملامـــية[26] كانت تمثل ردة فعل إزاء التطورات السريعة التي أخرجت ألبانيا عن الإطار العثماني/الإسلامي. فقد رفضت زعامة الانتفاضة تعيين "أمير كافر" على رأس بلد مسلم، كما طالبت بعودة العلاقة مع الدول العثمانية/الخلافة[27]. وقد نجحت قوات هذه الانتفاضة من السيطرة على كـــل ألبانيا الوسطى في صيف 1914، وحتى عاصمة ألبانيا في ذلك الوقت دورس Durres في مطلـــع أيلول 1914، ولكن القوات الصربية اجتاحت ألبانيا من جديد في خريف 1914 لتقضي عليها بالتعاون مع حليفها أسعد توبتاني E.Toptani الذي كان يطمح لحكم ألبانيا[28]. وفي الواقع أن هذه الحركة/الانتفاضة المفاجئة تدخلت فيها عوامل وعناصر محلية وإقليمية لحساباتها الخاصة، واختلط فيها ما هو اجتماعي بما هو ديني، وانتهت بانسحاب الأمير فيد من ألبانيا في مطلع أيلول 1914، أي بعد ستة شهور فقط من وصوله[29].

وقد تزامن هذا التطور مع اندلاع الحرب العالمية الأولى، التي أصبحت ألبانيا خلالها إحدى ساحات القتال العسكري والابتزاز الدبلوماسي. فقد اجتاحتها أولاً القوات الصربية ثم النمساوية/المجرية من الشمال والقوات البلغارية من الغرب. ومن ناحـــية أخرى فقد وافق الحلفاء على تلبية مطامع إيطاليا في ألبانيا بواسطة "معاهدة لـــندن السرية" (16 نيسان 1915) مقابل انضمامها إلى صفهم في الحرب الدائرة. والخطـــورة في هذه المعاهدة كانت في تقسيم ألبانيا على أسس دينية لتلبية مطامع الـــدول المجاورة أيضاً. وهكذا فقد سمحت هذه المعاهدة ببقاء دولة ألبانية مسلمة صغيرة في الوسط تحت الحماية الإيطالية مع ضم جزء منها (مدينة فلورا وما يحيط بهـــا) إلى إيطاليا، بينما سلّمت بضم الشمال المسلم/الكاثوليكي إلى صربيا والجبل الأسود وضم الجنوب الأرثوذكس إلى اليونان[30].

ومـــع انـــتهاء الحرب العالمية الأولى، وانعقاد مؤتمر الصلح في باريس خلال 1919-1920، جـــدّدت الدول المعنية بمعاهدة لندن السرية مطالبها في ألبانيا التي بقيت مصيرها معلقاً حتى مطلع 1920. وهكذا في الوقت (13 كانون الثاني 1920)

الذي كان مؤتمر الصلح يسلّم بتقسيم ألبانيا بين الدول المجاورة (إيطاليا واليونان ويوغسلافيا التي أصبحت تضم صربيا والجبل الأسود) بالاستناد إلى معاهدة لندن 1915 قامت في ألبانيا حركة مقاومة قوية انتهت بعقد مؤتمر إنقاذ قومي في مدينة لوشنيا Lushnja (21 كانون الثاني 1920) تمخض عن قرار بالتأكيد على وحدة واستقلال ألبانيا وتشكيل حكومة جديدة برئاسة سليمان دلفينا S.Delvina وتأسيس مجلس أعلى للدولة يتولى مهام رئاسة الدولة إلى أن يبت في نظام الحكم بعد استقرار الوضع في البلاد وإقرار "القانون الأساسي". ويلاحظ هنا أن أحد بنود هذا القانون الأساسي قد نصّ على أن "ألبانيا تعترف وتحمي دون تمييز السنية والبكتاشية والأرثوذكسية والكاثوليكية"، وهو ما انعكس على المجلس الذي تألف من أربعة أعضاء يمثلون الطوائف الرئيسة في البلاد (السنية والبكتاشية والأرثوذكسية والكاثوليكية) في إشارة قوية إلى التعايش الديني المشترك في ألبانيا[31].

ومع أن الحكومة دلفينا تمكنت من أن تسيطر على الوضع وبعد إجبار القوات الإيطالية على الانسحاب من البلاد إلا أن مصير ألبانيا بقي معلقاً حتى نهاية 1920 حين أكد مؤتمر السفراء في باريس (الذي تابع أعمال مؤتمر الصلح) على استقلال ووحدة ألبانيا. وفي هذا الإطار تقرر في 17 كانون الأول 1920 قبول ألبانيا في عصبة الأمم وأعقب ذلك اعتراف الدول الكبرى (بريطانيا وفرنسا وإيطاليا) بها، مع أن مؤتمر السفراء أنهى أعماله في 9 تشرين الثاني 1921 بقرار مفاجىء (باتفاق بريطانيا وفرنسا وإيطاليا واليابان) ترك الباب مفتوحاً لتدخل إيطاليا في ألبانيا[32].

وفي غضون ذلك كانت قد جرت في ألبانيا أول انتخابات للبرلمان الجديد في آذار 1921، الذي التأم أخيراً في نيسان 1921. وفي تشرين الثاني 1922 عين البرلمان أعضاء المجلس الأعلى للدولة الذي عيّن بدوره وزير الداخلية أحمد زوغو A.Zogu رئيساً للحكومة، الذي تميّز عهده بإصلاحات على كل المستويات لتكريس العلمانية في ألبانيا وخاصة بعد أن أصبح رئيساً للجمهورية خلال 1925-1928 وملكاً على ألبانيا خلال 1928-1939.

وكان أحمد زوغو (1895-1962)، وهو ابن جمال باشا زعيم إحدى العشائر الألبانية في الشمال المحافظ، قد أرسل للدراسة في استنبول والتحق بالمدرسة

العسكرية في مناستير التي كانت تضم آنذاك [illegible] "الاتحاد والترقي"، حيث تأثر هناك بالأفكار الإصلاحية والدستورية. وقد عاد إلى ألبانيا في 1911 [illegible] [illegible] والانضمام إلى الانتفاضة الألبانية [illegible] الدين. وخلال الحرب العالمية الأولى [illegible] الإدارة النمساوية/المجرية التي أرسلته إلى فيينا [illegible] على الحكومة هناك. ويبدو أن إقامته في فيينا جعلته يتعرف جيداً على المجتمع والثقافة والسياسة في الغرب [illegible]. وعلى المستوى الشخصي فقد عرف عنه عدم تعصبه للدين، إذ تصفه [illegible] بأنه "لم يكن معادياً للدين، كما لم يكن منساقاً للدين". وقد برز بقوة [illegible] مؤتمر لوشنيا 1920 بفضل [illegible] الذي [illegible] من [illegible] وزيراً للداخلية في الحكومة المنبثقة عن مؤتمر لوشنيا وهو في الخامسة والعشرين من عمره[33].

وفي الأيام الأولى لحكومته دفع زوغو البرلمان إلى توسيع "القانون الأساسي" لـ1920 الذي تمخض عن مؤتمر لوشنيا، وهو ما تحول في 8 كانون الأول 1922 إلى أول دستور لألبانيا. وفي هذا الدستور لم يطرأ أي تغيير فيما يتصل بعلاقة الدين بالدولة، إذ نصّ هذا الدستور بدوره على الفصل بين الدين والدولة وعلى عدم وجود دين رسمي للدولة[34].

وفي ذلك كانت قد حصلت في ألبانيا آنذاك (1912–1923) تطورات مهمة تتعلق بقومنة/ألبنة المؤسسات الدينية، التي كانت مرتبطة حتى ذلك الحين بمراكز خارج الدولة الألبانية. وقد بدأت هذه التطورات في كانون الثاني 1921 حين التأم "المؤتمر العام البكتاشي الألباني" في تكية بريشتا Prishta، الذي قرر تشكيل رئاسة بكتاشية ألبانية تكون مسؤولة عن شؤون البكتاشية في ألبانيا[35]. وفي العام ذاته برز "الاتحاد الألباني المسلم" الذي أعلن استقلاله عن شيخ الإسلام في استنبول، وصدرت في ذلك العام أول ترجمة ألبانية للقرآن الكريم[36]. وفي أيلول 1922 التأم في مدينة بيرات Berat "المؤتمر الأرثوذكسي الألباني" الذي أعلن عن قيام الكنيسة الأرثوذكسية الألبانية المستقلة، التي اعتمدت الألبانية لغة رسمية في الكنيسة[37].

ومع تولي زوغو لرئاسة الحكومة في نهاية 1922 كان من الواضح أن ميله القوي إلى العلمانية يمثل أحد أسس برنامج التحديث الذي يريده لألبانيا. وفي بلد

[illegible]

[illegible] روح الحضارة الإنسانية للإسلام وذلك بتطوير [illegible] والاهتمام بالتعليم الديني في اللغة الألبانية [illegible] العصر الذي نعيش فيه"(38).

ومن الملاحظ هنا أن التوجه [illegible] الذي كان يحاول أن يميز نفسه عن الإسلام [illegible] "الخصائص الجيوبوليتيكية" لألبانيا التي تختلف [illegible] في الأناضول وغيرها من مناطق العالم الإسلامي. وهكذا قيل في [illegible] أنه يجب أن نأخذ بعين الاعتبار أننا في وسط أوروبا ولا يمكن أن [illegible] الاجتماعية، إذ أن الخشية في أن الانسجام الحضاري يربطنا [illegible] خارج هذا الوسط ولذلك (في حال عدم أخذنا ذلك بعين الاعتبار) يمكن أن [illegible] في الظلام والإحباط"(39).

ومع هذا التركيز على التمايز عن "الأتراك" و"الأناضول" جاء المؤتمر بأهم [illegible] ألا وهو الاستقلال عن مشيخة الإسلام/الخلافة في تركيا. ومع أن القانون الأساسي [illegible] "الجماعة المسلمة الألبانية" KMSH، كما أصبحت تسمى [illegible] التي تمثل المسلمين في ألبانيا وترعى شؤونهم الدينية والثقافية، لم [illegible] إلى هذا الإجراء (الاستقلال) إلا أن عدم الإشارة في أي بند إلى مشيخة الإسلام/الخلافة (التي كانت تمثل المرجعية حتى ذلك الحين) إنما كان يعنى

[illegible] الاستقلال [illegible] وحسب هذا القانون الأساسي [illegible]
[illegible] الأساسي [illegible] الأساسية [illegible]
[illegible] الأساسي [illegible](41)

[illegible] إلى [illegible] الأساسية [illegible]
[illegible](42)

[illegible] الاستقلال [illegible]
[illegible] حكومة أحمد زوغو [illegible]
[illegible] السلطة [illegible] إقامة علاقات [illegible]
[illegible] التي كانت [illegible]
[illegible]
[illegible] في 15
[illegible] 1923 [illegible](43)

[illegible]
[illegible]
(1923) [illegible] المؤسسات [illegible]
[illegible]
[illegible] المؤسسات [illegible]
[illegible](44) [illegible]
[illegible] حكومة [illegible] السلطة [illegible]
1924 [illegible](45) ثم عودته إلى السلطة في 6 كانون الثاني
1925 [illegible] حكومة جديدة [illegible] (21 كانون الثاني 1925) إلى
[illegible] الجمهوري لألبانيا مع [illegible] الأول للدستور [illegible]
[illegible] رئيس الجمهورية في 31 كانون الثاني 1925(46).

وقد تابع البرلمان آنذاك نقاشه لمسودة الدستور وأقر في 2 آذار 1925 "القانون الأساسي للجمهورية" الذي اعتمد على الدستور الأمريكي. وقد أخذ الدستور الجديد بالنظام الرئاسي الذي أعطى الرئيس (ينتخب لسبع سنوات) صلاحيات كبيرة مع وجود مجلسين (البرلمان والشيوخ)[46]. والمهم هنا أن الدستور الجديد أكد على الأسس السابقة فيما يتصل بالعلاقة بين الدين والدولة. وهكذا فقد نصّ البند (3) من الباب الأول على أن "الجمهورية الألبانية ليس لها دين رسمي، وأن جميع الأديان والعقائد محترمة، كما أن حرية الممارسة والعبادات العلنية مؤمنة". مع التأكيد على أن "الدين لا يستطيع أن يكون في أي شكل من الأشكال حاجزاً قانونياً. كما أن الأديان لا يجب أن تستغل مطلقاً في الأهداف السياسية"[47].

ومع حصوله على السلطات الواسعة بموجب الدستور الجديد بدأ أحمد زوغو في تنفيذ برنامجه للتحديث في بلد خارج لتوه من الحكم العثماني الطويل (تجريد السكان من السلاح الذي اعتادوا عليه خلال قرون، فرض سلطة الدولة المركزية في كل مكان، نشر التعليم، الإصلاح الزراعي، وضع قوانين واحدة للجميع، علمنة الدولة الخ). وفيما يتعلق بالعلمنة بالنسبة إلى زوغو فقد كانت تتمثل في إطلاق الحرية الدينية لكل الأديان، والمساواة بين الأديان الموجودة، والفصل التام بين الدين والدولة.

وفي هذا الإطار جاء أولاً إصدار القانون الجنائي في 1 كانون الثاني 1928، ثم إصدار القانون المدني الجديد في 1 نيسان 1928 ليشكل قطيعة كاملة مع الماضي العثماني. فقد استلهم هذا القانون ما هو موجود في سويسرا وإيطاليا وألمانيا، مع بعض الإضافات من التراث المحلي الألباني، واستند على الوضع الشخصي العلماني بدلاً من الديني للمواطنين في ألبانيا. وهكذا فقد أعطيت للمواطنين الحقوق المتساوية بغض النظر عن الجنس والدين في الزواج والطلاق والميراث، وهو بهذا سمح بحرية الزواج بين أتباع الديانات المختلفة. وبناء على ذلك فقد تم تسريح القضاة الشرعيين (المسلمين) بعد ما أصبحوا "دون عمل" بعد إصدار هذا القانون[48].

وللحصول على تأييد أكبر لإصلاحاته بادر أحمد زوغو إلى الدعوة إلى انتخابات تشريعية جديدة في 17 آب 1928. وقد أعلن البرلمان الجديد في 1 أيلول

1928 عن تعديل دستوري تحولت ألبانيا بموجبه من جمهورية إلى مملكة وعن تنصيب أحمد زوغو بلقب "ملك الألبان"[49]. ومع هذا التحول، الذي كان يعبر عن وجود أغلبية مؤيدة لزوغو في البرلمان، أعطى زوغو الضوء الأخضر لوضع دستور جديد في 1 كانون الأول 1928 منحه سلطات تشريعية وتنفيذية غير محدودة. وفيما يتصل بالعلاقة بين الدين والدولة فقد أكد الدستور الجديد على الأسس التي وردت في القوانين الأساسية/الدساتير السابقة. وهكذا فقد نصّ البند (5) من الباب الأول على أن "الدولة الألبانية ليس لها دين رسمي، وجميع الأديان والعقائد محترمة فيها، كما أن حرية العبادات وممارسة الشعائر العلنية مؤمنة، والدين لا يمكن أن يكون في أي شكل من الأشكال حاجزاً حقوقياً، والأديان والعقائد لا يجب أن تستغل في أي شكل من الأشكال لأغراض سياسية"[50].

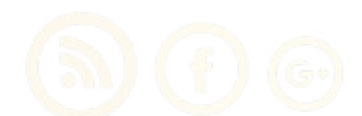
ومع هذا التطور الدستوري والاستقرار النسبي للنظام الجديد[51] رأى الملك زوغو الأول (بعد أن تخلى عن اسمه الأول الشرقي) أن الوقت مناسب لإعادة طرح ما كان يريده في 1923، ألا وهو إعادة تنظيم المؤسسات الدينية بحيث تكون بعيدة عن السياسة وتحت رقابة الدولة في آن واحد. وهكذا فقد أصدر في 16 تموز 1929 مرسوم تنظيم المؤسسات الدينية الذي كرّر ما ورد في قانون 1923، وطالب المؤسسات الدينية الموجودة بتكييف أوضاعها حسب هذا القانون[52].

وقد استجاب المسلمون أولاً فعقد في آب 1929 المؤتمر السني لإعداد القانون لـ"جماعة مسلمي ألبانيا" بما ينسجم مع القانون الجديد. وقد انتهى المؤتمر إلى وضع قانون أساسي جديد مع التركيز على الاستخدام الحصري للغة الألبانية في الأدعية والوعظ والتدريس، وتوحيد المدارس الدينية المختلفة في مدرسة مركزية واحدة، وضم الأوقاف إلى إدارة مركزية واحدة الخ. ولم تخف التقارير الدبلوماسية حول هذا المؤتمر أن قراراته "كانت تنسجم مع رغبة الملك في توحيد وتغريب البلاد"[53].

وفي الحقيقة أن الملك زوغو في تلك السنوات أخذ يظهر اهتماماً متزايداً لـ"تغريب" ألبانيا. فقد عيّن في تشرين الأول 1935 مهدي فراشري Mehdi Frasheri المعروف بأفكاره الليبرالية الغربية رئيساً لحكومة جديدة[54].

وفي مناسبة نادرة في البلاط الملكي في سنة 1936 لم يتردد الملك في الإفصاح عما يريده لألبانيا: "يجب أن نقوم بخطوات كبيرة وسريعة باتجاه الثقافة والحضارة العربية، لأن هذا الأمر يفرضه علينا التاريخ والجغرافيا والوضع السياسي وطابع شعبنا"[55].

ويلاحظ هنا أنه باستثناء بعض الاحتجاجات في الشمال المسلم على القانون الصادر في 1937 بمنع الحجاب وفرض عقوبات على من يحث عليه[56] نجد أن المؤسسة/الهرمية الدينية للمسلمين كانت متجاوبة مع إصلاحات الملك زوغو أكثر من الأرثوذكس والكاثوليك الذين بقوا يرفضون الالتزام بمرسوم 1929 حول المؤسسات الدينية. ومع أن الملك زوغو قام بإجراء آخر غير متوقع ألا وهو تطليق زوجته المسلمة وزواجه من نبيلة مجرية كاثوليكية في 1938، إلا أن هذا لم يحل دون استمرار المشاكل مع الكاثوليك والفاتيكان وإيطاليا التي بادرت أخيرا في نيسان 1939 إلى احتلال ألبانيا[57].



(1) للمزيد عن ذلك أنظر دراستنا: الإسلام والقومية في البلقان/دور الدين في تشكل الشعوب، مجلة "دراسات تاريخية"، عدد 47-48، دمشق 1992، ص 121-127.

(2) لدينا مثلاً حالة الأمير جون كاستريوتي، والد اسكندر بك المعروف الذي اعتنق الإسلام ثم ارتد إلى الكاثوليكية، الذي تنقل عدة مرات ما بين الأرثوذكسية والكاثوليكية حسب تحالفاته السياسية مع البندقية أو صربيا:

Miranda Vickers, The Albanians-A Modern History, London-New York (I..B. Tauris) 1995, P. 17.

(3) حول انتشار الإسلام لدى الألبان لدينا دراسات كثيرة تتباين في دوافعها ومناهجها ونتائجها، ونشير هنا إلى نماذج منها:

Peter Bartl, Die albanischen Muslime zur zeit der nationalen unabhangigkeitsbewegung 1878-1912, Wiesbaden 1968; Gjini Gasper, Skopsko Prizrenska biskupija broz stoljeca, Zagreb (ks) 1986; Kryesia e Bashkesise islame te Kosoves, Feja, Kultura dhe tradita islame nder shqiptaret (Simpozium nderkombetar), Prishtine 1995.

(4) هناك تباين في تقدير نسبة المسلمين بين الألبان في غياب إحصائيات رسمية منذ نهاية الحرب العالمية الثانية، التي كرست توزع الألبان إلى عدة دول. فالتقديرات الذاتية للجماعة الإسلامية (التي تمثل المسلمين أمام الدولة) تقول أن نسبة المسلمين في ألبانيا 75% و97% في كوسوفو ومكدونيا:

Mr.Qemajl Morina,"Feja islame dhe shqiptaret", Takvimi/Kalendar 1415-1416/1995, Prishtine (SHYK) 1995, p. 74

وعلى حين أن بعض المقالات الصحفية تبالغ في خفض نسبة المسلمين إلى 50% فان التقرير الأمريكي السنوي حول الحريات الدينية في العالم أورد في الفصل الخاص بألبانيا أن نسبة المسلمين فيها 65-70%:

SHBA:Kmunitetet fetare, Problemet me pronat, www. Albasoul 24.11.2005

(5) للمزيد عن ذلك لدينا كتاب مرجعي صدر مؤخراً في العربية:الدولة العثمانية تاريخ وحضارة، إشراف وتقديم أكمل الدين إحسان أوغلي وتعريب صالح سعداوي، استنبول 1999، مجلد2، ص 155-160.

(6) للمزيد عن ذلك أنظر كتابنا:الإسلام الشعبي في البلقان/البكتاشية في الثقافة الألبانية (تحت الطبع).

(7) للمزيد حول ذلك أنظر:

Stavro skendi, The Albanian Natiahal Awakening, New Jersey 1967, PP. 212, 226; Partl, Myslimanet shqiuptare, P. 134

(8) كان الكاثوليك في الشمال مرتبطين دينياً وثقافيا بإيطاليا حتى القرن الثامن عشر حيث انتزعت النمسا حق حماية الكاثوليك في البلقان من الدولة العثمانية، وأخذت خلال القرن التاسع عشر تهتم بترميم وإنشاء الكنائس والمدارس. ومن ناحية أخرى زادت الجماعات الرهبانية (وخاصة

[illegible]

(9) [illegible]

(10) [illegible]

(11) [illegible]

(12) [illegible]

(13) [illegible]

(14) [illegible]

(15) [illegible]

(16) [illegible]

(17) [illegible]

The Memoirs of [illegible] Kemal Bey [illegible]

(18) [illegible]

(19) [illegible]

(20) [illegible]

(21) إسماعيل كمال 1844-1919 ينحدر من أسرة ألبانية عريقة قدمت شخصيات معروفة خلال الحكم العثماني. وقد عمل فترة مع الوالي المصلح مدحت باشا، وكان طيلة عهد السلطان عبد الحميد الثاني 1876-1909 أقرب إلى المعارضة. تعاون فترة مع حزب "الاتحاد والترقي" ولكنه سرعان ما اختلف معه. برز بقوة خلال "الثورة المضادة" على "الاتحاد والترقي" في آذار 1909، حين عيّن رئيساً للبرلمان العثماني.

للمزيد عنه انظر دراستنا: مذكرات إسماعيل كمال عن "الثورة المضادة" في استنبول، المجلة التاريخية العربية للدراسات العثمانية، عدد 7-8، تونس 1993، ص 11-28.

(22) Historia e Shqiperise III, P. 120

وللمزيد أنظر دراستنا: الدين والمسألة الدينية في ألبانيا، مجلة "العربي"، عدد 239، الكويت 1978، ص 129.

(23) Historie e Shqiperise III, P.

(24) Historia, e Shqiperise III, PP. 129-130

الدين والمسألة الدينية في ألبانيا، ص 129-130.

وقد نشر نص القانون الأساسي مع الملاحق والمداولات في اللغة الألمانية خلال 1916، ولكنه لم ينشر في الألبانية إلا في 2006:

Shpresa Mekaj, "Statuti Orgarik i Shqiperise 1914", Vjetari 35-36, Printitine 2006, pp. 313-337.

(25) Mekaj, Ibid., p. 335.

(26) للمزيد حول هاتين الشخصيتين والانتفاضة أنظر مقالة حسن كلشي في "معجم تاريخ أوروبا الجنوبية الشرقية":

H.Kaleshi, "Haxhi Qamili", Biograpfisches Lexikon zur Geschichte Sudosteuropas, Band II, Muchen 1976, PP. 131-133.

(27) في مذكرات السياسي الألباني المخضرم أكرم بك فلورا، الذي عاصر هذه الانتفاضة لدينا نص البيانين اللذين وزعتهما قيادة الانتفاضة في تيرانا في 16و21 تشرين الأول 1916. وهنا يرد صراحة أن "هدف الانتفاضة ضد الأمير فيد هو إعادة توحيد ألبانيا مع الإمبراطورية العثمانية أو، إذا لا يمكن ذلك، تعيين أمير من آل عثمان على ألبانيا":

Eqrem bej Vlora, Kujtime II 1912-1925, Perkthen A.Koci, Tirane (Shtepia e Librit dhe Komurikihnit) 2001, P. 112.

(28) أسعد توبتاني ينحدر من أسرة ألبانية عريقة. برز في السنوات الأخيرة للدولة العثمانية مع انضمامه للمعارضة ضد حكم السلطان عبد الحميد، وكان أحد أعضاء الوفد الأربعة الذين سلموا السلطان عبد الحميد قرار البرلمان بعزله في نيسان 1999. انضم إلى الحكومة الألبانية المؤقتة التي تمخضت عن الاستقلال برئاسة إسماعيل كمال، ولكنه اختلف معه وأيد في البداية مطالب الانتفاضة بتعيين "أمير مسلم" على ألبانيا بعد أن أعلن نفسه رئيساً لحكومة ألبانية جديدة، ثم تحالف مع صربيا للقضاء على الانتفاضة مقابل مساعدته على تولي الحكم. وقد نشر مؤخراً نص الاتفاقيتين السريتين التي وقعها مع صربيا حول ذلك في أيلول 1914 وحزيران

1919 [illegible] 1920 [illegible]

Shukri Rahimi, "Marreveshjet e qeverise serbe me Esat pashe Toptanin gjate viteve 1914-1915, "Gjurmime albanologjike IV/1976, Prishtine 1977, PP. 117-142.

(29) في التاريخ القومي الألباني [illegible] تحظى هذه الانتفاضة بصورة إيجابية بسبب [illegible] الحركة القومية الألبانية التي كانت تعمل على استقلال ألبانيا [illegible] خلال حكم الحزب الشيوعي أن هذه الانتفاضة [illegible] ومع أن الطابع الاجتماعي [illegible] كانت تعبر عن [illegible] الاجتماعية إلا أنه لا يعني [illegible] كان [illegible] حكومة ألبانيا [illegible]

Gazmend Shpuzza, Kryengritja fshatare e Shqiperise se mesme, Tirane (Instituti i historise) 1986.

(30) Vickers, The Albanians, P. 87

(31) الدين والمسألة الدينية في ألبانيا، ص 131.

Fatmir Musaj, "Organizimi institucional i sektit bektashian ne shqiperi ne vitet 1920-1939" in Feja, kultura dhe tradita islamender shqiptaret, Prishtine 1995, P. 225

(32) نص القرار على الاعتراف بإيطاليا كدولة حامية في ألبانيا فقط، لأن "الإخلال بحدود أو استقلال ألبانيا بشكل [illegible] لأمن [illegible] إيطاليا"، وبحيث [illegible] إيطاليا [illegible] في ألبانيا [illegible] Historia i Shqiperise III, P. 241.

(33) يعتبر أحمد زوغو من الشخصيات الخلافية، فخلال وجوده في الحكم 1922-1939 كانت الكتابات عنه [illegible] إيجابية، وخلال حكم الحزب الشيوعي في ألبانيا 1944-1992 كانت صورته سلبية في كتب التاريخ الرسمي. وفي السنوات الأخيرة [illegible] صورة موضوعية [illegible] على سبيل المثال في الكتاب الصادر مؤخرا [illegible] "تاريخ ألبانيا والألبان".
للمزيد عن ذلك انظر عرضنا للكتاب المذكور: إعادة الاعتبار إلى أحمد زوغو، جريدة "المستقبل"، بيروت 20/4/2002.

(34) Historia e Shiperise III, PP. 263-264, Hysni Myzin (ed)., Historia e Shqiperise dhe e shqiptarene, Prizren 2001, P. 217.

(35) تحفظ المؤتمر على إقرار القانون الأساسي الذي تضمن 28 مادة عن "مجلس الآباء" الذي يتألف من سبعة أعضاء ويعتبر أعلى جهاز مرجعي للطائفة، و"الصندوق العام" وغيرها من الأمور. ومع أن هذا القانون كرّس بالفعل استقلال البكتاشيين في ألبانيا عن رئاسة البكتاشية في العالم (التي كانت توجد في تركيا) إلا أنه حافظ على نوع من [illegible] على اعتبار أن الرئيس الأعلى للبكتاشية في العالم آنذاك كان ألبانيا:

Musaj, Organizimi institucional, P. 226.

(36) للمـــزيد حـــول تـــرجمات القـــرآن إلى الألبانية ودورها بالنسبة إلى ذلك الوقت أنظر كتابنا مداخلات عربية بلقانية، ص 70-79

(37) مـــع أن الحكـــومة الألبانية اعترفت على الفور باستقلال الكنيسة الأرثوذكسية الألبانية إلا أن بطريركية استنبول (التي كانت يتبع لها أرثوذكس ألبانيا) لم تعترف بهذا الاستقلال إلا في نيسان 1937:

Historia e Shqiperise dhe e shqiptareve, P. 223.

(38) Shabam Sinani,"Pavaresia e xhamise", Drita islame 17, Tirane 1998, P. 8

(39) المرجع السابق.

(40) المرجع السابق.

(41) كانـــت شـــكودرا مركـــزاً للكاثوليك والثقافة الكاثوليكية كما كانت مركزاً للإسلام السني المحـــافظ. ومن المفارقات أن الشيخ نوح نجاتي أحد رجال الدين المعروفين في المدينة، الذي كان قـــد درس في اســـتنبول، قـــد قرّر الهجرة من ألبانيا إلى "بلاد الإسلام" (بلاد الشام) في 1926 احـــتجاجا على الإصلاحات العلمانية التي طبقها أحمد زوغو، وقد اصطحب معه ولده ناصر الدين الذي نشأ في دمشق واشتهر لاحقاً باعتباره من رموز الأصولية في العام الإسلامي.

للمـــزيد عن ذلك أنظر مقالتنا: هجرة الألبان إلى بلاد الشام ومساهمتها في ازدهار علم الحديث وتحقيق التراث، جريدة "الحياة" 2006/1/28.

(42) Gazmend Shpuza, Ataturku dhe Shqiptaret, Tirane (8 nentori) 1987, PP. 36-39.

(43) Roberto Moroco dela Roka, Kombesia dhe feja ne Shqiperi 1920-1944, Tirane (Elena Gjika) 1994, P. 132.

(44) تميـــزت بدايـــة 1924 بنقاشـــات حادة في البرلمان الألباني بين التجمع المؤيد للحكومة وتجمع المعارضـــة بـــزعامة المطران فان نولي F.Noli الذي كان يطالب بإصلاحات جذرية، وفي هذا الـــسياق تعرض زوغو في 23 شباط 1924 إلى محاولة اغتيال على مدخل البرلمان اتهم بها عوني رســـتم أحد قادة المعارضة. وبعد استقالة زوغو بعد يومين من اغتياله (25 شباط) اغتيل عوني رســـتم بعد أقل من شهرين (20 نيسان) مما دفع المعارضة للجوء إلى السلاح ودخول العاصمة تيرانـــا. وقد تولى آنذاك المطران تولي رئاسة الحكومة ولكنه فشل في نيل اعتراف الدول المجاورة وغيرها بحكومته بسبب تقاربها مع الاتحاد السوفييتي.

(45) بـــسبب لجـــوء قادة المعارضة إلى الخارج خوفا من تقديمه للمحاكمة بعد فشل "ثورة حزيران" اقتـــصر الحضور في البرلمان على 64 نائبا من أصل 103، وقد صوتوا جميعاً باستثناء اثنين فقط على إعلان الجمهورية وانتخاب زوغو رئيساً لها.

(46) Hiatoria e shqiperise dhe e shqiptareno, P. 23.

(47) الدين والمسألة الدينية في ألبانيا، ص 131.

(48) Roka, Kombesia dhe feja, P. 31.

(49) أثـــار هـــذا اللقب "ملك الألبان" (وليس ملك ألبانيا) حماساً في الداخل وانـــزعاجاً في الدول المجـــاورة لأنه يوصي أن زوغو يطمح لضم كل الألبان في دولة واحدة. ومن ناحية أخرى أثار

هـذا التحول إلى الملكة اسـرعاج مصطفى كمال لأنه كان يعتبر أن الجمهورية فقط هي التي تحمي العلمانية، مما أفضى إلى أزمة بين الدولتين استمرت عدة سنوات.

(50) الدين والمسألة الدينية في ألبانيا، ص 131.

Roka, Kombesia dhe feja, P. 32.

(51) كانت المشكلة للنظام في الجوار/الخارج أكثر من الداخل، إذ أن الدول المجاورة (التي يعيش فيها الألبان كاليونان ويوغسلافيا) تحفظت على اللقب الجديد للملك ("ملك الألبان" بدلاً من "ملك ألبانـيا") وفي تـركيا التي اعتبر رئيسها مصطفى كمال أن هذا التحول للملكية يمثل تخليا عن العلمانية مما أدى إلى توتر في العلاقات بين الدولتين حتى 1931:

Gazmend (41 هامش), PP. 47-65 Husni (93 هامش), PP. 254-255.

(52) للمزيد حول هذا القانون في السياق التاريخي الدستوري أنظر:

Gjergji Sinani "Historical and legal aspects of religion in Albania" in S.Devetak-L.Klacina-M.Polzer, Legal Position of Chusches and Religious Communities in South-Eastern Europe, Ljubljana-Maribor-Vienna 2004, PP. 49-51.

(53) Roka, Kombesia dhe feja, P. 32.

(54) مهـدي فراشـري - إداري وسياسي ومفكر ألباني مخضرم. ولد في فراشر في عائلة معروفة في التاريخ الألباني الحديث. بدأ دراسته في يانينا ومناستير وتابع دراسته في استنبول حيث تخرج في 1897 من معهد العلوم التطبيقية. تدرج في الإدارة العثمانية حيث خدم في عدة ولايات، وبعد إعـلان اسـتقلال ألبانيا في 1912 ممثلاً لألبانيا في "لجنة المراقبة الدولية" خلال 1914 ثم ممثلاً لألبانـيا في مؤتمر الصلح في باريس (1918) ثم ممثلاً لألبانيا في عصبة الأمم عدة سنوات خلال 1922-1930 عـين رئيساً لمجلس الدولة وفي تشرين الأول عين رئيساً لـ "الحكومة الليبرالية" التي لم تعمر طويلاً. بعد الاحتلال الإيطالي لألبانيا اعتكف خلال 1939-1949 وبعد استسلام إيطالـيا وتولي ألمانيا السيطرة على ألبانيا عين في تشرين الأول عضواً في مجلس الوصاية إلى أن يـبت في نظام الحكم، ولكن في تشرين الأول 1944 غادر البلاد مع سيطرة الحزب الشيوعي على السلطة في البلاد. له مؤلفات كثيرة منها "التاريخ القديم لألبانيا والألبان" و"رابطة بريزرن وتأثيراتها الدبلوماسية" (تيرانا 1929) و"قضايا ألبانية" (تيرانا 1944) الخ.

(55) Historia e Shqiperise dhe e shqiptareve, P. 270.

(56) كـان أقـوى احتجاج على القانون الجديد من مدينة شكودرا، مركز الإسلام السني المحافظ، حيث كتب من هناك القنصل الإيطالي تقريراً إلى حكومته ذكر فيه ما يلي:

"كـان القانون الذي يمنع الحجاب هو السبب في دعاية متنامية بين مسلمي شكودرا... وهذه الدعايـة تبدو في الاحتجاجات والشكاوى المرفوعة للحكومة وقرار بعض الرجال الإبقاء على النساء في البيوت. أما السلطات فتقول من ناحيتها أن استخدام الحجاب سيمنع حتى بالقوة لأنه يتعارض مع القانون وضد المجتمع لأنه يساعد على عقد زيجات بين أشخاص لا يعرفون بعضهم الـبعض... وهكذا على حين أنه كانت ترد من المدن الأخرى برقيات تأييد للحكومة لم يكن هناك من شكودرا أي تعبير مؤيد لهذا القانون".

في مـــثل هـــذه الحالـــة لم ير الملك أفضل من أن يرسل أخواته الثلاثة في زيارة إلى المدينة دون حجـــاب وبلباس غربي يعبر عن الموضة السائدة آنذاك، حيث التقطت لهم الصور المناسبة لتنشر في الصحف المحلية:

Roka, Kombesia dhe feja, PP. 35-36.

(57) الصحافة الإيطالية عبّرت عن ارتياحها لزواج الملك من كاثوليكية إلا أن روما لم تكن مرتاحة لذلك لأنها كانت تخطط لزواج الملك من امرأة إيطالية. ومن ناحية أخرى فقد جاءت المعارضة القـــوية مـــن الفاتـــيكان. فقد كانت الزوجة الجديدة الكونتيسة جيرالدين أبو نوي كاثوليكية متدينة، ولكن ممثل الفاتيكان أخبرها صراحة أنه لا يعترف بهذا الزواج من مسلم وأنه يعتبرها في علاقـــة غير شرعية. وقد اختارت روما انشغال الملك بولادة طفله الأول (ليكا) لتهاجم ألبانيا صباح 7 نيسان 1939.

لمزيد عن ذلك أنظر الفصلين 11-12 من الكتاب المرجعي عن عهد زوغو للباحث برند فيشر:

Bernd J. Fischer, King Zog and the Struggle for Stability in Albania, London 1984.



رؤية إسلامية مبكرة للبلشفية

تميــزت الــسنوات الأخيرة من الحكم العثماني للولايات البلقانية التي تجمع الغالبية الألبانية (قوصوه واشقودرة ومناستير ويانينا) بعدم الاستقرار خلال 1908-1912 نتـيجة للانتفاضات المسلحة والحملات العسكرية المرسلة للقضاء عليها، ثم جــاءت الحرب البلقانية 1912-1913 التي أدت إلى احتلال جيوش الدول البلقانية للأراضي الألبانية وإعلان الاستقلال في مدينة فلورا Vlora الساحلية (الوحيدة التي بقيت خارج الاحتلال) ثم اعتراف الدول الكبرى باستقلال "ألبانيا" ضمن حدود جديدة لم تجمع سوى نصف الألبان والتي هوت بدورها مع اندلاع الحرب العالمية الأولى 1914-1918، الــتي أبقت على الاحتلال الأجنبي (الإيطالي) لبعض مناطق ألبانيا حتى 1920[1].

وبعبارة أخرى لقد بدأ استقرار ألبانيا بحدودها الحالية ككيان وكدولة أوروبية جديــدة ذات غالبــية مــسلمة منذ 1920، وهي السنة التي شهدت اختيار تيرانا عاصــمة جديــدة للدولة وتبلور نظام حكم جديد (مجلس أعلى للدولة). وخلال الــسنوات التالية أخذ العلماء المسلمون يصحون على الواقع الجديد، الذي فرض نتيجة التطورات الإقليمية والدولية، ويتكيّفون معه بعد أن انهارت الدولة العثمانية وألغــيت الــسلطنة (1922) ثم الخلافة (1924)، وبعد أن أخذت تظهر الأفكار والأديولوجيات الجديدة. وهكذا فقد نظم العلماء المسلمون مؤتمراً لهم 1923 أعلنوا فــيه اســتقلالهم عن الخلافة وذلك بتشكيل مؤسسة تمثلهم أمام الدولة (الجماعة المــسلمة الألبانــية) علــى رأسها "المجلس الأعلى للشريعة" وإصدار مجلة شهرية (الصوت السامي) وتأسيس مدرسة شرعية عليا في تيرانا الخ[2].

ومــن بــين الجيل المخضرم العثماني/الألباني الذي لعب دوراً كبيراً في هذه التطورات لدينا الشيخ علي كورتشا Ali Korca (1873-1956)، الذي يعتبر من أهم الشخصيات الدينية/الثقافية في ذلك الوقت.

ولــد حافظ علي، وهو لقبه الذي اشتهر به لكونه حافظاً للقرآن الكريم، في مدينــة كورتــشا (جنوب ألبانيا الحالية) في عائلة ذات تقاليد دينية/ثقافية، وبدأ دراسته هناك ثم انتقل إلى استنبول العاصمة لمتابعة الدراسة في الجامعة (دار الفنون)، حيث تأثر هناك كثيراً بمواطنه خوجة تحسين أول رئيس للجامعة الذي كان يضعه في مقــام جمــال الدين الأفغاني[3]. وقد أتقن هناك العربية والفارسية بالإضافة إلى التركية والألبانية والفرنسية التي تعلمها في مدينته. وعندما عاد إلى كورتشا اشتغل في التعلـيم وساهم في نقل الأفكار التحررية الجديدة إلى تلاميذه (كان نيازي بك "بطــل الدســتور" من تلاميذه)، وشارك في الاحتفال الكبير بإعلان الدستور في مدينــته في تموز 1908. وخلال الفترة الدستورية 1908-1912 ساهم في الحركة القومــية الألبانية التي كانت تطالب بنوع من الحكم الذاتي للألبان في إطار الدولة العثمانية. وبعد نهاية الحرب العالمية الأولى (1918) عيّن رئيساً لــ "المجلس الأعلى للــشريعة" وســاهم بنــشاط كــبير في مؤتمر 1923 وما نتج عنه (إصدار مجلة "الصوت السامي" التي كانت أول مجلة إسلامية في اللغة الألبانية وفتح مدرسة تيرانا الشرعية الخ)[4].

وقد تميز حافظ علي بنتاجه التأليفي الكبير في عدة مجالات تجمع ما بين اللغة والأدب والتــرجمة والإســلاميات. فقــد نشر في 1900 ملحمة "التاريخ المقدس والخلفــاء الأربعة" في 75 ألف بيت من الشعر، وأصدر في 1914-1916 كتابين لتعليم اللغة العربية وقواعد اللغة العربية موجهة للألبان، وكان أول من بدأ بترجمة القــرآن الكريم من العربية إلى الألبانية (1923-1926). وفيما يتعلق بالترجمة فقد تــرجم عــيون الأدب الفارســي كـــ "غلستان" السعدي و"رباعيات" الخيام وغيرها[5].

وإلى تلــك الــسنوات (1923) يعود أيضاً كتاب الحافظ علي "أحلام ألبانيا السبعة" الذي يعبر فيه عن شاعريته بقدر ما يعبر أيضا عن نــزعته القومية الألبانية وتــوجهاته الفكــرية السياسية. وكما يلاحظ في العنوان فالكتاب يتضمن سبعة قصائد ضمّنها رؤى مختلفة عن مستقبل ألبانيا. وكما يذكر المؤلف في المقدمة فقد أنجــز هــذا الكتاب في تشرين الثاني 1923، عشية الانتخابات البرلمانية التي تميزت

بتنافس شديد، وصدر في بداية 1924. ولذلك فقد أراد المؤلف أن يقدم هذا الكتاب إلى أعضاء البرلمان الجديد ليحذرهم من أن "الطريق الذي يسلكوه لا يؤدي إلى الكعبة بل إلى الصحراء"، وليوجههم مع ما جاء في هذا الكتاب "الآن مصير ألبانيا بين أيديكم... إذا تؤسسون بنكاً قومياً برؤوس أموال ألبانية وتنشئون الشبيبة بمشاعر قومية ودينية فستذكرون بكل تقدير، وبغير ذلك إذا تحققت هذه الأحلام المرعبة خلال 15-20 سنة فستندمون على ذلك حين لا ينفع الندم"[6].

ويلاحظ هنا أن الحافظ علي قد خصّص القصيدة الأخيرة لـ "الحلم السابع" الذي يقدم فيه صورة مرعبة عما ستكون عليه ألبانيا إذا وصل الحزب الشيوعي إلى الحكم (هدم الجوامع والكنائس ومحي كل أثر للدين إلخ)، ولكنه في هذه القصيدة يركز على كون الشيوعية مؤامرة يهودية:

هذه وضعها اليهود ضد محمد والمسيح،

كارل اليهودي وراء هذه الفوضى

أثار كل العالم بما نشره،

وهذا الحلم سيضر كثيراً الدولة[7].

ومن هنا يمكن القول أن هذا الكتاب كان مقدمة للكتاب اللاحق "البلشفية تدمير للإنسانية" الذي صدر في طبعته الأولى في تيرانا خلال 1925[8]، والذي نريد أن نتوقف عنده كنموذج لانشغال علماء المسلمين بالأفكار والأديولوجيات الجديدة في العشرينات كالبلشفية والفاشية والنازية. ولاشك أن صدور الكتاب في 1925، الذي يجعله من أوائل الكتب التي أصدرها علماء المسلمين حول البلشفية، له دلالة في إطار تطور الأوضاع السياسية والاقتصادية والاجتماعية في ألبانيا خلال تلك السنوات.

ففي الوقت الذي كانت فيه ألبانيا ترزح تحت أكثر من احتلال (نمساوي وإيطالي وفرنسي) في نهاية الحرب العالمية الأولى جاءت الثورة البلشفية في روسيا في نهاية 1917 لتفضح المعاهدات السرية التي وقعت خلال الحرب ومنها "اتفاقية لندن" بين بريطانيا وإيطاليا التي دخلت على أساسها إيطاليا الحرب إلى جانب الحلفاء. وقد نصّت هذه الاتفاقية التي وقعت في 26 نيسان 1915 على ضم جزء من ألبانيا

(منطقة فلورا) إلى إيطاليا وضم جزء من ألبانيا الجنوبية الشرقية إلى اليونان وضم جزء من ألبانيا الشرقية والشمالية إلى يوغسلافيا، بينما يبقى لإيطاليا الإشراف على ما يتبقى/ألبانيا الوسطى. وقد تسربت بنود هذه الاتفاقية إلى الصحافة الألبانية في مطلع 1918 بعد أن نشرتها وسائل الإعلام البلشفية ثم النمساوية، وأدت إلى تحرك مشاعر الإحباط من الدول الكبرى بسبب هذه "الجريمة النكراء" وإلى نهوض جديد في الحركة القومية الألبانية انتهى حتى 1920 إلى إرغام إيطاليا على سحب قواتها من ألبانيا. ولأجل ذلك فقد اقتصر تأثير الثورة البلشفية في ألبانيا حتى ذلك الحين على هذه البادرة التي أدت بالبرلمان الألباني الجديد إلى توقيف جلسات العمل لمدة خمس دقائق بمناسبة وفاة زعيم الثورة البلشفية لينين في 1924[9].

وفي غضون ذلك بدأت الأفكار البلشفية تنتشر في ألبانيا، التي كانت لا تزال في وضع اقتصادي واجتماعي متخلف للغاية (ريف متخلف ومحافظ تسيطر عليه الملكيات الكبيرة للعائلات التقليدية ونمط إنتاج حرفي في المدن موروث من العهد العثماني ونواة رمزية لطبقة عاملة جديدة) وذلك مع صدور الصحف الجديدة وانتشار التعليم. وربما كان من المفارقات أن مدينة كورتشا، موطن حافظ علي، هي التي شهدت في 1923 تشكيل أولى الخلايا البلشفية التي ستتطور إلى ما يسمى "مجموعة كورتشا" التي تعتبر نواة الحزب الشيوعي الألباني الذي تأسس لاحقاً[10].

وخلال تلك الفترة كانت الحياة السياسية قد أخذت تتمحور حول اتجاهين جديدين يتصارعان في البرلمان الألباني، الأول هو "الحزب الشعبي" (مجرد تجمع لنواب وليس حزباً لأنه لم يكن بعد في ألبانيا أحزاب بالمعنى المتعارف عليه في المحيط الأوروبي) برئاسة المطران فان نولي F. Noli الذي كان يدعو إلى إصلاحات عاجلة وجذرية في السياسة والاقتصاد والتعليم، والثاني هو "الحزب التقليدي" (وهو أيضاً مجرد تجمع لنواب من مشارب مختلفة) برئاسة أحمد زوغو A. Zogu أقرب إلى المحافظة على الرغم من اسمه. وبعد تعرض رئيس الحكومة أحمد زوغو إلى الاغتيال في 1924 اندلع النزاع المسلح بين الطرفين وأفضى إلى تولي أعضاء "الحزب الشعبي" السلطة في حزيران 1924 فيما عرف بـ"ثورة حزيران"، بينما لجأ أحمد زوغو مع أنصاره إلى يوغسلافيا المجاورة. وقد أعلنت الحكومة الجديدة التي رأسها

المطران نولي عن برنامج ثوري للإصلاح بالنسبة لألبانيا في ذلك الحين (تصفية بقايا الإقطاع وإصلاح زراعي وإداري، نزع السلاح من السكان وتثبيت سلطة الدولة الخ). ومن ناحية أخرى فقد بادرت الحكومة الجديدة إلى الترحيب بإقامة علاقات دبلوماسية مع الاتحاد السوفييتي لمواجهة العزلة الإقليمية/الدولية لها، مما أخذ يعطيها في الـــصحافة البلقانية/الأوروبية المحافظة صفة "الحكومة البلشفية" ويعطي ألبانيا في عهـــدها صفة "وكر البلشفية في البلقان"، وهو ما أثار مخاوف الدول الأوروبية من آثـــار هـــذا "الـــتغلغل" البلشفي في ألبانيا إلى حد أنها ضغطت على حكومة نولي لتجمـــيد العلاقـــات مع الاتحاد السوفييتي، وساعدت على قلب هذه الحكومة في كانـــون الأول 1924 والتـــرحيب بعودة رئيس الحكومة السابق أحمد زوغو الذي كان متشدداً إزاء البلشفية[11].

وهكذا يبدو أن حافظ علي قد ألّف كتابه "البلشفية تدمير الإنسانية" في تلك الفترة، أي في النصف الثاني لـــ1924 حين بدا أن البلشفية يمكن أن تنتشر وتسيطر على ألبانيا وحتى يمكن أن تمتد منها إلى الدول المجاورة، وهو وهم خلقته الصحافة الأوروبـــية المحافظـــة للتخلص من حكومة نولي التي اعتبرتها غير شرعية طالما أنها اســـتولت على السلطة بالقوة وليس بواسطة الانتخابات. ويبدو هذا بوضوح في مقدمة الكتاب، حيث يوضح الدوافع التي دفعته إلى تأليفه، حيث يقوم أن البلشفية "غدت اليوم تطرق أذن كل واحد"[12].

ويلاحـــظ في المقدمة أن حافظ علي يعتبر ما يكتبه هو "خدمة" لـــ "الوطن" و"الأمة" مع أن العنوان جعله يشمل الإنسانية جمعاء وليس دولة أو أمة بعينها. ومن المعروف أن حافظ علي كان من العلماء المسلمين الذين لا يجدون أي تعارض بين الإسلام والوطنية/القومية[13]. وقد مرّ معنا كيف أن حافظ علي انخرط في شبابه في الحـــركة القومية الألبانية التي كانت تطلب بنوع من الحكم الذاتي (الحق في التعليم في اللغة الألبانية الخ)، وكيف أنه أيد إعلان الدستور في 1908.

في القـــسم الأول في الكـــتاب "البلـــشفية والإسلام" ينطلق المؤلف مما يراه التـــناقض الأساسي بين البلشفية والإسلام، وبالتحديد من الآية الكريمة "ولو بسط الله الـــرزق لعـــباده لبغوا في الأرض ولكن ينـــزل بقدر ما يشاء أنه بعباده خبير

بـصير"(الـشورى 27) ليوضح أن فلسفة الإسلام تقوم على التنافس وصولاً إلى الأفضل وهو الذي يخلق الحضارة، إذ أنه لو كان هناك في البدء ثروة واحدة محددة للجميع لثبطت همة البشر "حيث لن يعمل أحد ولن تولد الحضارة" بل "ستبقى الإنسانية متخلفة"[14].

وتحت عنوان فرعي "من أين جاءت البلشفية؟" يرى المؤلف أن البلشفية التي كـان يمـثلها لينين لا تعود فقط إلى ماركس بل أقدم من ذلك بكثير، إذ يربطها بمحاولات اليهود عبر التاريخ للسيطرة على مجرى الأحداث. وفي هذا الإطار يشير إلى أن اليهود حاولوا باستمرار أن يتآمروا على الرسول وعلى المسلمين، مستشهداً بأمـثال عـبد الله بن سبأ وموقعة صفين وغيرهما، لينتقل بعدا إلى التاريخ الوسيط وتأسـيس الـيهود للماسـونية، وليصل أخيراً إلى ماركس في التاريخ الحديث. ويستشهد الحافظ علي هنا بكتابات بعض المسلمين المعاصرين للأحداث في روسيا كموسـى جار الله وعبد الرشيد وجمال الدين الأفغاني ليوضح ماذا تعنيه البلشفية بالنسبة لروسيا والمسلمين فيها. وهكذا فهو يذكر بحق أن موقف البلشفية ليس ضد الإسـلام فقط، حيث يوضح ما يعانيه المسلمون تحت الحكم البلشفي، وإنما ضد الدين بشكل عام وحتى ضد كل رأي آخر لا يتفق معها إلى حد أن بعض روايات تولتسوي أصبحت ممنوعة[15].

في القـسم الثاني "تدمير البلشفية" يحاول الحافظ علي بالأرقام أن يوضح ما قامـت به البلشفية في روسيا، حيث يذكر أعداد الضحايا (حسب مهنهم وفئاتهم الاجتماعـية) حتى وقته فقط (2,174,818)، ثم يذكر ما لحق بروسيا من تدمير في الزراعة والثروة الحيوانية وما حلّ في الكنيسة الأرثوذكسية من تصفيات. ويعود هنا لـيؤكد على دور اليهود وذلك بتوضيح نسبتهم العالية في اللجنة المركزية للحزب وغيرها من المؤسسات الأخرى القيادية في الدولة البلشفية[16].

وتحت عنوان فرعي "هل يمكن للبلشفية أن تنتشر؟"، ينطلق المؤلف، بالاستناد إلى آراء دبلوماسـيين لا يـسميهم، من أن ما حدث في روسيا لا يمكن أن ينتشر ويتكرر في بلدان أخرى لأن الوضع الخاص في روسيا (وجود 22 مليون فلاح دون أرض يعملون في ظروف صعبة عند الملاك الكبار) هو الذي سمح بمثل هذا الانفجار

الاجتماعي الذي أعد له اليهود لتصفية حساباقم مع روسيا القيصرية كما يذكر المؤلف[17].

وفي هذا الإطار يتساءل حافظ علي عن احتمال انتشار البلشفية في بلاد المسلمين، حيث يقطع ذلك الاحتمال فوراً لسببين. أما الأول فيكمن في الوضع الاقتصادي حيث أن الثورة الصناعية لم تصل بعد إلى تلك البلاد ولا توجد مصانع فيها، وبالتالي لا توجد طبقة عاملة يمكن أن تعتمد عليها البلشفية لنشر أفكارها والوصول إلى السلطة. ومن ناحية أخرى لا توجد في الريف مشكلة قنانة أو مشكلة أراضي، حيث أن مساحة الأراضي واسعة وحتى أها لا تستخدم كما يجب. وأما السبب الآخر فيكمن في طبيعة الإسلام، وبالتحديد في تأكيده على الأخوة وتحقيقه لـ"الاشتراكية الدينية" بواسطة الزكاة[18]. وتجدر الإشارة هنا إلى أنه في المشرق أيضاً كان شكيب أرسلان في ذلك الوقت يؤكد للبلاشفة أن الإسلام بواسطة الزكاة والوقف يقدم للإنسان ما هو أفضل[19]. ويبدو أن الحافظ علي بقي على هذا الرأي حتى أواسط الثلاثينات، حيث أنه طرحه بشكل أعمق في مقالة قصيرة في مجلة "الصوت السامي" التي كانت تنطق باسم "الجماعة الإسلامية الألبانية". وهكذا فهو يقول في تلك المقالة أن "الإسلام وصل في تطبيق العدالة والمساواة الاجتماعية إلى حد مقارنته بالاشتراكية"[20].

وبشكل عام يمكن القول أن هذا الكتاب الأول من نوعه في اللغة الألبانية، ومن أوائل ما ألف في العالم الإسلامي، ليس بالتأكيد أفضل ما كتبه الحافظ علي، إذ يبدو كأنه كتبه على عجل تحت تأثير التطورات العاصفة في ألبانيا في النصف الثاني لسنة 1924. ويبدو أن المؤلف اعتمد في قسمه الأول على "نظرية المؤامرة" بالتركيز على دور اليهود في التآمر على الآخرين، سواء مسلمين أو مسيحيين، دون أن يعرّف جيداً بالبلشفية وبالظروف الاقتصادية والاجتماعية والسياسية التي ساعدها على الوصول إلى السلطة في روسيا القيصرية. ولذلك جاء هذا القسم أقرب إلى السطحية والعمومية، بينما حاول في القسم الثاني (الأفضل من الأول) أن يناقش احتمالات انتشار البلشفية في أرجاء روسيا، وخاصة في دول العالم الإسلامي.

وعلى الرغم من الصورة القاتمة التي يقدمها حافظ عن البلشفية في هذا الكتاب إلا أن المفارقة التاريخية أدّت إلى أن تكون ألبانيا بالذات أولى دول العالم الإسلامي التي تجرب البلشفية، وذلك بعد وصول الحزب الشيوعي الألباني (الذي كان يتبنى البلشفية) إلى السلطة في خريف 1944 في ظروف إقليمية ودولية مساعدة له[21]. وليس من المستغرب في هذه الحالة أن تقوم السلطة الجديدة في 1949 بإبعاد الحافظ علي عن عمله في مدرسة تيرانا، حيث كان يدرس هناك اللغة العربية والمنطق، ونفيه مع عائلته إلى بلدة كافايا Kavaja (30 كم غرب تيرانا) ليعيش هناك عزلة قاتلة حتى وفاته في 1956. ونظراً لمكانته في التاريخ الألباني الحديث فقد تمكنت السلطة الجديدة من أولاده، حيث أعدمت الأول صلاح الدين (الضابط السابق في الجيش الألباني) بالرصاص في خريف 1944، وحكمت على الثاني إلياس (المدرس في مدرسة تيرانا الشرعية) بالسجن لمدة 25 سنة (قضى منها 15 سنة بالفعل) وعلى الثالث علاء الدين (الضابط السابق في الجيش الألباني) بالسجن لمدة أربع سنوات وذلك بتهمة القيام بـ"أنشطة عدائية" ضد السلطة الجديدة، وهي تهمة مطاطة كانت تبرر الحكم على أي شخص[22].

وبقي أن نضيف أخيراً أن السلطة الجديدة نجحت لمدة خمسين سنة في تغييب اسم الحافظ علي من كل الكتب التي تتناول تلك المرحلة، وحتى أنه لم تصدر أية طبعة جديدة من مؤلفاته الكثيرة، ولكن كتابه عن البلشفية صدر في طبعتين متتاليتين بعد نهاية حكم الحزب الشيوعي في ألبانيا، الأولى في 1993[23] والثانية في 2001[24] لتعيد الاعتبار بشكل ما إلى المؤلف باعتباره ممن سبقوا في التأليف والتنبؤ بفشل البلشفية.

(1) حـــول تطور ألبانيا في ذلك الوقت أنظر مقالتنا في: "الموسوعة العربية الكبرى" (ج 3، دمشق 2001)، ص 196-198.

للمزيد حول ألبانيا أنظر:

Stavro Skendi, (ed), Albania, New York (Praeger) 1956.

Abas Ermenji, Albania, Paris (National Democratic Comitte Free Albania) 1968.

Ramadan Marmullaku, Albania and the Albanians Hamden (Archon Books) 1975.

Stefanaq Pollo and Arben Puto, The History of Albania. Boston (Routledge and kegan Paul) 1981.

The Academy of Sciences of PSR of Albania, The Albanians and Their Territories, Tirane (8 Nentori) 1985.

Elez Biberaj, Albania, Boulder (Westview Press) 1990.

د. محمـــود علي التائب، ألبانيا عبر القرن العشرين، طرابلس (جمعية الدعوة الإسلامية العالمية) 1991م.

(2) للمزيد حول التطور المؤسسي للمسلمين في ألبانيا بعد الاستقلال عن الدولة العثمانية، أنظر:

Odile Daniel, The Historical Role of the Muslim Community in Albania, Central Asian Survey, Vol. 3, London 1990, PP. 1-28.

(3) تجـدر الإشـــارة هـــنا إلى أن خوجة تحسين (1811-1881)، الذي يعتبره دافيسون في كتابه "الإصـــلاحات في الإمـــبراطورية العثمانية" أحد الليبراليين في وسط العلماء المسلمين، كان قد درس العلوم الطبيعية في باريس وكُلّف عند عودته إلى استنبول بتأسيس أول جامعة عثمانية في استنبول وعين رئيساً لها. وفي رمضان 1870 دعا صديقه جمال الدين الأفغاني إلى إلقاء محاضرة فيها عن المادية في حضور شيخ الإسلام حسن فهمي مما أثارت اللغط بين الجمهور الكبير وأدت إلى إقالة خوجة تحسين من منصبه وهجرة الأفغاني إلى مصر في آذار 1871:

R.H.Davison, Reforms in the Ottoman Empire 1856-1876, Princeton (Princeton University Press) 1963, P. 249; Hoxhe Tasin- Tashin efendiu, Tirane (Instituti Shqiptar i Mendimit dhe Qeteterimi Islamik) 1998, P. 113-114.

وانظر مقالتنا: نهاية غير متوقعة لأول جامعة حديثة في الدولة العثمانية، جريدة "الحياة" 2006/3/11م.

(4) Dr. Ismail Ahmedi, Hafiz Ali Korca-jeta dhe vepra, Skopj (Logos-A) 1999, PP. 13-53

وتجدر الإشارة إلى أن هذا الكتاب المرجعي، الذي هو في الأصل رسالة دكتوراة للزميل إسماعيل أحمدي، يعتبر الأول من نوعه عن حافظ علي بعد طول تعتيم عليه.

(5) لديـــنا ما يؤكد أن حافظ علي كان قد أنجز أول ترجمة للقرآن الكريم من العربية إلى الألبانية في 1920، ولكـــن لأســـباب مادية لم يستطع أن ينشرها حينئذ بل اكتفى في 1926 بنشر قسم

بسيط (سورة الفاتحة و37 سورة من سورة البقرة). ومن المؤسف أن هذه الترجمة، التي كانت متقدمة على غيرها ورائدة بالفعل، لم يتح لها أن تنشر ولم يعد يعرف شيء عن مصيرها.

(6) H. Ali Korca, Shtate endrat e Shqiperise, e pershtati per botim Ermal Bega, Tirane (Rinia e se ardhmes) 2006, p. 9.

(7) Ibid., p26.

(8) Hafiz Ali Korca, Bolshevizmi Ckaterim i njerezimit, Tirane (Mbrothesija) 1925..

وقد استفدنا هنا من الطبعة الثالثة للكتاب التي صدرت في 2001.

(9) تصادف في ذلك الحين موت الرئيس الأمريكي ولسن الذي أيد حق الشعوب في تقرير المصير وحق الشعوب الصغيرة في الاستقلال، وخص ألبانيا بالاسم، فأعلن البرلمان الألباني في 4 شباط 1924 الحداد لمدة خمس دقائق. وقد طالب بعض النواب في المقابل بإعلان الحداد أيضاً على لينين لأنه كان وراء كشف المعاهدات السرية، وبالتحديد "اتفاقية لندن" السرية التي قسّمت ألبانيا، ولكن النواب المحافظون عارضوا ذلك وانتهى الأمر إلى حل وسط يقضي بتوقيف جلسات البرلمان لمدة خمس دقائق:

Akademi e shkencane e RPS te Shqiperise, Historia e Shqiperise III , Tirane 1984, P. 278

(10) تم تأسيس الحزب الشيوعي الألباني في 8 تشرين الثاني 1941 بمبادرة من الكومنترن وبمشاركة المجموعات البلشفية المختلفة التي كانت قد ظهرت إلى الوجود في ألبانيا (ومنها مجموعة كورتشا) وبمساعدة مهمة من الحزب الشيوعي اليوغسلافي. ولكن التاريخ الرسمي للحزب بعد وصول أنور خوجا إلى السلطة أصبح يضخم دوره على حساب الشخصيات التاريخية الأخرى مثل كوتشو تاشكو الذي يعتبر المؤسس الحقيقي للحزب الشيوعي الألباني. للمزيد عن ذلك أنظر مقالتنا: الذكرى العشرون لوفاة مؤسس الحزب الشيوعي الألباني 8، جريدة "الحياة" 9/21 /2004م.

(11) لقد أثار وصول البعثة الدبلوماسية السوفيتية إلى تيرانا في كانون الأول 1924، وعلى رأسها السفير المعين أركادي كراكوفيسكي، حنق الدول الأوروبية التي مارست مختلف الضغوط على رئيس الحكومة في نولي مما أجبره على الطلب من السفير السوفيتي المعين أن يعود إلى بلاده في اليوم الذي كان يفترض أن يقدم أوراق اعتماده:

Hysni Myzyri (ed.), Historia e Shqiperise dhe e shqiptareve, Prizren 2001, p. 228

وراجع عرضنا هذا الكتاب الجديد عن "تاريخ ألبانيا والألبان" في العربية: إعادة الاعتبار إلى أحمد زوغو، جريدة "المستقبل"، بيروت 20 /2002/4، ص 17.

(12) Hafiz Ali korca, Bolshevizme eshte shkaterrim i njerezimit, Prishtine 2001, P. 5

(13) يلاحظ أنه عند الألبان كما عند العرب لدينا هذه الثنائية (الوطنية/القومية) حيث أن الأولى تعبر عن كيان قائم بالفعل (ألبانيا في حدود 1913) على حين أن الثانية تعبر عن كيان مرغوب

يجمع كل الألبان في دولة واحدة. وتبدو هذه الروح الوطنية القومية عند حافظ علي حتى في المولد النبوي الذي ألفه في اللغة الألبانية، حيث يتوجه في نهايته إلى الألبان بهذه الأبيات:

دون وطن...

لا يمكن للإنسان أن يعيش في هذا العالم،

يا الله...

احفظ لنا الوطن والقومية،

إلى يوم القيامة.

للمزيد حول هذا أنظر مقالتنا: من الدين إلى الثقافة والسياسة، جريدة "الرأي"، عمّان 17/5/2002م، ص 26.

(14) Hafiz Ali Korca, Bolshevizmi, P. 8.

(15) Ibid., P. 20.

(16) Ibid., P. 32.

(17) Ibid., PP. 32-33.

(18) Ibid., P. 33.

(19) في 1927 زار شكيب أرسلان موسكو والتقى هناك السيدة كولنتاي التي كانت تشتهر بلقب "أم البلاشفة" حيث تناقش معها حول البلشفية والإسلام ونقل أهم ما دار معها في مقال نشره بعد عودته في موسكو في جريدة "الشورى" المصرية في 15/12/1927. للمزيد حول أهم ما جاء في هذا النقاش/المقال أنظر: د. أحمد الشرباصي، شكيب أرسلان داعية العروبة والإسلام، بيروت (دار الجيل) 1978، ص 173-174.

(20) Zani i Nalte, No. 10-11, Tirane 1936, PP. 314-319.

(21) من المفارقات التي تكشفها المصادر المنشورة مؤخراً أن بريطانيا المعنية بإشغال القوات الإيطالية/الألمانية في البلقان خلال الحرب العالمية الثانية هي التي قدمت الأسلحة الكثيرة للحزب الشيوعي الألباني لكي يشن حرب عصابات ضد القوات الإيطالية الألمانية، ولكنها استغلها أيضاً للتخلص من القوى الألبانية المعارضة والوصول إلى السلطة في خريف 1944. وبعد نهاية الحرب في صيف 1945 عادت بريطانيا لتقدم الأسلحة إلى المعارضة لإسقاط حكم الحزب الشيوعي. للمزيد حول ذلك أنظر عرضنا لأحدث مصدر في هذا المجال: "خبرة" بريطانيا في البلقان، جريدة "الرأي"، عمّان 7/2/2003م.

(22) Ismail Ahmedi, Hafiz Ali Korca, Op. Cit., PP. 51-52

(23) H. Ali. Bollshevizma a ckaterrim i njerezimit, Harper woods 1993، وقد صدرت الطبعة الثانية في هاربروودز/الولايات المتحدة عن "المركز الإسلامي الألباني" برعاية الإمام وهبي إسماعيل.

(24) Hafiz Ali Korca, Bolshevizmi eshte shkaterrim i njerezimit, Prishtine 2001، وقد صدرت هذه الطبعة في بريشتينا عاصمة كوسوفو مع مقدمة جديدة للزميل د. فتحي مهدي.

التحديث على النمط الأوروبي

مـــن بين المفكرين المخضرمين الذين عايشوا مختلف الأنظمة التي تعاقبت في ألبانيا (العثماني، الانتقالي، الجمهوري، الملكي، الشيوعي)، يمكن القول أن مهدي فراشـــري (1874-1963) أكثرهم وعياً ونتاجاً فيما أخلص له وحاول أن يؤسس ويـــروج لـــه: التحديث الأوروبي لبلد بغالبية مسلمة. ويتميز مهدي فراشري من ناحـــية بالريادة فيما كتبه سواء في الفكر والتاريخ أو في الأدب، كما أنه يتميز من ناحية أخرى بمشاركته القانونية والسياسية في بناء الدولة الألبانية الوليدة من خلال المناصب الكثيرة التي تولاها.

وقد ولد مهدي فراشري في 1874/2/28 بقرية فراشري في جنوب ألبانيا، في أسرة لعبت دوراً كبيراً في النهضة القومية الألبانية بما قدمت من شخصيات معروفة في الفكـــر والأدب والكفاح المسلح (نعيم وسامي وعبدل فراشري وغيرهم). وقد أنهـــى المدرســـة الابتدائـــية في قريته ثم تابعه تعليمه في المدرسة العسكرية بمناستير Manastir، الـــتي كانت نواة للأفكار الجديدة والمعارضة المتنامية للنظام الحميدي، حتى تخرج منها في 1894. وبعد تخرجه ذهب إلى استنبول للدراسة في الجامعة (دار الفنون) حيث التحق بقسم الاقتصاد والسياسة وتخرج منه في 1898[1].

وقـــد انخـــرط مهدي فراشري فور تخرجه في الإدارة العثمانية حيث خدم في عـــدة ولايات في البلقان (في ألبانيا ومكدونيا إلخ)، إلى أن عيّن في 1911 حاكماً عامـــاً على متصرفية القدس، التي كانت قد أضحت منذ 1872 متصرفية مستقلة مرتبطة مباشرة بالباب العالي[2]. وفي كانون الثاني 1912 عين نائبا للممثل العثماني في مـــصر، واســـتمر في هذا المنصب حتى إعلان الاستقلال الألباني في 28 تشرين الـــثاني 1912، حيث غادر القاهرة للالتحاق بالدولة الجديدة التي أعلنت دون أن تكون لها أرض محددة أو حدود واضحة[3].

ومــع وصــوله إلى ألبانيا كانت الدول الكبرى قد اختارت لها النبيل الألماني ف.ف. فــيد W.Wied أمــيراً عليها، وعينت "لجنة المراقبة الدولية" لوضع قانون أساسي للبلاد ورسم الحدود الجديدة للدولة، بدأ مهدي فراشري يساهم من خلال المناصب التي تولاها في البناء القانوني والسياسي للدولة الجديدة. وهكذا مع تشكيل الأمير فيد للحكومة الأولى في آذار 1914 عين فراشري ممثلاً لألبانيا في "لجنة المراقبة الدولــية" حــيث ساهم بملاحظاته في بلورة القانون الأساسي الأول لألبانيا. وقد صــدر هــذا القانــون الأساسي/الدستور في نيسان 1914، الذي أرسى العلمانية وأصــبح الأساس الذي اعتمدت عليه دساتير ألبانيا طيلة القرن العشرين. فقد نصّ هــذا القانون الأساسي في البند 32 من الفصل الثاني على أن "ألبانيا ليس لها دين رسمي، وأن الحرية والممارسة العلنية لكل العبادات مؤمنة"[4].

وإذا تجاوزنا مشاركته في الحياة السياسية، منذ تعيينه وزيراً في حكومة طرخان باشــا التي شكلت في كانون الأول 1918 ومشاركته كوزير للداخلية في حكومة إلــياس فريوني التي نظمت أول انتخابات برلمانية في ألبانيا خلال 1921 وصولاً إلى توليه رئاسة الحكومة في 1935، فإن الجانب المهم في حياته يتمثل في البناء القانوني للدولــة الجديــدة من خلال رئاسته للجنة تشريع القوانين التي تشكلت في 1927 وتعيــنه رئيساً لمجلس الدولة الذي تشكل في 1929 لمراجعة مشاريع القوانين التي تقدمها الحكومة للبرلمان.

وكانــت لجنة تشريع القوانين قد شكلها رئيس الجمهورية آنذاك أحمد زوغو (ملــك ألبانيا لاحقاً) لوضع أول قانون مدني كجزء من الإصلاحات التي أرادها لأوروبة أو غربنة ألبانيا كما كان يصرّح آنذاك[5]، حيث أن ألبانيا كانت لا تزال تعتــبر من "الشرق" بقوانينها العثمانية الموروثة وعاداتها وتقاليدها. ويذكر فراشري في مذكراته التي نشرت مؤخراً أنه حين انتشر الخبر في ألبانيا بالتوجه لإلغاء "المجلة" (مجلــة الأحكام العدلية) وإصدار قانوني مدني موحد بدأت المعارضة من كل اتجاه، من رجال الدين المسلمين ومن رجال الدين الكاثوليك الذين يرفضون الزواج المدني والطلاق. ويعترف فراشري أن أعضاء اللجنة، بعد اطلاعهم على ما هو موجود في أوروبــا، اعــتمدوا على مشروع قانون فرنسي إيطالي جديد يعود إلى 1916 مع

الأخـــذ بعين الاعتبار ما هو موجود في القانون المدني السويسري والقانون المدني الألماني والقانون المدني للمحاكم المختلطة في مصر"[6]. ولا يخفي فراشري مشاعره في مذكـــراته بعد تبني البرلمان الألباني لهذا القانون ودخوله حيز التطبيق في 1929. وهكذا فهو يقول أنه مع هذا القانون "ابتعد الشعب الألباني عن الحياة الشرقية مع إلغـــاء الزواج بأكثر من امرأة وتبني إجراءات الطلاق والابتعاد نهائياً عن الأحكام الدينية"[7].

ولكـــن موقـــف فراشـــري من الشرق والدين لا يعني بالضرورة العداء لهما، وبالـــتحديد للـــدين، فمع أن فراشري ساهم كما رأينا في القانون الأساسي/الدستور الأول لألبانـــيا (1914) الذي أرسى العلمانية أساساً لكل الدساتير اللاحقة، إلا أنه في الوقت نفسه كان يدعو وينظر لعلمانية متصالحة مع الدين وليست معادية للدين.

وهكـــذا فهو يروي في مذكراته أنه حين كان رئيساً لمجلس الدولة في 1929 تقدمت الحكومة بمشروع قانون لإلغاء التعليم الديني في المدارس. ويوضح فراشري أن الـــنظام القـــائم في ألبانيا كان يسمح لرجال الدين أن يعلموا تلاميذ المدارس الحكومـــية العقـــيدة الدينية للتلاميذ المسلمين يوم الجمعة وللتلاميذ المسيحيين يوم الأحـــد، وأن هـــذا النظام كان مفيداً إلى حد أن بعض التلاميذ المسيحيين كانوا يحـــضرون دروس التلامـــيذ المسلمين وبالعكس[8]. وقد تمكن فراشري من إقناع أعضاء مجلس الدولة بالإبقاء على النظام القائم، أي رد مشروع القانون الذي يلغي التعلـــيم الـــديني، ولكن الحكومة ممثلة بوزير العدل حكمت دلفينا H. Delvina أصـــرت على تقديم مشروع القانون إلى البرلمان. ومع أن مجلس الدولة قدم للبرلمان المبررات لرفض مشروع القانون الذي يلغي التعليم الديني إلا أن البرلمان، كما يتندر فراشـــري، وافـــق علـــيه بالأغلبـــية "كمـــا يفعل عادة مع أي اقتراح مقدم من الحكومة"[9]. ولكن الشهور اللاحقة أثبتت صحة رؤية فراشري لأن تطبيق القانون الجديد أثار مشاكل مما أرغم الحكومة الألبانية على العودة إلى النظام السابق الذي كان يميل إليه فراشري.

وفي الواقع أن هذه المناصب التي تولاها والمواقف التي سجلها مهدي فراشري لا تنفـــصل عـــن فكره الذي عبّر عنه في نتاج كبير بعدة لغات (التركية والألبانية

والفرنسية). فمهدي فراشري يمثل ذلك الجيل العثماني/الألباني الذي ساعدته معرفته للغة الفرنسية على التواصل مع الأفكار الجديدة في الحرية والقومية والعلمانية، والانخراط في الجمعيات والحركات التي كانت تسعى إلى تحديث الدولة العثمانية بالاستناد على التجربة الأوروبية في الديمقراطية والبرلمانية والمواطنة إلخ.

ومن ناحية أخرى يعتبر مهدي فراشري من ذلك الجيل الألباني المخضرم الذي يتميز بغنى وتنوع نتاجه الذي يتسم بطابع ريادي في المجالات التي ألف فيها سواء في الفكر والأدب أو التاريخ[10]. وفي هذا الإطار فقد حاول فراشري من خلال مؤلفاته التاريخية والفكرية والأدبية أن يبلور مشروعه الفكري السياسي الذي أخلص له، والذي يحمل رؤية واضحة لمستقبل ألبانيا (ذات الغالبية المسلمة) الوليدة في المحيط الأوروبي. وفي هذا المشروع نجد ثلاثة محاور مهمة تتداخل في مؤلفاته (الإسلام وأوروبا، العلمانية والتصنيع) وتشكل الأساس لتحديث ألبانيا على النمط الأوروبي.

وفيما يتعلق بالمحور الأول، الإسلام وأوروبا، لا يتورع فراشري عن القول أن الإسلام لم يلد ولم ينشأ في وسط أوروبي بل أنه جاء إلى أوروبا/الألبان بواسطة الفاتح التركي (الذي هو أيضاً ليس من أوروبا بل من آسيا)، وهو كدين يتعارض مع العادات الأوروبية، ولذلك فقد أصبح السبب الرئيس في عدم تقدم الألبان[11]. ومع أن الألبان (في عهد اسكندر بك) حاربوا الأتراك وهاجر ثلثهم إلى إيطاليا المجاورة قبل أن يستسلموا، إلا أنهم سرعان ما اكتشفوا مصلحتهم الجديدة مع اعتناق الدين الجديد الإسلام إلى حد أنه لم يعد لهم مصلحة في الانفصال عن الدولة العثمانية حتى وقت متأخر، وهذا التأخر في الانفصال/الاستقلال عن الدولة العثمانية، حسب فراشري، كان هو السبب في تأخر ألبانيا والألبان عن المحيط الأوروبي[12].

ومع تسليمه بأن الإسلام الواصل إلى أوروبا "يتضمن في حد ذاته كثيراً من الأمور التي تتناقض بشكل جوهري مع الحضارة الأوروبية" يؤكد بأن ما وصل من الإسلام إنما كان يمثل "عصر الانحطاط للحضارة المحمدية" بعد أن أغلق باب الاجتهاد عند الفقهاء المسلمين في القرن السادس الهجري/الثالث عشر الميلادي.

ومـــن هـــنا فإنه يعتبر أن الدولة العثمانية قد مثّلت الإسلام المتأخر وجاءت به إلى أوروبـــا/ألبانـــيا في القرن الخامس عشر الميلادي، ولذلك فـــ "إن الشعب الألباني الذي قضى خمسة قرون تحت حكم هذا النظام الشرقي المتخلف ابتعد خمسة قرون متتالـــية عن التقدم الأوروبي"[13]. ويرى فراشري بحق أن الدين الجديد/الإسلام قد تجـــذر عند الألبان وأصبح مع الزمن يميز الألبان عن غيرهم من الشعوب المسيحية المجـــاورة (الـــتي بقيت تحكم الحكم العثماني طيلة قرون أيضاً) بـــ "ذهنية خاصة وعادات وتقاليد وقوانين"، ولذلك فإن الشعب الألباني بغالبيته المسلمة لم يعد حتى بعـــد إعلان الاستقلال عن الدولة العثمانية "يتقبل بسهولة الحضارة الأوروبية" التي كانت بطابع مسيحي[14].

ولكن فراشري القادم من وسط بكتاشي يرى أن انتشار البكتاشية في جنوب ألبانيا قد ساهم في جعل بعض المسلمين على الأقل أكثر انفتاحاً على أوروبا وأكثر تأيـــيداً للاستقلال عن الدولة العثمانية. ومع أنه يعتبر البكتاشية "فرعاً من الشيعة"، مـــع افتـــراقها الواضح في كثير من الأمور[15]، إلا أنه يراها "طائفة ليبرالية تفسر أحكـــام القـــرآن في ضـــوء العقل"، ومعارضة للحكم العثماني (بحكم مرجعيتها الشيعية)، ولذلك فقد أيدت بقوة الحركة القومية الألبانية التي سعت إلى الاستقلال عن الدولة العثمانية[16].

وبالاســـتناد إلى هـــذا "الـــدور" في نـــشوء الدولة القومية الوليدة فقد كان للبكتاشية دورها اللاحق في تكوين الخصوصية الألبانية للعلاقة بين الدين والدولة في ألبانيا الجديدة، وبالتحديد للعلمانية التي ميزت الدولة الألبانية منذ بدايتها.

وفـــيما يتعلق بالمحور الثاني (العلمانية) يرى فراشري أكثر من سبب لضرورة العلمانـــية بالنسبة إلى ألبانيا. فهو من ناحية يعتبر البكتاشية عقيدة مختلفة عن السّنة ولـــذلك يـــرى في ألبانيا أربعة طوائف دينية مختلفة (السنة والبكتاشية والأثوذكس والكاثوليك)، مما تصبح معه العلمانية ضمانة للتنوع الديني عند الألبان وللمساواة بـــين هـــذه الطوائف عند الدولة، ومن ناحية أخرى فهو مع توضيحه للجوانب الـــسلبية التي نشأت عن وجود عدة طوائف دينية، وبالتحديد عن استغلال الدول المجاورة لهذا الوضع لمد نفوذها إلى الداخل الألباني لأجل مصالحها الخاصة، يرى أن

العلمانـــية ضمانة للمصلحة العليا للدولة القومية حتى تأمن من التدخلات الخارجية في الشؤون الداخلية لها. ومن هنا فإن العلمانية كما فهمها ونظر لها وعمل لأجلها فراشـــري، خـــلال وجـــوده في المراكز المهمة التي عمل فيها، إنما كانت علمانية متصالحة مع الدين ولخدمة جميع الطوائف الدينية الموجودة في ألبانيا وليست معادية للدين بحكم الخصوصية الألبانية.

وهكـــذا يدافـــع فراشري عن حقيقة أن كل الحكومات والدساتير الألبانية بعد الاســـتقلال عن الدولة العثمانية (1912) أكدت على أن الدولة "ليس لها دين رسمي"، وذلك بمعنى "عدم وجود دين رسمي واحد يسيطر على الأديان الأخرى وليس بمعنى أن الدولة لا تعترف أو لا تحترم الأديان الموجودة". وعلى العكس من ذلك يرى فراشري أن الدولـــة مع هكذا علمانية "يجب أن تحترم كل الأديان وأن تؤمن لها حرية الممارسة طالما لا تمس النظام والهدوء العام"[17]. ويذهب فراشري إلى أبعد من ذلك في تصوره للعلاقـــة بـــين الدولـــة والدين، حتى أنه يعتبر من الضروري أن تقوم الدولة العلمانية بإصلاحات تشمل الطوائف الدينية الأربعة في ألبانيا على الأسس التالية:

1- قيام الدولة بدفع رواتب رجال الدين، والنص على بند جزائي يعاقب كل من يأخذ مساعدة مالية من الخارج.

2- تمويل المدارس الدينية (التي تخرج رجال الدين) من قبل الدولة، التي تقوم أيضاً بوضع المناهج وتعيين المدرسين فيها.

3- منع تعيين مدرسين أجانب في هذه المدارس[18].

وبالإضـــافة إلى ذلك كان فراشري يرى من مصلحة الدولة العلمانية ضرورة الإصلاح المؤسساتي للطوائف الدينية، أي تنظيم الطوائف في جماعات أو هرميات تمـــثلها أمـــام الدولة وترى مصالح أبناء الطائفة. وخلال وجوده وزيراً للداخلية في 1921 بـــادر فراشري إلى وضع مشروع قانون لتنظيم الجماعات الهرميات الدينية، الـــذي تمخـــض أخـــيراً بعد التعديلات التي أدخلت عليه إلى انتخاب رئيس لكل جماعـــة/هرمية أصبح يعامل على قدم المساواة مع الآخرين. وفي المناسبات الرسمية للدولـــة حين يجتمع الرؤساء الأربعة أصبح بتقدمهم الأكبر سناً و"ليس المفتي كما كان الأمر في العهد التركي"[19].

أما فيما يتعلق بالمحور الثالث (التصنيع) فقد كان فراشري ممن يرون أن الاستقلال المعلن لا يمكن أن يستقر إلا إذا كان يستند إلى استقلال اقتصادي، وأن الاستقلال الاقتصادي لا يمكن أن يقوم دون التصنيع. وبسبب الظروف التي صاحبت الاستقلال الألباني المعلن في 1912 (اندلاع الحرب العالمية الأولى ورجوع الأمير فيد إلى بلاده واحتلال ألبانيا من قبل جيوش الدول المجاورة إلخ) فإن الدولة لم تنبعث من جديد إلا في 1920 بعد أن اعترفت لها عصبة الأمم ضمن حدود 1913. ولذلك حين تولى فراشري وزارة الأشغال العامة والاقتصاد القومي في 1921 لم يكن في ألبانيا بنك قومي ولا نقد خاص بها، وهو ما دفعه إلى الاهتمام والتنظير للإصلاح الاقتصادي المطلوب الذي يساعد ألبانيا على الوصول على المستوى الموجود في الدول البلقانية المجاورة في المرحلة الأولى ثم اللحاق بالمستوى الموجود في أوروبا الغربية في المرحلة الثانية[20].

ومع أن ألبانيا كانت بلداً زراعياً يعتمد 85% من سكانه على الزراعة إلا أن فراشري كان يختلف مع الكثيرين الذين يرون أن من الأفضل لألبانيا أن تبقى بلداً زراعياً وأنه لا حاجة لها إلى التصنيع نظراً لصغر مساحتها وعدد سكانها الذي لا يسمح بوجود طلب/استهلاك كبير للمنتجات الصناعية. ففراشري كان يعتبر أن الطلب المتواضع في الداخل يعود إلى الوضع العام المتدني للاقتصاد ومستوى المعيشة المزري إلى حد أن "المثل الأعلى" للألبان أصبح يقتصر على تأمين "الخبز والملح"، بينما كان يرى أنه مع انتعاش الاقتصاد المحلي يمكن أن يرتفع المستوى المعيشي وأن يزداد الطلب على المنتجات المختلفة[21].

وكان فراشري يؤمن أن التصنيع لا يمكن أن يسير دون إصلاح زراعي من ناحية، حتى تتم تصفية بقايا "الإقطاع" الموروث من العهد العثماني، ودون إصلاح تعليمي يصل إلى تأسيس جامعة. وإلى أن يتم ذلك فقد كان يقارن ألبانيا باليابان، حيث يقول أن اليابانيين عرفوا أن قوة أوروبا تكمن في التقنية، ولذلك أرسلوا آلاف الطلبة لدراسة العلوم المختلفة، وينتهي إلى السؤال الكبير: لماذا لا تفعل ألبانيا كذلك طالما أن الألبان أوروبيين وطالما أن ألبانيا تقع في جزء من أوروبا؟[22]

وتجدر الإشارة إلى أن فراشري خلال توليه لوزارة الاقتصاد القومي في 1930 تقـدم بمشروع قانون للتصنيع مع تصور واضح للصناعات التي تحتاجها ألبانيا من مـصانع الكبريت إلى مصانع الأسلحة. ولكن فراشري، الذي كان يتهم أنه يمثل "الليـبراليين" و"الغربيين"، كان يواجه سواء في الحكومة أو البرلمان بمقاومة القوى المحافظـة والتقليدية التي كانت تخشى من تطبيق الإصلاحات التي كان يدعو إليها فراشـري. فقـد جاءت مطالبته لإنشاء تعليم عال، يتوج بعد عشر سنوات بفتح جامعة تضم فيما تضم كلية للهندسة الكهربائية والميكانيكية، في وقت كانت ألبانيا تضم ثلاث مدارس ثانوية فقط وفي وقت كان هناك في الحكومة والبرلمان من يرى أنهـا كافـية وحتى زائدة عن حاجة ألبانيا. وكان فراشري يستشهد هنا باليونان المجاورة التي عندما استقلت عام 1830 كان عدد سكانها نصف مليون فقط، ولكن سرعان ما فتحت أول جامعة فيها بعد أربعة سنوات فقط، أي في 1834[23].

ولكـن مهدي فراشري مع كل الريادة في الحياة الفكرية والأدبية والمساهمة القانونـية والـسياسية في تطور الدولة الألبانية فقد وجد في خيار سياسي صعب عـندما كان في ذروة العطاء، وبالتحديد في خريف 1943 حين وافق تحت ضغط الظـروف أن يكـون رئيساً لمجلس الوصاية في ألبانيا الذي أصبح رأس الدولة بعد إعادة إعلان استقلال ألبانيا في أيلول 1943 من قبل القوات الألمانية التي حلت محل القـوات الإيطالـية المستسلمة[24]. وقد جاء هذا في الوقت الذي كان فيه الحزب الشيوعي الألباني يقود من الجنوب "حرب التحرير الشعبية" التي انتهت إلى وصوله إلى السلطة في خريف 1944. وفي هذا الوضع فقد كانت السلطة الجديدة تنظر إلى فراشري باعتباره من "الخونة" و"أعداء الشعب" لتعاونه مع قوات الاحتلال الألماني، ولـذلك لم يبق له سوى أن ينجو بنفسه مع المعارضة، حيث عاش بقية حياته في المنفـى (إيطالـيا) إلى أن توفي في روما في: 1963/5/28. وفي غضون ذلك، أي خـلال حكـم الحـزب الشيوعي، كان مهدي فراشري قد غيّب تماماً عن وعي الأجـيال الجديـدة في ألبانيا ولم يعاد له الاعتبار وتعاد نشر مؤلفاته إلا بعد انتهاء احتكار الحزب الشيوعي للسلطة في 1990[25].

(1) يرد في مقدمات وأغلفة مؤلفاته أنه قد حصل على درجة الدكتوراة في الاقتصاد والسياسة في جامعة إستنبول (دار الفنون)، ولكن هذه المعلومة غير صحيحة لأنه في ذلك الحين لم تكن جامعة أستنبول تمنح الدكتوراة.

(2) عبد العزيز عوض، الادارة العثمانية في ولاية سورية 1864 - 1914، القاهرة (دار المعارف) 1969، ص 71.

(3) أعلن الاستقلال الألباني في مدينة فلورا Vlora جنوب ألبانيا في خضم الحرب البلقانية 1912 - 1913، حين كانت معظم الأراضي الألبانية محتلة (باعتبارها أراض عثمانية) من قبل قوات دول التحالف البلقاني (صربيا والجبل الأسود واليونان)، ولذلك فإن الحكومة الألبانية الأولى التي تشكلت برئاسة إسماعيل كمال لم تكن تتمتع بسلطة فعلية إلا في المنطقة المجاورة.

(4) في 2006 نشر لأول مرة "القانون الأساسي" في اللغة الألبانية مع ملاحظات مهدي فراشري التي دعمت مثل هذا التوجه لفصل الدين عن الدولة:

Shpresa Mekaj, "Statuti organik i Shqiperise 1914", Vjetari 35-36, Prishtine 2006, pp. 316, 335.

(5) بعد شهر من تتويجه ملكاً في 1928 قال زوغو "نحن متخلفون عدة قرون عن الجزء الآخر المتحضر لأوروبا... إنني مصمم على تحضير شعبي ودفعه إلى طريق تعلم العادات وأسلوب الحياة الغربية":

B.J. Fisher, Mbreti Zog dhe perpjekja per stabilitet ne Shqiperi, Tirane (Cabej) 1996, p. 182.

(6) Mehdi Frasheri, Kujtime, Tirane (Omsca- i) 2005, p. 222.

(7) المصدر السابق، ص 222-223.

(8) المصدر السابق، ص 227.

(9) المصدر السابق، ص 228.

(10) من الفترة المبكرة له كتابان في العثمانية، الأول بعنوان "تطبيق الامتيازات في تركيا" والثاني "الفلسفة الثورية للأتراك الجدد"، كما أن له كتاب في الفرنسية عن الجزء الجنوبي من ألبانيا (الذي يعرف باسم الأبير الشمالي) بعنوان "الأبير الشمالي". وفيما يتعلق بمؤلفاته في الألبانية فهي تتوزع بين التاريخ والأدب. ففي التاريخ له "تيرانا عاصمة ألبانيا" و"تاريخ ألبانيا" و"رابطة بريزرن". أما في الأدب فقد صدرت له رواية "توروز" (الطبعة الأولى في 1923 والطبعة الثانية في 1936) التي تعتبر من أولى الروايات الالبانية، كما صدرت له مسرحية "الخيانة" في 1926 التي تعتبر من أوائل المسرحيات المطبوعة في ألبانيا. ومع ذلك يبقى كتابه الأهم "قضايا ألبانية" الذي صدر في السنة التي ترك فيها ألبانيا (1944) إلى المنفى (إيطاليا) والذي يجمع بين التاريخ والفكر والتجربة الحياتية والسياسية للمؤلف.

(11) Mehdi Frasheri, Problemat Shqiptare, Tirane (Ilirian) 2000, p. 12.

(12) المرجع السابق، ص 16.

(13) المرجع السابق، ص 45.

(14) المرجع السابق، ص 45.

(15) المرجع السابق، ص 55. يعترف المؤلف هنا، وهذه من الشهادات النادرة من داخل البكتاشية، أن السالك الذي يدخل البكتاشية لا يحتاج إلى أن يتوضأ سوى مرة واحدة، حيث أن هذا الوضوء يؤدي إلى غسل ذنوبه السابقة. وبالاستناد إلى الحديث النبوي "أنا مدينة العلم وعلي بابها" تعتبر البكتاشية أن الكثير من آيات القرآن لا تفهم حسب الظاهر، وإنما حسب المعنى الذي كان يعرفه الإمام علي ومن بعده الأئمة وصولاً إلى حاجي بكتاش مؤسس الطائفة. وفيما يتعلق بشرب الخمر فإن البكتاشية تعتبر أن المحرم هو السكر وليس الشرب في حد ذاته.. إلخ.

(16) المرجع السابق، ص 56.

(17) المرجع السابق، ص 92.

(18) المرجع السابق، ص 89.

(19) المرجع السابق، ص 87.

(20) المرجع السابق، ص 184.

(21) المرجع السابق، ص 150.

(22) المرجع السابق، ص 155.

(23) المرجع السابق، ص 157.

(24) كانت إيطاليا الفاشية قد احتلت ألبانيا في نيسان 1939 وضمتها إلى التاج الإيطالي، ومع استسلام إيطاليا في أيلول 1943 سارعت ألمانيا النازية إلى إرسال قوات لها من الدول المجاورة لتحل محل القوات الإيطالية. وقد أعلنت قيادة القوات الألمانية بهذه المناسبة أنها أتت لـ "مساعدة" ألبانيا على استعادة استقلالها. وهكذا تشكل "المجلس التنفيذي المؤقت" برئاسة إبراهيم بيتشاكو الذي أعاد إعلان استقلال ألبانيا في 11 أيلول 1943، ثم التأم "المجلس القومي" في 16 تشرين الأول 1943 الذي شكل "المجلس الأعلى للوصاية" برئاسة مهدي فراشري وعضوية ثلاثة يمثلون جميعاً الطوائف الدينية الأربعة (مع فؤاد ديبرا وأنطون هاراپي ولف نوسي). وبكونه رأس الدولة (إلى أن يتم التوافق على نظام حكم جديد) فقد عيّن مجلس الوصاية في تشرين الثاني 1943 رجب متروفيسا رئيساً للحكومة الألبانية الجديدة:

Hysni Myzyri (redaktor), Historia e Shqiperise dhe e shqiptareve, Prizren 2001, pp. 303-304.

(25) في عام 2000 صدرت المؤلفات الأدبية لمهدي فراشري في كتاب واحد مع مقدمة لناقد صالح باشوتا S. Bashota في بريشتنا، كما وصدر له كتابه "قضايا ألبانية" في تيرانا في عام 2000 أيضاً. أما مذكراته التي نجت بأعجوبة فقد صدرت في تيرانا خلال صيف 2005.

للمزيد حول مذكراته انظر مقالتنا: مهدي فراشري- من العثمانية إلى العلمانية المتصالحة مع الدين، جريدة "الغد" عمان، 2005/12/10.

الإسلام والفاشية

بعد اكتمال الوحدة الإيطالية في 1870 برزت مطامع إيطاليا التوسعية في اتجاه بلدين، ليبيا وألبانيا، كمعبرين استراتيجيين لبقية المناطق التي ترغب في السيطرة عليها. فإيطاليا كانت ترى في ليبيا رأس جسر للتوغل في أفريقيا بينما كانت تعتبر ألبانيا قاعدة انطلاق للتوغل في البلقان. ونظراً لهذه الأهمية الكبيرة لكل بلد في مخطط السياسة الإيطالية التوسعية كان على روما أن تأخذ في عين الاعتبار الرابطة المشتركة بين البلدين (الإسلام)، الدين الذي كان قد منح السكان مناعة معينة ضد الاستسلام للآخر. وفي مطلع القرن العشرين بدأت إيطاليا العمل بشكل جدي لإنجاز مخططاتها التوسعية سواء في ليبيا أو في ألبانيا، واستفادت لتحقيق ذلك من الظروف التي كانت تتفاعل في هذين البلدين الذين كانا في إطار الدولة العثمانية[1].

ففي صيف 1911 هبت انتفاضة جديدة في ألبانيا الشمالية والجنوبية في إطار المطالبة بالحكم الذاتي، ولجأت الحكومة العثمانية إلى إرسال تعزيزات عسكرية من آسيا الصغرى لكي لا يفلت الموقف من يدها في البلقان. وفي هذه الظروف، حين كانت استنبول متورطة في العمليات العسكرية ضد الألبانيين والتي كادت أن تؤدي إلى حرب مع الجبل الأسود، قامت إيطاليا في أيلول 1911 بإعلان الحرب على الدولة العثمانية والهجوم على ليبيا لاحتلالها[2]. ومع أن القوات الإيطالية تمكنت في البداية من احتلال الساحل الليبي، إلا أنها بقيت محاصرة هناك أمام عنف المقاومة الليبية. وبعد صعود الفاشية في إيطاليا ووصولها إلى السلطة في 1922 أمر موسوليني فورا بـ"إعادة احتلال ليبيا". وهكذا لجأت القوات الإيطالية في ليبيا إلى البطش بالمقاومة وترويع السكان حتى تمكنت أخيراً في 1931 من احتلال ليبيا[3].

وبعد سياسة البطش بالمقاومة (إعدام عمر المختار في 1931) حاولت السلطات الإيطالية الترويج لسياسة روما الإسلامية الجديدة مع اندلاع حرب

الحبـشة في 1936 بكـونها لـ"تحرير" المسلمين هناك، وهو ما وجد له صدى في المشرق (شكيب أرسلان وغيره) بسبب العداء المشترك للإنجليز[4]. وفي هذا الإطار فقد عمد المارشال باليو حاكم طرابلس الغرب في احتفال كبير خلال آذار 1937 إلى تقديم سيف إلى موسوليني وإطلاق لقب "حامي الإسلام" عليه، وهو ما جوبه بردود أفعال مختلفة في المشرق[5].

وفي الواقـع لقد صاحب الاندفاع الإيطالي على ليبيا نشاط روما على الجبهة الأخرى- ألبانيا. وفي هذا الاتجاه كانت مطامع إيطاليا التوسعية تنبع من رغبة روما في غرس وجودها في ألبانيا لتجعل من البحر الأدرياتيكي "بحراً إيطالياً داخلياً"[6]. وفي الـبداية لجأت إيطاليا، كما فعلت مع ليبيا، إلى المساومات مع الدول المجاورة والأوروبـية لابتلاع ألبانيا. وهكذا، في معاهدة لندن السرية 1915، اعترفت هذه الـدول لإيطالـيا بالحـق في احتلال قسم من ألبانيا وضمّه إلى الخارطة الإيطالية وتـشكيل دولة ألبانية هزيلة تشمل المناطق التي يسكنها المسلمون على أن تكون تحـت الهيمـنة الإيطالـية[7]. وبالفعل قامت إيطاليا باحتلال مدينة فلورا Vlora الـساحلية وتوغلت في الداخل، بينما أعلنت في تموز 1917 "وحدة واستقلال كل ألبانيا تحت حماية مملكة إيطاليا". وبعد انتهاء الحرب العالمية الأولى سعت إيطاليا إلى تثبـيت احـتلالها عبر مؤتمر السلم في باريس إلا أن الشعب الألباني هبّ للمقاومة وتمكن في النهاية، في تموز 1920، من إرغام القوات الإيطالية على الانسحاب من ألبانيا باستثناء جزيرة سازان الاستراتيجية[8]. وقد جاء هذا الانسحاب تحت تأثير عـوامل أخـرى، ومـنها انشغال القوات الإيطالية في المعارك مع المقاومة الليبية المستميتة.

بعد استقرار الدولة الألبانية، وصعود الفاشية في إيطاليا خلال 1923، عادت رومـا إلى إنجـاز خططها في ألبانيا بأسلوب جديد عن طريق التغلغل الاقتصادي والسياسي والعسكري للسيطرة على البلاد في النهاية. وهكذا في عام 1926 وقّعت تيرانـا، تحت تأثير هذا التغلغل الإيطالي، "حلف الصداقة والأمن" مع إيطاليا وفي 1927 "اتفاقـية التحالف والدفاع"، وبهذا أصبحت ألبانيا تحت التبعية الإيطالية[9]. وفي هـذا الاتجاه كان الرهان الإيطالي على الكنيسة الكاثوليكية الألبانية قد أعطى

ثمـــاره وتحولت هذه الكنيسة إلى قاعدة داخلية تروّج لما تخطط له روما في ألبانيا. ففـــي هـــذه الظـــروف دفعت إيطاليا حكومة تيرانا إلى إقامة علاقات خاصة مع الفاتـــيكان ومنح الكنيسة الكاثوليكية امتيازات خاصة في ألبانيا لم تكن تتمتع بها "الجماعة الإسلامية الألبانية" التي كانت تمثل غالبية السكان[10]. وهكذا في 1927، بعـــد إقامـــة العلاقـــات مع الفاتيكان، التزمت الحكومة الألبانية بتزويد الكنيسة الكاثوليكية في ألبانيا بمساعدة سنوية تصل إلى 200 ألف فرنك ذهبي[11].

وفي هـــذا الإطـــار كـــثفت روما جهودها منذ مطلع الثلاثينات لنشر التأثير الإيطـــالي/الفاشـــي في صفوف الشباب ومن خلال المدارس، وذلك بتقديم المنح الكثيرة للطلبة الألبان للدراسة في إيطاليا والتوسع في تعليم اللغة/الثقافة الإيطالية في المدارس الألبانية[12].

وفـــيما بعد حين حاول البرلمان الألباني في آخر لحظة، خلال 1933، أن يحد من امتيازات الكنيسة الكاثوليكية جاء الأسطول الإيطالي في مظاهرة عسكرية إلى الـــسواحل الألبانـــية في حزيران 1934 وأرغم الحكومة الألبانية على التراجع تحت تهديد السلاح عن قرارات البرلمان. وخلال هذه الأزمة انتقلت الكنيسة الكاثوليكية الألبانية تماماً إلى صفّ النظام الفاشي في إيطاليا إلى حد إلحاحها على تعيين "ملك كاثوليكي" على ألبانيا مع أن الكاثوليك كانوا لا يشكلون عهدئذ أكثر من 10% من عدد السكان. فخلال هذه الأزمة أكد رئيس الأساقفة لازر ميدا Lazer Mjeda أن "الأمـــل الوحيد للبلاد أن يكون لها ملك كاثوليكي" وذلك لأن الكاثوليك هم "القوة الوحيدة لتحديث وتطوير البلاد والقوة الوحيدة التي يمكن لإيطاليا أن تعتمد عليها بثقة"[13].

بعـــد نجاح عرض العضلات الإيطالي على الساحل الألباني وتراجع حكومة تيرانـــا لجـــأت روما إلى تسريب ونشر الأديولوجية الفاشية في ألبانيا. ففي نيسان 1937 جـــاء إلى تيرانا وزير الخارجية الإيطالية تشيانو وتبعه في ذلك الشهر الدماغ الفاشي جوفان جيرو G.Giro الذي تولى مسؤولية تنظيم الدعاية الفاشية في ألبانيا. وعقب هذا قامت روما بالتشاور مع جيرو وغيره من الخبراء الفاشيين بوضع خطة شـــاملة تهـــدف في مرحلتها الأولى إلى "تشكيل منظمات توليتارية للشبية الألبانية

وبروح فاشية تامة"، وفي مرحلتها الثانية والنهائية إلى "طلْينة الشعب الألباني"[14].
وقـــد تمّ فعلاً في تموز 1937 تأسيس "لجنة العمل" في مدينة كورتشا Korca لنشر الأفكـــار الفاشـــية. وبعد هذا أخذ الحزب الفاشي في روما يمول هذه اللجنة، عن طريق السفارة الإيطالية في تيرانا، ويزودها بالتعليمات اللازمة لطبع الكتب الفاشية في الألبانية لتشكّل الأرضية النظرية للحركة الفاشية في ألبانيا[15].

وبالمقارنة مع الكنيسة الكاثوليكية الألبانية، التي كانت بالتنسيق مع الفاتيكان القاعدة الأساسية للسياسة الإيطالية الفاشية، نجد أن الجماعة المسلمة الألبانية كانت مـــتحفظة في موقفها إزاء هذا الاندفاع الفاشي في اتجاه ألبانيا. ففي ذلك الحين، في الثلاثينات كانت مجلة "الصوت السامي" Zani i nalte، التي كانت تصدرها منظمة "النور الإلهي"، هي المجلة الإسلامية الوحيدة في ألبانيا. وفي هذه المجلة لا نجد خلال هذه الفترة أي تعاطف مع الفاشية التي كانت تبدو في الأفق الألباني. وعلى العكس مـــن هـــذا كان موقف المجلة "يساريا" في طرحه للإسلام. فمن ناحية نجد في هذه المجلـــة حملـــة شديدة على الرأسمالية، "اللعنة الرهيبة للعصر الحديث"، القائمة على التراكم الربوي للرأسمال الذي حرمه الله في القرآن [16]. ومن ناحية أخرى كانت هذه المجلة تؤكد على أن الإسلام قد وصل في تطبيقه للعدالة الاجتماعية والمساواة إلى ذلك الحد الذي يتساوى فيه مع الاشتراكية، وحتى أن الإسلام لا يوجد فيه ما يتعارض مع الاشتراكية فيما لو لم تنف هذه الملكية الخاصة [17].

في نهاية الثلاثينات، وبعد أن كانت القوات الإيطالية قد انتهت من مجازرها في ليبـــيا، انتقلت روما للعمل العسكري على الجبهة الأخرى في ألبانيا بعد أن كانت الظـــروف قد نضجت نتيجة للتغلغل الفاشي في البلاد. وهكذا في صباح 7 نيسان 1939 أرســـلت رومـــا 40 ألف جندي لاحتلال ألبانيا، وقام البابا بيو الثاني عشر بـــ"مباركة" هؤلاء الجنود الإيطاليين لرسالتهم "التحرريّة". وقد قوبل هذا الاحتلال الفاشـــي لبلد صغير كألبانيا بصمت مثير في العالم، حيث قامت الولايات المتحدة وفرنسا فقط بقطع العلاقات الدبلوماسية مع إيطاليا، حتى أن عصبة الأمم تصرفت وكـــأن شـــيئاً لم يحـــدث، بينما جاءت ردة الفعل الفريدة في البلاد العربية حيث اندلعت المظاهرات الاحتجاجية في الجزائر وسوريا الخ[18].

بعــد عــدة أيام من الاحتلال شكل الإيطاليون "مجلسا تشريعيا" ممن ارتضوا الــتعاون معهــم من الألبانيين، وفي 12 نيسان أعلن هذا المجلس وحدة ألبانيا مع إيطالــيا وتقديم تاج ألبانيا إلى الملك الإيطالي فيكتور عمانوئيل الثالث الذي أصبح يدعــى الآن "ملك إيطاليا وألبانيا". وفي الواقع كانت الكنيسة الكاثوليكية الألبانية قــد رحبت فوراً بهذا التحول حتى أن مجلة "نجم النور" نشرت مقالاً ترحيبياً قالت فيه أن "هؤلاء الذين يأتون إلى أرضنا بشعلة الحب ونور الثقافة والعدالة قد وضعوا لأنفــسهم رسالة سامية: أن يُحيوا بلداً مسكيناً"[19]. وفي هذه الظروف تصرفت رومــا الفاشــية في ألبانيا كما في إيطاليا. ففي حزيران 1939 تم تشكيل "الحزب الفاشي الألباني" كامتداد للحزب الفاشي في إيطاليا، الذي أصبح الحزب السياسي الوحــيد في ألبانــيا، ووضع هذا الحزب تحت التوجيهات المباشرة لموسوليني[20]. وبعــد حوالي شهرين من الاحتلال والضم أوضحت جريدة "الفاشية" في عددها 1939/6/30 أن الهــدف من ذلك "طلينة" ألبانيا" لــ "تصبح بلد فاشياً خلال وقــت قــصير". وفي هذا الإطار أدخلت إلى المدارس في ألبانيا التحية الفاشية والزي الفاشي إلخ[21].

ومــع أن البابا كان قد بارك القوات الإيطالية التي انطلقت لاحتلال ألبانيا، وهو ما رحبت به الكنيسة الكاثوليكية في ألبانيا، إلا أن الحكومة الفاشية (التي كان يمــثلها نائب الملك الجنرال جياكوموني) بدأت منذ الأيام الأولى للاحتلال باتباع سياســة جديــدة إزاء المسلمين في ألبانيا. فقد رأت روما المنشغلة آنذاك بمزيد من التوســع في العــالم الإسلامي أنه ليس في مصلحتها في بلد بغالبية مسلمة أن تحابي الأقلــية الكاثوليكية[22]. وهكذا فقد حرص موسوليني في الأيام الأولى للاحتلال الإيطــالي على أن يكشف عن رغبته في بناء جامع كبير في روما نظراً لأنه أصبح هناك "ستة ملايين مسلم إيطالي" (بعد احتلال ليبيا والحبشة وألبانيا)، وهو ما أثار امــتعاض الفاتيكان[23] ويبدو أن أهم "إنجاز" لروما في هذا السياق كان كسب رئــيس "الجماعــة المسلمة الألبانية" المفتي العام د. بهجت شاباتي B.Shabati إلى صــفهم حيث أيد في أكثر من مناسبة خلال نيسان 1939 "تحرير" إيطاليا لبلاده، و"إنقاذ" موسوليني للمسلمين أيضاً في ليبيا والحبشة[24].

وهكـــذا فقـــد أخذت السلطات الإيطالية توزع المساعدات المالية على كل الجماعات الدينية في ألبانيا (وليس على الأقلية الكاثوليكية فقط) مما جعل الأغلبية (المـــسلمة) تـــنال حصة الأسد من تلك المساعدات التي أصبحت توجّه الآن لبناء وتـــرميم الجوامـــع أيضاً[25]. وقد ساعد هذا "الجماعة المسلمة الألبانية" على أن تـــصدر ابـــتداءً من أيلول 1939 مجلة شهرية في اللغة الألبانية "الثقافة الإسلامية" Kultura islame. وفي هـــذا الإطـــار قامت وزارة الدفاع الفاشية في تموز 1940 بالاعتـــراف بالأعياد الإسلامية وتمكين الجنود المسلمين من الاحتفال بيوم الجمعة، الشيء الذي لم يكن يتمتع به الألبانيون في السابق[26]. وقد تتوجت هذه السياسة الفاشـــية الجديدة بزيارة الملك فيكتور عمانوئيل الثالث لتيرانا في شهر أيار 1941. فقـــد حـــرص الملك على مجاملة المسلمين وزار الجامع العتيق في تيرانا، حيث ألقى أمامه ممثل "الجماعة المسلمة الألبانية" خطبة بالغ فيها في التزلف حتى أنه قال فيها: "لأول مرة ينعم العنصر الإسلامي بهذه الحرية في ألبانيا وهو يشعر أن الإمبراطور قد قرر أن يؤمن هذه الحرية لكل العالم الإسلامي"[27]. وهكذا، بعد كل ما قامت به القـــوات الإيطالية من مذابح جماعية للمسلمين في ليبيا، أصبح هذا الملك الإيطالي مجاهداً يسعى لـــ"تأمين الحرية لكل العالم الإسلامي".

وقد أرادت روما بهذه السياسة الجديدة أن تكسب الغالبية الألبانية في صفها لخدمة مخططاتها الجارية/القادمة في البلقان والعالم الإسلامي. فقد قامت بالاتفاق مع حليفـــتها ألمانـــيا الـــنازية، بعد الهجوم المشترك على يوغسلافيا في نيسان 1941 وتفتيتها، بضم معظم كوسوفو ومكدنيا الغربية إلى ألبانيا مما كان يعني تحقيق الحلم الألـــباني (توحيد الألبان فيما يسمى "ألبانيا الكبرى") وضم المزيد من المسلمين إلى "الـــرعية" الإيطالـــية. وهكذا فقد بادرت روما بهذه المناسبة إلى تخصيص مساعدة مالـــية عاجلة بقيمة 450 ألف ليرة لرجال الدين المسلمين في كوسوفو، ومساعدة أخـــرى بقـــيمة كبيرة (812,500 ليرة) لترميم أحد الجوامع التاريخية في كوسوفو (جامـــع سنان باشا في بريزرن) الذي تعرض لأضرار خلال "الحكم اليوغسلافي"[28]. وبهذا كانت روما تتوقع من غالبية الألبان أن يؤيدوها في الحرب القادمة مع اليونان (تشرين الأول 1941) بحجة "تحرير" الألبانيين المسلمين هناك من الاضطهاد[29].

ونتيجة لهذه التغيرات التي حصلت (تضاعف عدد المسلمين في "ألبانيا الكبرى") شجعت السلطات الإيطالية في حزيران 1941 على إعادة تنظيم المؤسسة التي تمثل المسلمين في الدولة (الجماعة المسلمة الألبانية) حيث أصبح الآن على رأس المؤسسة "مجلس العلماء" المؤلف من خمسة أعضاء يعيّنون جميعاً بقرار من نائب الملك/الإمبراطور في تيرانا بدلاً من "المجلس العام" السابق الذي كان ينتخب من القاعدة. وقد سمح هذا بدوره في صيف 1942 بتغيير الرئيس/المفتي العام د. شاباتي وتعيين الشيخ شريف لانغو Sh. Langu بدلاً منه بعد أن اقتنعت روما بأن د. شاباتي الذي تطرف كثيراً في دعم الاحتلال الإيطالي والفاشية لم يكن يتمتع بتأييد غالبية المسلمين في ألبانيا[30].

وفي غضون ذلك لم تقصّر السلطات الفاشية في إبراز اهتمامها المخادع بكل ما يتصل بالإسلام والمسلمين. ففي 1942 قام نائب الملك في ألبانيا بمنح مفتي تيرانا محرّم مولاهي M.Mullahi وسام اسكندر بك برتبة ضابط أكبر[31]. وقد وصل هذا النفاق إلى حد أن السلطات الفاشية في روما أعدت احتفالاً حاشداً بالمولد النبوي في آذار 1942 بحضور الضباط الفاشيين الكبار، الذين "خدموا" الإسلام في ليبيا، ورئيس الحرس الملكي الألباني الجنرال الإيطالي ليزوني Lissoni، حيث جرى الحديث عن "عظمة الإسلام واهتمام المستشرقين والإيطاليين برفع شأنه"[32].

وربما هذا يهون أمام ما قامت به "الجماعة المسلمة الألبانية" في مجال آخر، ألا وهو التورط في نشر الكتابات التي تهدف إلى فَشْتَسة fashization الإسلام، أي تحويله إلى دين يبرر الفاشية. فمع أن مجازر إيطاليا ضد المسلمين في ليبيا كانت قد هزت العالم الإسلامي، وحتى العالم "المتحضّر"، نجد أن اهتمامات "الجماعة المسلمة الألبانية" كان منصباً على أعمال الإنجليز ضد الإسلام حتى أن هذه الجماعة أصدرت كتيباً في اللغة الألبانية خلال 1941 بعنوان "الإنجليز ضد الإسلام"[32].

وربما هذا يهون أيضاً أمام الكتيب الآخر الذي أصدرته "الجماعة المسلمة الألبانية" بعنوان "الإسلام والفاشية"، الذي لم يتضمن اسم المؤلف مع أن لدينا ما يشير إلى أن مؤلفه هو د. شاباتي [33] المفتي العام لألبانيا الذي كان قد امتدح

إيطاليا لاحتلالها ألبانيا في نيسان 1939. وأول ما يصدم المرء في هذا الكتيب صورة الغلاف، التي تصوّر موسوليني وهو يرفع السيف عالياً فوق حصانه، والتي كتبها تحتها "الرئيس السامي للفاشية - حامي الإسلام". وفي الواقع أن هذا الكتيب يمثل مدى تغلغل الفاشية وسيطرتها على كل مجال في ألبانيا.

يتألف هذا الكتيب من قسمين متداخلين. ففي القسم الأول يقوم المؤلف بتعريف عام ومبسط للإسلام لكي ينتقل إلى مقارنة الإسلام بالفاشية في القسم الثاني، وذلك لإثبات انسجام مع الفاشية انطلاقاً من أطروحته الأديولوجية التي يصيغها كما يلي:

"الإسلام الأصولي يتمثل في فترة حكم الخلفاء الراشدين وهذا الإسلام كان لا يمكن أن يتعارف مع أي نظام آخر، ولكن الآن مع بروز الفاشية: أصبح لدينا الآن تعبير مرادف تماماً للإسلام"[35].

ونجد من الضروري منا أن نستوفي أولاً الأدلة والمقارنات التي ساقها المؤلف لدعم أطروحته حول الانطباق، وليس مجرد الانسجام، بين الإسلام والفاشية:

1 - في القرآن الكريم لدينا "الذين يؤمنون بالغيب..."(البقرة 3) ومعنى الإسلام يراد به "الإقناع" و"الخضوع". وفي القرآن الكريم أيضاً "أن الله يحب الذين يقاتلون في سبيله" (الصف 4). وهذه تنسجم مع الشعار الأساسي للفاشية: "الإيمان- الاقتناع- الحرب"[36].

2 - في القرآن الكريم لدينا "وأن ليس للإنسان إلا ما سعى" (النجم 35) و"أن الله يأمر بالعدل والإحسان" (النمل 90). والتحية التقليدية للمسلمين هي "السلام عليكم" التي تعني "السلام" و"الخلاص". وفي المقابل تحض الفاشية على العمل: "العمل فوق كل شيء" و"السلام مع العدالة"، كما أن التحية الفاشية لها معنى التحية الإسلامية أي "الخلاص"[37].

3 - الخليفة الثاني للمسلمين عمر بن الخطاب يقول بما معناه "الحكم الذي لا يستجيب لصوت الشعب ليس بحكم". وفي المقابل نجد في الفاشية أن "النظام هو الشعب" وتعبير موسوليني "توجهوا إلى الشعب"[38].

4 - في القرآن الكريم لدينا "اليوم أكملت لكم دينكم وأتممت عليكم نعمتي

ورضيت لكم الإسلام ديناً" (المائدة 3). وفي المقابل نجد أن "الثورة الفاشية تتضمن في ذاتها كل الميزات الضرورية لتحقيق السعادة في العالم" و"الفاشية كفكرة وعقيدة عمل هي اليوم متكاملة... ولا يمكن أن تكون غير ذلك"[39].

5 - الأحزاب ممنوعة في الإسلام ويكتفي المؤلف لدعم هذا بذكر رقم السورة والآية فقط (الأنعام 160) أي "من جاء بالحسنة فله عشر أمثالها ومن جاء بالسيئة فلا يجزى إلا مثلها وهم لا يظلمون". كما يذكر المؤلف دعماً لذلك آية "إن الله يأمر بالعدل والإحسان وإيتاء ذي القربى وينهى عن الفحشاء والمنكر والبغي" (النحل 90). ويسرد المؤلف بعد هذه عدة آيات أخرى: "وإذا حكمتم بين الناس أن تحكموا بالعدل" (النساء 58) و"وقل آمنت بما أنزل الله من كتاب وأمرت لأعدل بينكم" (الشورى 15). وفي مقابل هذا نجد ما يلي: "الفاشية نظام يريد أن يمنع الانقسام ... ويعمل على تطبيق العدالة، العدالة الحقيقية وليس العدالة الجزئية، التي هي فوق الجميع وضد أولئك الذين لا يدركون وظيفتها الواقعية والسامية"[40].

6 - في القرآن الكريم لدينا "إن الله يأمر بالعدل" (النحل 90) ويضيف المؤلف من عنده عبارة "ولو بالقوة". وفي مقابل هذا يستشهد المؤلف بموسوليني: "القوة يجب أن تصاحب العدالة دائماً"[41].

7 - يذكر المؤلف جملة بين مزدوجتين دون ذكر أي مصدر لها: "بعض الجاهلين يدعون المسلمين شعب السيف لأنهم يطبقون العدالة". وفي مقابل هذا يذكر هذا أيضاً جملة تعبر عن رأي الغير في الفاشية: "وصف أحد الخطباء الفاشيين بأنهم المؤمنون البرابرة الجدد"[42].

8 - الإسلام يرفض الانتفاضة/الثورة ويمنع الروابط السرية ويستشهد المؤلف لدعم هذا الرأي بآية "إن الله يأمر بالعدل والإحسان وإيتاء ذي القربى وينهى عن الفحشاء والمنكر والبغي" (النحل 90")، ويؤكد على أن الإسلام يحضّ على احترام "الوضع القائم" إذا كان عادلاً. وفي مقابل ذلك يذكر أن الفاشية "تلزم موظفي الدولة والمؤسسات بعدم المشاركة في الروابط ولو أن مجرد بعض نشاطها سري أو غامض ..."[43].

9 - الإسلام يراقب ثروة الأفراد بواسطة الزكاة التي تدفع المسلمين لتشغيل رؤوس أموالهم. ويذكر المؤلف أن القرآن يشرع ضبط السفهاء (المبدّدون للأموال في غير الوجوه الصحيحة ومراقبة تصرفهم بالثروة: "ولا تؤتوا السفهاء أموالكم التي جعل الله لكم قياماً وارزقوهم فيها واكسوهم وقولوا لهم قولاً معروفاً" (النساء 5). وفي مقابل هذا يذكر المؤلف أن "القضية الاجتماعية لا يمكن أن تترك تماماً في يد الأفراد بل تقوم بمراقبتها الحكومة الفاشية"[44].

10 - في القرآن الكريم لدينا "وأن ليس للإنسان: إلا ما سعى" (النجم 35) و"فمن يعمل مثقال ذرة خيراً يره. ومن يعمل مثقال ذرة شراً يره" (الزلزال 7-8)، وفي الحديث النبوي ما معناه "من يموت دون عمله فهو شهيد". وفي مقابل هذا يستشهد المؤلف بجملة لموسوليني: "الحق ينبع من العمل المنجز"[45].

11 - في القرآن الكريم لدينا: "إن الله لا يحب كل مختال فخور" (الحديد 23) و"لا تقنطوا من رحمة الله" (الزمر 53)، وفي الحديث النبوي "اللهم إني أعوذ بك من العجز والكسل". وفي مقابل هذا يستشهد بما يلي من الأديولوجية الفاشية: "الفاشية هي الجرأة والشجاعة ومجابهة الخطر، واحتقار أولئك الذين يريدون ملئ بطونهم وأولئك الذين يبحثون عن الترف، والاستعداد للتضحية في الحياة الشخصية والجماعية وازدراء الكسل"[46].

12 - الإسلام عالمي، وفي الحديث الشريف "أعط العامل حقه قبل أن يجف عرقه". وفي مقابل هذا يذكر المؤلف أن "الفاشية عالمية لأنها تحل أهم المشاكل وخاصة مشاكل العمال. وهذه هي المشكلة الرئيسية التي يواجهها العالم اليوم"[47].

13 - في القرآن الكريم لدينا "وأوفوا الكيل إذا كلتم وزنوا بالقسطاس المستقيم" (الإسراء35) و"فأوفوا الكيل والميزان ولا تبخسوا الناس أشياءهم" (الأعراف 85). وفي مقابل هذا يستشهد المؤلف بإحدى الفقرات الفاشية: "من واجب الروابط المهنية لأرباب العمل أن تعمل بأي شكل على زيادة الإنتاج وتحسينه وتخفيض أسعاره"[48].

14 - الإسلام يحضّ على الاهتمام بإزالة العثرات من الطرق وكل ما يسيء إليها. وفي مقابل هذا يذكر المؤلف ما تؤكد عليه الفاشية: "الطريق دليل التحضّر"[49].

15 - في الحديث النبوي "اطلبوا العلم من المهد إلى اللحد". وفي مقابل هذا يذكر المؤلف أن "الفاشية فتحت عدداً لا يحصى من المدارس واهتمت بشكل خاص بالتربية والثقافة"[50].

16 - المرأة في الإسلام ربة البيت وشريكة الزوج وأم الأولاد، التي تمتد الجنة تحت أقـدامها، وهي تشارك في مختلف النشاطات الاجتماعية والقومية. ومن ناحية أخرى يذكر المؤلف: "المرأة في الفاشية هي قبل كل شيء زوجة الرجل وروح البـيت وحامـية شـعلته ... ولابد أن تعرف كيف ترشد أولادها بالمحبة في خطواقم الأولى، في أن تجعل منهم رجالاً بطباع الجنود الأقوياء والأبطال"[51].

17 - في الحديث النبوي "تناكحوا تكاثروا" و"تزوجوا الودود الولود". وفي مقابل هـذا يستـشهد المؤلـف بوصية الفاشية: "مزيداً من الولادات وقليلاً من الوفيات"[52].

18 - في القـرآن الكريم لدينا: "ولا تقتلوا أولادكم خشية إملاق" (الإسراء 31)، وفي الحديث النبوي "الجنة تحت أقدام الأمهات"، وفي مقابل هذا يذكر المؤلف أن الفاشية هي "العمل على حماية الأم والطفل"[53].

19 - لإسلام يتصف بالتسامح، يحمي معابد الآخرين ولا يمس أبداً حقوق رجال الـدين المـسيحيين. وفي مقابـل هذا يستشهد المؤلف بأحد مبادئ الفاشية: "الفاشية تؤمن بالله وتؤيد جميع الأديان"[54].

في هـذه المقارنات التي عقدها المؤلف بين الإسلام والفاشية تبدو أولاً العقلية الانتقائـية الـنابعة من الموقف الأديولوجي المسبق للمؤلف، الذي يريد للقارئ أن تعميه الأشجار عن رؤية الغابة. ففي حالة هذا الموقف الانتقائي من الإسلام، الذي يقدم هذا الكتيب نموذجاً نمطياً له، أصبح ويصبح من السهل "مصالحة" الإسلام مع أيـة أديولوجية سائدة، وبالتحديد "تطبيع" الإسلام مع أي نظام أديولوجي سائد. ومع هذا تبدو لنا ثلاث ملاحظات أساسية على هذه المقارنة القسرية بين الإسلام والفاشية كما تبدو في هذا الكتيب:

- في بعـض الأدلـة لا يوجد أي انسجام منطقي بين الآيات القرآنية والمبادئ الفاشـية، بل أن المؤلف يعمد أحياناً إلى اللف والدوران حول النص القرآني

لكي ينسجم مع المبادئ الفاشية. ففي الفقرة السادسة يستشهد بالآية القرآنية "إن الله يأمـــر بالعـــدل" ويضيف من عنده ببساطة عبارة "ولو بالقوة" وذلك لكي ينسجم مع رأي موسوليني "القوة يجب أن تصاحب العدالة دائماً". وبهذه العقلية يقرر ببساطة منع الإسلام للأحزاب ويستشهد على ذلك بآية "وينهى عن الفحشاء والمنكر والبغي" وكأن الديموقراطية وتعدد الرأي أصبحت تدخل تحت باب "الفحشاء والمنكر والبغي".

- في هـــذه المقارنـــة القسرية بين الإسلام والفاشية محاولة فاشلة لإجهاض كل مقاومة ألبانية للاحتلال الفاشي للألباني. فالإسلام، كما رأينا حسب المؤلف، يمنع الأحزاب السياسية وهذا يعني أن المسلمين في ألبانيا لا يحق لهم التفكير في تشكيل حزب بل الانصياع إلى الحزب الوحيد في البلاد، أي "الحزب الفاشي الألباني" الذي لم يكن إلا امتداد للحزب الفاشي في إيطاليا. والأهم من هذا أن الإســـلام، كمـــا يطرحه المؤلف، يمنع الانتفاضة والثورة ضد "الوضع القائم" ويستشهد على ذلك بالآية القرآنية "إن الله يأمر بالعدل والإحسان وإيتاء ذي القـــربى وينهى عن الفحشاء والمنكر والبغي" (النمل 90). وهكذا استناداً إلى "وينهى عن الفحشاء والمنكر والبغي" يصادر المؤلف حق المسلمين الألبانيين في مقاومة الاحتلال لبلادهم وفي الثورة ضد هذا الاحتلال.
- الملاحظـــة الأساســـية حـــول هذه المقارنة بين الإسلام والفاشية تكمن في أن المؤلـــف لا يتعامل مع الفاشية كما هي في الواقع، سواء في ألبانيا أو في ليبيا، حـــيث ارتكـــبت أبـــشع المجازر في صفوف المسلمين. فالإسلام، كما يقول المؤلـــف، يتـــصف بالتسامح وحماية الكنائس المسيحية، وفي مقابل هذا يشدّد على أحد مبادئ الفاشية التي "تؤمن بالله وتؤيد جميع الأديان". وفي الواقع أن التجـــربة الفاشية سواء في ليبيا أو في ألبانيا، ومن خلال هذا الكتيب بالذات، تقدم لنا النموذج الفاشي في "تأييد جميع الأديان". فالفاشية تنشد أولاً فَشْتسة الـــبلد التي تحتله، بما في ذلك فشتسة الإسلام، والمسلمين فيه. وفي هذه الحالة فقط، عندما يصبح الإسلام فاشياً تحت الاحتلال الفاشي، يمكن حينئذ للفاشية أن "تؤيد" الإسلام في البلد الذي تحتله.

• إن هــذه "المصالحة" بين الإسلام والفاشية، كما تبدو في حالة ألبانيا، قد تثير أكثر من سؤال بالمقارنة مع النموذج الليبي، حيث بقي الإسلام والمسلمون في حالــة مقاومــة أعنف لرفض هذا الاحتواء الفاشي. وفي الواقع أن نجاح هذا الاحتواء الفاشي لــ"الجماعة المسلمة الألبانية"، الذي يبدو بوضوح منذ الأيام الأولى للاحــتلال، يــرتبط بظروف شديدة الخصوصية. فحدود ألبانيا 1913 كانت قد ضمت حوالي نصف الألبانيين، الذين كانت غالبيتهم (حوالي 75%) من المسلمين، بينما بقي النصف الآخر بغالبية ساحقة من المسلمين (حوالي 95 %) في إطار الحدود الجديدة للدول المجاورة (صربيا والجبل الأسود ويوغسلافيا بعد 1918). وقد راهنت إيطاليا في سياستها اللاحقة للتغلغل في ألبانيا والبلقان على بعث حلم "ألبانيا الكبرى"، التي كانت تثير عواطف الكثير من الألبانيين. وهكذا، بعد تحطم يوغسلافيا في نيسان 1941 أثر الهجوم الألماني، برزت الآن "ألبانــيا الكــبرى" بعد ضم معظم كوسوفو ومكدونيا الغربية (ذات الغالية الألبانــية) إلى ألبانــيا وذلك بــ"فضل" إيطاليا. وبتحقيق هذا "الحلم" تمكن الــنظام الإيطــالي في بداية الأمر من احتواء الكثير من الألبانيين، بما في ذلك "الجماعــة المــسلمة الألبانــية"، التي أصبحت بشكل أوضح في صف النظام الإيطالي بعد "لمّ الشمل". ففي "ألبانيا الكبرى"، التي بقيت بطبيعة الحال تحت الاحــتلال الإيطــالي، تصرفت "الجماعة المسلمة الألبانية" على أساس أنها قد كــسبت أكثر مما خسرت، لأن الحدود الجديدة أعادت إليها أكثر من نصف مليون مسلم ألباني - الذين كانوا حتى نيسان 1941 في إطار يوغسلافيا - وهذا ما جعل المسلمون في "ألبانيا الكبرى" يشكّلون غالبية كبيرة (80%).

واستناداً إلى هذه الأرضية يمكن أيضاً تفسير موقف "الجماعة المسلمة الألبانية" مــن الانتفاضة ضد الحكم الإيطالي في ألبانيا. ففي كتيب "الإسلام والفاشية" كما رأيــنا وجــدنا تبريرا "إسلاميا"يمنع الانتفاضة ضد الحكم الإيطالي. وفي الواقع أن "الجماعة المسلمة الألبانية" لم تتعاطف مع المقاومة اليسارية بقيادة الحزب الشيوعي الألــباني لأنها، بالإضافة إلى خشيتها التقليدية من "الشبح الشيوعي"، كانت تخشى من أن التعاون بين الحزب الشيوعي الألباني والحزب الشيوعي اليوغسلافي قد يؤدي

إلى إعادة تقسيم الحدود، وبالتحديد إلى إعادة تقسيم المسلمين الألبانيين بين ألبانيا ويوغسلافيا، وهو ما حدث بالفعل بعد وصول الحزبين إلى السلطة في خريف 1944. ولأجل ذلك فقد كان رموز "الجماعة المسلمة الألبانية" أقرب إلى المعسكر اليميني الليبرالي في الحرب الأهلية التي اندلعت في ألبانيا بعد استسلام إيطاليا في أيلول 1943 وانسحاب قواتها من ألبانيا[55].

(1) لا بد من التنويه هنا أنه في إطار الدولة العثمانية لم يكن هناك وجود لكيان يحمل اسم "ليبيا" أو لكيان باسم "ألبانيا"، وإنما كانت ليبيا وألبانيا ولايات متداخلة مع غيرها (ولاية طرابلس وولاية تونس في حالة ليبيا وأربعة ولايات في حالة ألبانيا هي اشقودرة وقوصوه (كوسوفو) ومناستير ويانيا)، ولذلك فإن ما يستخدم هنا (ليبيا وألبانيا) يدل على الحدود الحديثة لهذه الكيانات/المسميات كما استقرت عليه بعد الحكم العثماني. وحول هذا ليبيا الكثير من المراجع العربية بالنسبة إلى ولاية طرابلس الغرب/ليبيا، أما فيما يتعلق بألبانيا في المفهوم العثماني (بلاد الأرناؤوط)، فانظر مقالنا المطولة في "الموسوعة العربية الكبرى" (ج 3، دمشق 2001، ص 191-206) وراجع للتوسع:

Stavro Skendi, (ed), Albania, New York (Praeger) 1956.

Abas Ermenji, Albania, Paris (National Democratic Comitte Free Albania) 1968.

Ramadan Marmullaku, Albania and the Albanians, Hamden (Archon Books) 1975.

Stefanaq Pollo, and Arben Puto, The History of Albania, Boston (Routledge and kegan Paul) 1981..

The Academy of Sciences of PSR of Albania, The Albanians and Their Territories, Tirane (8 Nentori) 1985.

Miranda Vickers, The Albanians- A Modern History, London-New York (I.B.Tauris)1995.

د. محمود علي التائب، ألبانيا عبر القرن العشرين، طرابلس (جمعية الدعوة الإسلامية العالمية) 1991م.

ويلاحظ هنا على هذا الكتاب النادر عن ألبانيا في اللغة العربية أنه، وعلى الرغم من اعتماده على المراجع الإيطالية، يخلو تماماً من أية معطيات أو إشارات عن موضوع البحث، سياسة روما الفاشية لاحتواء المسلمين سواء في ليبيا أو ألبانيا.

(2) G. Li. Arsh - I. G. Senkevic- N. D. Smirnova, Histori e shkurte e Shqypnise, Prishtine 1967, pp. 165, 170.

(3) للمزيد حول هذه الفترة أنظر: ن إ. بروشين، تاريخ ليبيا منذ نهاية القرن التاسع عشر حتى 1969، ترجمة وتقديم د. عماد حاتم، طرابلس (مركز دراسة جهاد الليبيين) 1988، ص 192-213.

ويروي دي ميزرانا حاكم ولاية طرابلس أنه في أول لقاء له مع موسوليني بعد 3 أيام فقط من الزحف الفاشي على روما كانت الصورة واضحة لديه "يجب قبل كل شيء إعادة احتلال ليبيا": أنجليو ديل بوكا، الإيطاليون في ليبيا، ج2، ترجمة د. محمود علي التائب، طرابلس (مركز دراسة جهاد الليبيين) 1995، ص 12.

(4) تجدر الإشارة إلى أن شكيب أرسلان هاجم بعنف في البداية فظائع الجيش الإيطالي في ليبيا وأثار الرأي العام الإسلامي بمقالاته في مطلع الثمانينات، مما أدى إلى انتشار الدعوة إلى مقاطعة إيطاليا في العالم الإسلامي، ولكنه تحول بشكل مفاجئ باتجاه روما بعد أن التقى موسوليني

مـــرتين في شباط 1934 حيث أخذ بعدها يتوسط مع المقاومة الليبية لتليين موقفها إزاء إيطاليا ويشن حملة ضد معاملة الحبشة للمسلمين مع مقارنة ذلك بالمعاملة الحسنة للمسلمين في أرتيريا الـــتي احتلـــتها إيطاليا، وذلك مقابل تأييد موسوليني لقضايا العرب في المشرق (سوريا ولبنان وفلـــسطين). وقد شنت بعض الجرائد في المشرق (مثل "البلاغ وغيرها) حملة ضد هذه المواقف الجديدة لشكيب أرسلان متهمة إياه بتقاضي الموال من روما لقاء ذلك.

للمزيد حول هذا أنظر: ظاهر محمد صكر الحسناوي، شكيب أرسلان- الدور السياسي الخفي، بيروت (رياض الريس للكتب والنشر) 2002، ص 164-171.

(5) يذكر أكرم زعيتر في يومياته كيف أنه حال سماعه للنبأ في 1937/3/13، عمد إلى كتابة مقالة عنـــيفة بعـــنوان "أيـــن أنت يا صلاح الدين؟ من هو حامي الإسلام؟ إن للإسلام ربا يحميه يا موســـوليني" نشرت صباح 1937/3/14 في جريدة "الدفاع". ويسرد زعيتر هنا كيف أن أحد رموز الحركة الوطنية الفلسطينية (أحمد حلمي باشا) لم يؤيده في ذلك اليوم بالنقد العنيف الموجه إلى موسوليني في المقالة المذكورة على اعتبار أنه يصب في صالح الإنجليز:

يومـــيات أكرم زعيتر- الحركة الوطنية الفلسطينية 1935-1939، بيروت (مؤسسة الدراسات الفلسطينية) 1980، ص 282-283.

(6) Arsh- Senkevic-Smirnova, Histori e shkurte, p. 179.

(7) المصدر السابق، ص 190، وللمزيد حول هذه المعاهدة:

J.C.Hurewitz, Diplomacy in the Near and Middle East- A Documentary Record: 1914-1956, voll. 2 Princeton-London (D.Van Nostrand) 1956, pp. 11-12;Vickers, The Albanians, P. 87

(8) Muin Cami, Lufta Clirimtare antiimperialiste e popullit shqiptar ne vitet 1918-1920, Tirane 1969, p. 60

(9) Arsh- Senkevic-Smirnova, Histori e Shkurte, p. 225

(10) في ســـنة 1927 كان عدد سكان ألبانيا 833519، ومن هؤلاء كان 563729 من المسلمين، و181051 من الأرثوذكس، و88739 من الكاثوليك:

T.Selenica, Shqiperia me 1927, Tirane 1928, pp. Cxli-Cxlvt.

(11) Univerziteti shtertror i Tiranes, Historia e popullit shqiptar II, ribotim i Prishtines 1979, p. 569.

(12) Petrit Ymeri, "Perpjekjet per italianizmin e fashistizimin e shkollve te mesme ne vitet 30 e qendresa kunder tyre". Studime historike, nr. 2, Tirane 1990, PP. 41-51

(13) Viran Koka, "Ideologia reaksionare e klerit ne vitet 30 te shekullit XX", Studime historike 3, Tirane 1968, PP. 65-66.

(14) Historia e popullit shqiptar II, PP. 631-362

(15) Ibid., 632

(16) Zani i Nalt, Shkurt 1936, PP. 38-41, tetor-nentor 1936, P. 315, Koka ideologjia, P. 75

(17) Ibid

(18) Historia e popullit shqiptar II, P. 659 ; Hubert Neuwirth, Qendrese dhe bashkepunim ne Shqiperi 1939-1944 e perktheu Afrim Kici, Tirane (IDK) 2006, p. 16.

(19) Hylli i Drites, 3-4, Shkoder 1939, P. 148

(20) Historia e Poupllit shqiptar I, p. 664

Neuwirth, Ibid., P. 16

(22) إزاء تململ وتذمر المقاصد المرسولي الأسقف نيغرس Nigris من هذا الوضع الجديد كتب نائب الملــك الجنرال جياكوموني إلى وزارة الخارجية الإيطالية في كانون الأول 1939 ليوضح هذه السياسة الجديدة: "الأسقف نيغرس لا يعبر اهتماماً إلى أن إيطاليا لا يمكن لها ولا يجب عليها أن تظهر في ألبانيا بمظهر حامية الكنيسة...".

Roberto Moroco dela Roka, Kombesia dhe feja ne Shqiperi 1920-1944, Tirane (Elena Gjika), 1994, P. 201.

(23) المرجع السابق، ص 200.

(24) في 19 نيـسان 1939 وزعــت الخارجية الإيطالية على بعثاقا الدبلوماسية البيان الذي أصدره المفــتي العــام د. شاباتي لكي تروجه بين المسلمين في البلدان المختلفة: "بصفتي رئيس الجماعة المسلمة الألبانية يسرني أن أؤكد أن كل المسلمين الألبانيين قد استقبلوا بحماس تحرير وطنهم من قبل إيطاليا الفاشية. ونحن نعرف أنه حيثما يرفرف العلم الإيطالي المثلث الألوان يعيش المسلمون بحــرية... وليبــيا أفضل مثال على ما أقوله. ولذلك نعبر بكل صدق عن إخلاصنا لملك ألبانيا الجديد فيكتور عمانوئيل الثالث، وعن اقتناعنا للدوتشي منقذ بلادنا".
وبعــد عشرة أيام أخرى (1939/5/1) نشرت الجريدة الإيطالية المعروفة "كوريري ديلاسيرا" مقابلة مع د. شاباتي امتدح فيها كثيراً موسوليني لأنه "أنقذ مسلمي الحبشة من الاضطهاد" ولأنه قبل بأن يكون "حاميا للإسلام في ليبيا": المرجع السابق، ص 208، 264.

(25) المرجع السابق، ص 200.

(26) Kultura Islame, nr. 12, Tirane Korik 1940.

(27) Kultura Islame, nr. 20-21, Tirane Pril-maj 1941.

(28) للمــزيد حــول ذلك أنظر دراستنا: جامع سنان باشا في بريزرن، مجلة "الفيصل" عدد 329، الرياض 2004، ص 66-73.

(29) للمــزيد حول هذه الحرب ونتيجتها المأساوية على الألبان المسلمين أنظر: محمد م. الأرناؤوط، "هل انتهت الحرب بين اليونان وألبانيا؟"، جريدة "الحياة".
"ألبان اليونان يتظاهرون ويطالبون باسترداد أملاكهم"، جريدة "الحياة" 2002/7/16م.

(30) في 1042/7/1 كــتب نائب الملك الجنرال جياكوموني إلى روما يقول عن د. شاباتي: "مع أنه

كان يرضيني بعمله في منصبه إلا لم يكن يتمتع في هذا الوسط الإسلامي بنفوذ ضروري كما أعتقد لمن يشغل هذا المنصب المهم" Roka, Kombesia dhe feja, P212

(31) Kultura Islame, nr. 8-9, Tirane 1942.

(32) Ibid.

(33) Inglizet kunder Islamit, Tirane p.d.

(34) Koka, Ideologjia , P. 75.

(35) Islami dhe Fashizmi, Tirane p.d.

(36) المرجع السابق، ص 10

(37) المرجع السابق، ص 10-11

(38) المرجع السابق، ص 11.

(39) المرجع السابق، ص 11.

(40) المرجع السابق، ص 11.

(41) المرجع السابق، ص 11.

(42) المرجع السابق، ص 11.

(43) المرجع السابق، ص 11-12

(44) المرجع السابق، ص 12

(45) المرجع السابق، ص 12.

(46) المرجع السابق، ص 12.

(47) المرجع السابق، ص 12-13.

(48) المرجع السابق، ص 13.

(49) المرجع السابق، ص 11.

(50) المرجع السابق، ص 13.

(51) المرجع السابق، ص 13.

(52) المرجع السابق، ص 14.

(53) المرجع السابق، ص 14.

(54) المرجع السابق، ص 14.

(55) المرجع السابق، ص 13.

تجربة المسلمين
تحت حكم الحزب الشيوعي

مع الاحتلال الإيطالي لألبانيا في 1939 أخذت المقاومة المسلحة تنتظم بالتدريج مع تبلور مواقف القوى السياسية في البلاد، التي توزعت من أقصى اليمين إلى أقصى اليسار، وخاصة بعد مرسوم 11 نيسان 1940 الذي منعت السلطات الإيطالية بموجبه المظاهرات والاجتماعات. وهكذا أخذت تتجمع في الجبال وحدات مسلحة تقوم بشن العمليات الخاطفة على جنود الاحتلال وخاصة في مرتفعات ماتي Mati وميرديتا Miredita[1].

ومن بين القوى السياسية الصاعدة كانت هناك ثماني مجموعات شيوعية متنافسة (ما بين مؤيدة للاتحاد السوفيتي ومعارضة له/تروتسكية) ظهرت في الثلاثينات ولكنها بقيت محدودة الانتشار والتأثير بسبب خلافاتها الأديولوجية. ومع الهجوم الألماني المباغت على الاتحاد السوفيتي في حزيران 1941 كلّف "الكومنترن" الحزب الشيوعي اليوغسلافي (تأسس في 1919) بإرسال وفد إلى ألبانيا المجاورة للاتصال بهذه المجموعات الشيوعية وتقديم المساعدة لها كي تتوحد في حزب واحد وتقود "حرب التحرير" في ألبانيا على نمط يوغسلافيا. وقد استجابت لهذه البادرة ثلاثة مجموعات ("مجموعة كورتشا" و"مجموعة شكودرا" و"مجموعة الشباب") اجتمعت في تيرانا في 8 تشرين الثاني 1941 وأسست "الحزب الشيوعي الألباني"[2].

وقد أعلن الحزب الشيوعي الجديد بهذه المناسبة عن برنامج واسع الأفق بهدف استقطاب أكبر تأييد له، إذ أنه ركّز على توحيد الشعب الألباني من كل الأديان والأفكار لتنظيم انتفاضة مسلحة ضد الاحتلال وتشكيل "حكومة ديموقراطية شعبية". وقد أدت العمليات المسلحة الأولى التي قام بها شباب الحزب إلى استقطاب

بعض المستقلين الذين كانوا يقودون تشكيلات مقاومة مسلحة في الجبال مثل مسلم بيزا M.Peza (الضابط السابق في الجيش الألباني) وغيره. وفي أيلول 1942 بادر الحزب الشيوعي إلى تشكيل "جبهة التحرير الوطني" الذي دخل في قيادتها مستقلون مثل عباس كوبي A.Kupi ومسلم بيزا وغيرهم[3].

ولكن مع ازدياد تأثير الحزب الشيوعي داخل "جبهة التحرير الوطني" بادرت الشخصيات القومية والليبرالية في تشرين الثاني 1942 إلى تشكيل تجمع سياسي عريض باسم "الجبهة القومية" برئاسة مدحت فراشري M.Frasheri الذي أخذ على عاتقه تنظيم مقاومة مسلحة للاحتلال والعمل لأجل ألبانيا جمهورية موحدة وديموقراطية وحرّة[4]. وكان من الواضح هنا أن الافتراق بين الطرفين كان على أساس قومي. فقد كان معظم إقليم كوسوفو بغالبيته الألبانية قد ضمّ إلى ألبانيا بعد انهيار يوغسلافيا، ولذلك فقد ركزت "الجبهة القومية" على العمل لأجل ألبانيا "موحدة وديموقراطية واحدة" بما يفهم من ذلك بقاء كوسوفو مع ألبانيا، بينما كان الحزب الشيوعي الألباني يؤجل هذا الموضوع إلى ما بعد الحرب تحت تأثير الحزب الشيوعي اليوغسلافي، الذي كان يأمل بأن تعود كوسوفو إلى يوغسلافيا من جديد[5].

ومع سقوط موسوليني في أيلول 1943 بادرت ألمانيا بسرعة إلى احتلال ألبانيا، حيث أعلنت "استقلال" ألبانيا عن إيطاليا. وقد دعي إلى الانعقاد "المجلس القومي" الذي أعلن في تشرين الأول 1943 عن تشكيل "مجلس وصاية" من أربعة أعضاء على نمط 1920 يمثلون الطوائف الاربعة (السنية والبكتاشية والارثوذكسية والكاثوليكية) إلى أن يتحدد نظام الحكم الجديد في ألبانيا، ومن ثم قام مجلس الوصاية بتعيين حكومة جديدة برئاسة رجب متروفيسا R.Mitrovica[6].

ويبدو أن تعاطف/تعاون بعض الشخصيات في "الجبهة القومية" مع الحكومة الجديدة بدأ يوسع من التعارض القائم بين الحزب الشيوعي الألباني والجبهة القومية، وخاصة بعد أن أعلن الحزب الشيوعي في أيلول 1943 أن مجالس "جبهة التحرير الوطنية" التي كان قد أقامها هي السلطة السياسية الوحيدة الشرعية في ألبانيا. وبالاستناد إلى هذا فقد أخذت تبرز مظاهر حرب أهلية بين الطرفين، وخاصة بعد

أن انشقت الشخصيات المؤيدة للملكية عن "جبهة التحرير الوطنية" وشكلت حزبها الخاص (حزب "الشرعية") في تشرين الثاني 1943، وبعد أن أخذت قوات الحزب الشيوعي/جبهة التحرير الوطنية تهاجم قوات "الجبهة القومية" وتلغي مجالسها التي أقامتها في بعض المناطق باعتبارها متعاونة مع الألمان(7). وفي الواقع لقد كان رئيس "الجبهة القومية" مدحت فراشري قد أصدر في 7 تشرين بياناً حول "تجميد" العمليات العسكرية ضد القوات الألمانية، ومع قيام قوات الحزب الشيوعي/جبهة التحرير الوطنية بالهجوم على قوات حزبه قررت قيادة "الجبهة القومية" الرد على ذلك بالسلاح، مما كان يعني انطلاق الحرب الأهلية في ألبانيا(8).

ومع تلقي قوات الحزب الشيوعي/جبهة التحرير الوطنية كميات كبيرة من الأسلحة والمعدات من الشرق والغرب (وبالتحديد من بريطانيا)، باعتبارها القوات الوحيدة التي تقاتل الجيش الألماني في ألبانيا، أخذ الوضع على الأرض يميل لصالحها(9). وهكذا فقد قررت قيادة الحزب الشيوعي الألباني في مؤتمر الحزب في 24 أيار 1944 تشكيل "مجلس التحرير الوطني المناهض للفاشية" الذي شكل بدوره "لجنة التحرير الوطنية المناهضة للفاشية" التي أعطيت لها مهام حكومة مؤقتة، وهو ما جعل الحزب الشيوعي يقترب أكثر من السيطرة على السلطة في ألبانيا(10).

ومع إنزال الحلفاء لقواتهم في النورماندي في مطلع حزيران 1944 واضطرار ألمانيا إلى سحب قواتها من البلقان، بدأت الجولة الأخيرة من الحرب الأهلية في صيف 1944 التي أخذت مظهر الصراع بين الجنوب التوسكي الذي يسيطر عليه الحزب الشيوعي وبين الشمال الغيغي الذي تنتشر فيه قوات "الجبهة القومية" وحزب "الشرعية". وقد استمرت المعارك بين الطرفين خلال حزيران وتموز وآب 1944 وانتهت إلى سيطرة قوات الحزب الشيوعي/جبهة التحرير الوطنية على معظم الشمال. وفي هذا الوضع انعقد الاجتماع الثاني ل"مجلس التحرير الوطني المناهض للفاشية" الذي أعلن في 27 تشرين الأول 1944 عن تشكيل حكومة مؤقتة برئاسة أنور خوجا E.Hoxha الأمين العام للحزب الشيوعي الألباني(11).

ويلاحظ هنا بالمقارنة مع بلدان أوروبا الشرقية، حيث شكلت الأحزاب الشيوعية تحالفات مع الأحزاب السياسية الأخرى وسلمت بمشاركة هذه الأحزاب

في السلطة ولو بشكل محدود، أن الحزب الشيوعي الألباني وصل إلى السلطة المطلقة دون أي اعتراف بحزب آخر في البلاد[12]، وهو ما سيؤثر بطبيعة الحال على تعاطيه مـــع المعارضة التي كانت تمثل في قاموسه "أعداء الشعب". وضمن هذه المعارضة كـــان رجال الدين من المسلمين خلال الحرب الأهلية1943-1944 أقرب بطبيعة الحـــال إلى "الجبهة القومية" وحزب "الشرعية" وانتهى الأمر هم، كما مع غيرهم، إلى الاعتقال والسجن والإعدام[13].

وبعـــد تـــشتيت المعارضة إما خارج البلاد أو في السجون صدر في أيلول 1945 "قانون الجمعية التأسيسية"، التي يفترض أن تضع الدستور الجديد للبلاد، ولكـــن القانون الذي ينظم الانتخابات للجمعية حصر عملياً الترشيح في قوائم "الجـــبهة الديموقـــراطية" (الـــواجهة الشكلية للحزب الشيوعي) بعد أن تم منع الأحزاب السياسية المعارضة (الجبهة القومية وحزب الشرعية). وفي هذا الوضع جـــاءت انتخابات كانون الأول 1945 لتتمخض عن سيطرة الحزب الشيوعي علـــى غالبية أعضاء "الجمعية التأسيسية"، وهي أول حالة من نوعها في أوروبا الشرقية[14].

ومـــع التئام الجمعية التأسيسية أعلنت ألبانيا "جمهورية شعبية" في 11 كانون الـــثاني 1946، كما تم في 16 آذار 1946 إقرار الدستور الجديد وجرى في 24 آذار 1946 التـــصويت لصالح الحكومة الجديدة برئاسة أنور خوجا بعد أن أعلنت عن بـــرنامجها في "بـــناء الاشتراكية" في ألبانيا. وفيما يتصل بالعلاقة بين الدين والدولة يلاحـــظ أن الدستور الجديد عبّر عن نوع من المرونة لأن الحزب الشيوعي كان لا يزال يواجه آنذاك (1946) معارضة مسلحة في بعض المناطق، ولذلك كان يريد أن يعـــزّز ســـلطته أولاً. وهكذا فقد نصّ البند(16) من الباب الأول على أن "حرية المعـــتقد والـــدين مكفـــولة لجميع الرعايا، والدين منفصل عن الدولة"، كما أن "للطوائف الدينية ملء الحرية في المسائل المتعلقة بمذهبها الديني وفي الممارسة العلنية لـــذلك المذهب". ونصّ البند نفسه على "منع استخدام الدين والمؤسسات الدينية لأغراض سياسية، وحظر المنظمات السياسية القائمة على الدين" مع إضافة جديدة ذات مغزى "ويمكن للدولة أن تساعد مادياً الطوائف الدينية"[15].

وفـيما يتعلق بالمؤسسات الدينية فقد بقيت العلاقة بينها وبين الدولة تعتمد علـى قانون 1929 إلى أن أصدر النظام الجديد في 26 تشرين الثاني 1949 القانون الجديد للمؤسسات الدينية. ومع أن هذا القانون جاء بالاستناد إلى الدستور إلا انه كـان يؤشـر إلى تبرير تدخل الدولة حيث ورد فيه "مبدأ عدم التدخل في شوون الدين لا يجب أن يفسر بأن الدين خارج الدولة أو انه دولة داخل دولة"[16].

وبالاسـتناد إلى ذلـك فقد وسعت المادة (12) من القانون مهام المؤسسات الدينية بحيث أصبحت تشمل حضّ المومنين على الإخلاص للحزب والدولة، على حين أنها وضعت المنشورات والكتب الدينية تحت رقابة الدولة. ومن ناحية أخرى فقـد أكـد القانـون علـى استقلالية المؤسسات الدينية، وهو ما كان يمنع هذه المؤسسات من إقامة علاقات مباشرة مع مؤسسات مماثلة لها في العالم أو أن تكون إقامة مثل هذه العلاقات بواسطة الدولة فقط. وفي هذا الإطار أيضاً منع تأسيس أية فروع في ألبانيا لمؤسسات دينية مركزها في الخارج، وهو ما رتب الإعلان عن منع ما هو موجود فعلاً. والمهم في هذا القانون أنه أعطى الحق الحصري للدولة أن تقرّ وتنصب رجال الدين في مراكزهم، حيث أصبح من حق الدولة رفض أي شخص تختاره المؤسسة الدينية مما يعني ترشيح شخص آخر للمنصب المطلوب[17].

ومع صدور هذا القانون تم تشكيل لجنة جديدة باسم "لجنة الشوون الدينية" الـتي أصبحت تتبع رئاسة الحكومة، والتي كلف مهام تطبيق هذا القانون وتنسيق العلاقة مع المؤسسات الدينية.

وبالاسـتناد إلى القانون الجديد قامت "الجماعة المسلمة الالبانية" KMSH في مطلـع 1950 بوضع قانون أساسي جديد ينظم عملها في ضوء الظروف الجديدة، وهو ما أقر بمرسوم في 4 أيار 1950. ويلاحظ في هذا القانون الأساسي أن الجماعة أصـبحت تضم تحت مظلتها خمس طرق صوفية كانت منتشرة في ألبانيا (القادرية والخلوتـية والسعدية والرفاعية والتيجانية)، بينما بقيت البكتاشية مستقلة ووضعت لنفسها أيضاً في مطلع 1950 قانون أساسي صودق عليه أيضاً في 4 أيار 1950[18].

وعلـى الـرغم مـن تحديات هذه التجربة الجديدة إلا أن "الجماعة المسلمة الالبانـية" استطاعت خلال الخمسينات أن تحافظ على نشاطها وخاصة فيما يتعلق

بتأمين الأئمة والخطباء والوعاظ مع استمرار المدرسة الشرعية في عملها بتيرانا، وتأهيل المزيد من المساجد للصلاة. ولكن خلال هذه الفترة انقطعت أهم صلة لمسلمي ألبانيا مع العالم الإسلامي ألا وهو الحج حيث أصبحت العلاقات مع الخارج محصورة في السفر ضمن الوفود الرسمية لإعطاء صورة إيجابية عن وضع الدين في ألبانيا[19].

إلا أن هذا الوضع، على الرغم مما فيه من تحديات وصعوبات لم يستمر طويلاً بل أنه أخذ يضيق أكثر على المسلمين نتيجة للتطورات التي طرأت على النظام الحاكم في ألبانيا بعد نزاعه مع الاتحاد السوفيتي وتحوله نحو الصين الشعبية. فقادة ألبانيا لم يرحبوا بنقد الستالينية وفضح أخطائها في الاتحاد السوفيتي، ومن ذلك موقفها من الدين الذي انعكس على المسلمين بشكل خاص[20]، حيث تحول هذا الموقف إلى إنزاع أديولوجي حاد في 1960. ونتيجة لهذا النزاع أيد قادة الحزب الشيوعي الألباني موقف الصين الشعبية حيث تحول هذا الموقف إلى نزاع أديولوجي حاد في 1960. ونتيجة لهذا النزاع أيد قادة الحزب الشيوعي الألباني موقف الصين الشعبية، مما تمخض هذا عن تقارب وثيق وتبني للخط الصيني في السياسة الداخلية والخارجية لألبانيا[21].

وفيما يتعلق بالسياسة الداخلية يلاحظ أن الموقف من الدين أخذ يتحدر بالتدريج لصالح الخط الصيني المتشدد الذي كان يمثله ماوتسي تونغ ويبتعد عن الخط السوفيتي "التحريفي" الذي كان يمثله نيكيتيا خروتشوف. ويبدو هذا الموقف الجديد بوضوح ابتداءً من 1963، حيث صدر مرسوم جديد يتضمن تعديلات على قانون 1949 حول المؤسسات الدينية. وقد أعطى هذا القانون الحكومة حقوقاً مطلقة تشتمل على الاعتراف بالمؤسسات الدينية وعلى سحب الاعتراف بالمؤسسات الدينية أو إلغاء وجودها بعبارة أخرى[22].

ومع هذا المرسوم أخذت تمارس ضغوط جديدة على المؤسسات الدينية لكي تضطر من تلقاء نفسها إلى تجميد عملها وحتى إغلاق بعض المعابد/الجوامع. وقد بدأت الضغوط بتخفيض كبير للمساعدات التي كانت تقدمها الدولة للمؤسسات الدينية. وهكذا نجد أن المساعدة المقدمة من الدولة لـ"الجماعة المسلمة الألبانية"

تناقصت في 1965 فجأة إلى 2,8 مليون ليك ألباني بعد أن كانت 12 مليون ليك في مطلع الخمسينات[23]. ومن ناحية أخرى لم يعد يسمح بالآذان خمس مرات في اليوم كما هي العادة بل أصبح يقتصر على آذان الجمعة والعيدين. وفي هذا الإطار كان من أهم الإجراءات الجديدة في 1965 إغلاق المدرسة الشرعية في تيرانا التي كانت المركز التعليمي الوحيد لتخريج ما يحتاجه المسلمون من أئمة وخطباء ووعاظ بعد أن منعت الدولة الطلاب من السفر إلى الخارج للدراسة، وتبع ذلك تجميع الكتب الدينية ومنع "الدعاية الدينية". وقد وصلت الضغوط الجديدة إلى حد إرغام بعض الشيوخ على التشكيك في المعتقدات الدينية والترويج للخطة الخمسية في الجوامع[24].

ومع اندفاع الثورة الثقافية في الصين، وما صاحبها هناك من ممارسات غير مسبوقة في البلدان الاشتراكية ضد رجال الدين[25]، يلاحظ أن الموقف الرسمي إزاء الدين كان يتصاعد بسرعة. وهكذا نشرت في آذار 1966 "الرسالة المفتوحة" لقيادة الحزب الشيوعي الألباني، التي حرضت الشباب بشكل صريح على مظاهر الدين. وبالاستناد إلى ذلك أخذ كوادر وشباب الحزب الشيوعي يندفعون "من تلقاء أنفسهم" (كما كان يقال) ليستفزوا رجال الدين ويخربوا بعض الجوامع ويغلقوا بعضها الآخر، وخاصة في الريف، بينما لم تسلم سوى بعض الجوامع ذات القيمة السياسية. وهكذا لم يعد في ألبانيا في مطلع 1967 سوى سبع جوامع فقط بعد أن كانت بالمئات في بداية الحكم الشيوعي[26].

وفي ذلك الوقت (شباط 1967) خرج زعيم الحزب الشيوعي الألباني أنور خوجا عن صمته إزاء ما يحدث ليصب مزيداً من الزيت على النار، وليثير أكثر اندفاع الشباب فيما يقومون به عندما صرح أن "الدين كان دائما عدوا تقليدياً لتطور وتقدم ألبانيا و لم يقم في أي وقت بحماية المصالح القومية"[27]. ومع هذا الموقف التحريضي اندفع الشباب في "الثورة الثقافية" إلى أقصى حد، حيث قضوا على كل مظاهر الدين سواء بإغلاق ما تبقى من جوامع أو بإلزام رجال الدين البقاء في بيوتهم أو الذهاب إلى معسكرات العمل. وقد مهدت كل هذه الممارسات "العفوية" المجال أمام المرسوم الشهير الذي عرف باسم "مرسوم منع الدين" الذي

صدر في 13 تشرين الأول 1967 والذي لا يتضمن سوى عدة أسطر تفيد بسحب اعتـــراف الدولـــة بالمؤســـسات الدينـــية الأربعـــة الموجودة (السنية والبكتاشية والأرثوذكسية والكاثوليكية) التي كانت تعترف بها في السابق[28]. وفي هذا السياق الجديد أصبح أنور خوجا يركز هجومه على الأديان من منطلق طبقي وقومي ألباني على اعتبار أن "كل الأديان التي توجد لدينا جلبت إلى ألبانيا من المحتلين وخدمت مصالح الطبقات الحاكمة التي استغلت البلاد"[29].

ومـــع هذا المرسوم أصبح كل وجود/مظهر للدين غير قانوني، إذ أغلقت كل الجوامع والتكايا والكنائس وصودرت كل ممتلكاتها، كما وتم تشتيت رجال الدين ما بين معسكرات العمل والسجون والإقامة الجبرية. ونظراً لأن هذا كان يتعارض مـــن حـــيث الـــشكل مع الدستور الموجود، الذي كان يقرّ بحرية الدين وممارسة الـــشعائر، فقد أصدر "مجلس الشعب" في 28 كانون الأول 1976 الدستور الجديد الذي حمل تغييرات ذات دلالة بالنسبة للدين.

وهكذا فقد نصّت المادة (37) من الباب الأول على أن "الدولة لا تعترف بأية ديانـــة، وهـــي تـــؤيد الدعاية الإلحادية من أجل تثقيف الجماهير بالمفهوم المادي العلمي"[30]. ويلاحظ هنا أن الحرص على "اجتثاث" الدين يبدو في البنود الأخرى التي تتعلق بالمجتمع، وبالتحديد التعليم والعائلة وغيرها. فقد نصت المادة (33) على أن "التعلـــيم مـــتاح للجميع بالمجان وهو مبني على نظرية الماركسية اللينينية"[31]. ويلاحظ في المادة (49) نوع من التناقض. فالدولة (التي يقوم فكرها على الماركسية اللينينية كما تنص المادة 3) "تحيط الزواج والعائلة بالرعاية والحماية"، ولكنها توكل للـــوالدين "مسؤولية تنشئة الأولاد وتثقيفهم شيوعيا"[32]. ومن ناحية أخرى فقد حظرت المادة (55) "تكوين أي نوع من المنظمات الفاشية والدينية" أي أنها جعلت ما هو ديني يماثل ما هو فاشي، كما حظرت "الدعاية الفاشية والمعادية للديموقراطية والدينية"[33].

ولتكريس هذا الوضع على الأرض جاء القانون الجنائي الجديد لعام 1977 في المـــادة (55) ليـــشمل "الأنشطة الدينية" ضمن الجنايات التي يعاقب عليها القانون بالإعدام[34]. وفي هذا الإطار تم التركيز على كبار رجال الدين، حيث انه كان من

المأمول أنه مع انقضاء أجل هؤلاء يفقد الشباب ما يذكرهم بالماضي. وفي الوقت الذي كانت فيه الدعاية الرسمية تتباهى بأن ألبانيا "أول دولة ملحدة" فإن العزلة الشديدة التي فرضها النظام الحاكم جعلت الجوانب السلبية لهذه التجربة الصعبة للمسلمين في ألبانيا لا تصل إلى العالم الخارجي إلا فيما ندر(35).

ومع أن وفاة أنور خوجا في 1985 أدت إلى نوع من الانفتاح الحذر على العالم في عهد خلفه رامز عليا R.Alija، بما في ذلك الجزائر ومصر وسوريا وتركيا(36)، إلا أن التغيير الحقيقي لم يبدأ إلا مع تفاقم الأوضاع في أوروبا الشرقية والثورات الديموقراطية التي أنهت احتكار الحزب الشيوعي. وفيما يتعلق بألبانيا فقد جاءت المفاجأة من شكودرا عاصمة الشمال (المركز القوي للإسلام السني)، حيث شهدت أول بادرة لتحدي مرسوم 1967 (مرسوم منع الدين) واسترداد الدين من السلطة. فقد بادر الشيخ صبري كوتشي S.Koci، الذي كان قد خرج من السجن في 1986 بعد أن قضى حوالي عشرين سنة(37)، إلى فتح الجامع الوحيد الذي بقي في شكودرا نظراً لقيمته التاريخية (جامع الرصاص) في 16 تشرين الثاني 1990 وأداء أول صلاة للجمعة مع نفر قليل من المصلين. وقد أعقب ذلك بعد عدة شهور انتخاب الشيخ كوتشي رئيساً لـ "الجماعة المسلمة الألبانية" التي استعادت بسرعة دورها السابق وأخذت تفتح وترمّم الجوامع القليلة التي بقيت بعد 1967 ومنها جامع أدهم بك في العاصمة تيرانا(38).

وقد شهدت جامعة تيرانا في مطلع كانون الأول 1990 مظاهرات عنيفة ضد النظام طالبت لاول مرة بالتعددية السياسية. وبعد عدة أيام(12/12/1990) تم تأسيس "الحزب الديموقراطي" كأول حزب معارض ثم تتالى تأسيس الاحزاب الاخرى (الحزب الجمهوري، الحزب الفلاحي، حزب البيئة الخ) ليطلق بذلك عمليا التعددية السياسية، وهو ما كان يعني إنهاء احتكار الحزب الشيوعي للحياة السياسية في البلاد(39).

ومع هذه التطورات فازت المعارضة برئاسة الحزب الديموقراطي في انتخابات آذار 1992، التي أدت إلى انتخاب صالح بريشا S.Berisha أول رئيس غير شيوعي لألبانيا منذ 1944. وقد بادر البرلمان الجديد إلى إصدار عدة قوانين منها "قانون

حقوق الإنسان" الذي يضمن الحريات الأساسية ومنها بطبيعة الحال حق الإنسان في الإيمان وفي ممارسة شعائره بحرية. وفي خطوة ذات دلالة بالغة للتخلص من الماضي لم يتورع الرئيس بريشا بعد عدة أشهر من انتخابه (آب 1992) إلى المشاركة في احتفال تدشين جامع جديد في قرية كلوبتشيتش تبرع ببنائه أحد أبناء القرية الذي هاجر إلى الولايات المتحدة في 1950. وبعد شهر واحد (أيلول 1992) كان عدد الجوامع التي فتحت من جديد قد وصل عددها إلى مئة جامع في كل أنحاء ألبانيا[40].

ولا شك أن هذا الإقبال على فتح الجوامع واسترداد الرموز/المنشآت الدينية بهذه السرعة كان أحد مظاهر "الاندفاع المضاد" نحو الدين الذي كان يريد أن يعوض ما فات. ولكن تجربة الديموقراطية الجديدة، التي أصيبت بنكسة قوية في 1997، حملت لدورها تحديات جديدة للمسلمين.

(1) للمزيد حول ذلك أنظر:

Miranda Vickers, The Albanians - A modern History, London-New York (I.B. Tauris) 1995, PP. 143-145.

(2) للمزيد حول بدايات الحركة الشيوعية في ألبانيا أنظر المرجع السابق، ص 145-146.

وتجدر الإشارة إلى أن التاريخ الرسمي للحزب الشيوعي الألباني كان يضخم باستمرار دور مجموعة كورتشا Korca التي كان ينتمي إليها أنور خوجا زعيم الحزب اللاحق، وذلك على حساب المجموعات والشخصيات الأخرى:

Historia e Shqiperise III, Tirane (Instituti I histories) 1924, PP. 419-420.

(3) Vickers, The Albanians, PP. 147-148

(4) المرجع السابق، ص 149-150.

(5) د. محمد م. الأرناؤوط، كوسوفو/كوسوفا 1989-1999، اربد/عمّان (مؤسسة حمادة-دار الشروق) 2000، ص 45-53.

(6) Vickers,TheAlbanians, PP. 151152;Roka,Kombesia, P. 241

(7) Hysni Myzira (ed.), Historia e Shqiperise dhe e shqiptareve, Prizren 2001, P. 306.

(8) المرجع السابق، ص 306.

(9) بدأت لندن تراقب الوضع في ألبانيا منذ 1940 وشكلت لذلك وحدة خاصة في المخابرات SOE. وفي ربيع 1943 أرسلت بعثة عسكرية بريطانية إلى ألبانيا بواسطة "قيادة الحلفاء المشتركة في المتوسط" لتزود كل من يقاتل القوات الإيطالية/الألمانية بالسلاح والمعدات، ووصل عدد الضباط البريطانيين العاملين في ألبانيا إلى حوالي خمسين ضابطاً في أواخر 1944. وكانت البعثة العسكرية البريطانية لا تهتم بايديولوجية من يقاتل القوات الإيطالية/الألمانية بل بقدرته ومغاليته في القتال التي كانت تنعكس على الأسلحة والمعدات التي تقدم له.

وبالاستناد إلى مذكرات الضابط دارل أوكلاي - هيل، الذي عمل في البعثة البريطانية في ألبانيا، فإن هذا الانقلاب في الموقف لصالح الحزب الشيوعي في صيف 1944 جاء مفاجئاً حتى للندن. ومن المفارقات أن لندن أعادت تجنيد أوكلاي هيل مع بداية الحرب البادرة لتقويض حكم الحزب الشيوعي في ألبانيا التي كانت قد ساهمت بقوة في وصوله للسلطة:

An Englishman in Albania-Memories of a British Officer 1929-1955, London (The Center for Albanian Studies) 2002.

وأنظر عرضنا لهذا الكتاب في العربية: "خبرة" بريطانيا في البلقان، جريدة "الرأي" عمّان 2003/2/7م.

(10) كان من الملاحظ أن معظم المشاركين في هذا المؤتمر كانوا من ألبانيا الجنوبية وأقلية منهم جاءت من ألبانيا الوسطى بينما كانت ألبانيا الشمالية غير ممثلة في هذا المؤتمر، مما كان يؤشر بدوره إلى طابع الحكم الجديد الذي أصبح يعكس سيطرة أبناء الجنوب على السلطة:

Myziri, Historia e Shqiperise, P. 308.

(11) أنور خوجا (1908-1985) ولد في جيروكاسترا Gjirokastra جنوب ألبانيا لأب معلم. وقد تخرج من الليسيه الفرنسية في مدينة كورتشا المجاورة ثم حصل على بعثة من الدولة للدراسة في جامعة مونبلييه. وفي فرنسا اختلط مع بعض المثقفين الألبانيين المعارضين والمنفيين وتحول إلى اليسار. وفي 1936 عاد إلى ألبانيا دون أن يكمل دراسته ليعلم اللغة الفرنسية في المدرسة التي تخرج منها في كورتشا. وهناك انضم إلى "مجموعة كورتشا الشيوعية" وأسس لها فرعاً عندما انتقل للإقامة في تيرانا في 1940.

للمزيد عنه أنظر:

Elez Biberaj, Albania-A Socialist Maverick, Boulder (Westview Press) 1990, PP. 16-17.

(12) Myziri, Historie e Shqiperise, P. 321

(13) خلال الحرب العالمية الثانية كان رجال الدين الكاثوليك بكاملهم في الصف المعارض للحزب الشيوعي الالباني ولـ "حرب التحرير الشعبية" التي يقودها، بينما كان رجال الدين المسلمون والارثوذكس ينقسمون بين مؤيد ومعارض. ولذلك يفسر فاتوس لوبونيا تشدد أنور خوجا تجاه الكنيسة الكاثوليكية، بالمقارنة مع الجماعة المسلمة والكنيسة الارثوذكسية، هذا الموقف للرجال الدين الكاثوليك بالاضافة الى أسباب أخرى (ارتباطهم هرميا بمركز عالمي موجود في الغرب الذي كان يعتبر العدو اللدود للانظمة الشيوعية):

Fatos Lubonja, Peisazhi fetar pluralist I Shqiperise, AIM dossiers, p. 4

(14) Myziri, Historia e Shqiperise, P. 323

(15) للمزيد أنظر دراستنا: الدين والمسألة الدينية في ألبانيا، مجلة "العربي" عدد 239، الكويت 1978، ص 133.

(16) Ajet Shahu, "Massedheniet e shtetit komunist me fene islame ne Shqiperi 1945-1967", in Feja, kultura dhe tradita islame nder shqiptaret", Prishtine 1995, P. 511.

(17) المرجع السابق، ص 511، وانظر أيضاً:

Stavro Skendi (edit). Albania, New York (Praeger) 1958, PP. 27,349.

(18) المرجع السابق، ص 513.

وللمزيد حول انتشار هذه الطرق الصوفية بين الألبان أنظر دراستنا: من الأدب الألباني مع مقدمة في الصلات الأدبية الألبانية العربية، مجلة "التراث العربي"، عدد 3، دمشق تشرين الأول 1980.

(19) انظر على سبيل المثال الصورة المثالية التي يقدمها د. جورج حنا عن وضع المسلمين في ألبانيا، التي يكذب بها "من يروجون أن في تلك الدنيا مات الاسلام واستعبد المسلمون":

الدكتور جورج حنا، ألبانيا بلاد النسور، بيروت (دار الثقافة) 1960، ص 41-42 و85

(20) للمزيد حول ممارسات الستالينية ضد المسلمين في الاتحاد السوفيتي أنظر:

ألكسندر بينغس- شانتال لوميرسيه كيلكجاي، المسلمون المنسيون في الاتحاد السوفيتي، ترجمة عبد القادر ضللي، بيروت (دار الفكر المعاصر) 1989، ص 54-55.

(21) Biberaj, Albania, PP. 23-25.

(22) Shahu, Merredhent e Shtetit, P. 513.

(23) المرجع السابق، ص 513.

(24) المرجع السابق، ص 513-514.

(25) للمزيد حول ذلك انظر: فهمي هويدي، الإسلام في الصين، الكويت (سلسلة عالم المعرفة) 1981، ص 141-151.

(26) Shahu, Marredheniet e shtetit, P. 514.

(27) المرجع السابق، ص 514.

(28) Biberaj, Albania, P. 25.

وأنظر نص المرسوم في: الدين والمسألة الدينية في ألبانيا، ص 133.

(29) Enis Sulstarova, Ligjirimi Nacionalist ne shgiperi, Tirane, (Autori) 2003, p. 72.

(30) دستور جمهورية ألبانيا الاشتراكية، القاهرة (دار الفكر العربي) 1978، ص 19.

(31) المصدر السابق، ص 18.

(32) المصدر السابق، ص 22.

(33) المصدر السابق، ص 23.

(34) Elira Cela, "Albanian Muslims, Human Rights and Relation with the Islamic World" in G.Nonneman- T.Niblock, Muslim Communities in the New Europe, London (Ithaca) 1996, P. 139.

(35) Biberaj, Albania, P. 25 يلاحظ أنه في الكتب القليلة الصادرة في العربية عن ألبانيا، والتي كانت بطابع دعائي للنظام الموجود، لم يتم التطرق بالمرة إلى هذا الموضوع وكأنه غير موجود أو كأنه لا يعني القراء العرب:

حسين شهبون، ألبانيا دولة بلا ديون، القاهرة (د.ن) 1989.

(36) كنت بالصدفة في إجازة في اللاذقية في صيف 1987 حين جاء أول وفد رياضي كبير من ألبانيا للمشاركة في دورة الألعاب المتوسطية، وكان الاختلاط مع أعضاء الوفد يعطي انطباعاً بأنهم من أصحاب الكهف، حيث كانت هذه أول مناسبة يخرجون معها من ألبانيا إلى سوريا عبر تركيا مما جعلهم يتعرفون بالفعل على عالم آخر.

للمزيد حول سياسة الانفتاح في ألبانيا خلال عهد عليا أنظر:

Biberaj, Albania, PP. 90-105

(37) صبري كورنشي ولد في 1921 في قرية قرب مدينة ليبراجد. وأخذ الإجازة في العلوم الشرعية على يد العلامة المعروف في مدينة شكودرا الشيخ محمد بكاشي. عين إماماً لأحد الجوامع في شكودرا ثم مفتياً في مدينة كافاي. في 2003 قدم استقالته من رئاسة "جماعة مسلمي ألبانيا"، ولكنه في انتخابات آذار 2004م نُصّب رئيساً فخرياً. توفي في 19 حزيران 2004م.

(38) للمزيد حول هذا الجامع وأهميته في تاريخ العاصمة أنظر مقالنا: تيرانا المدينة التي نشأت حول جامع ونسبت بالخطأ إلى طهران، مجلة "الجيل" مجلد 14، عدد 10، باريس 1993م.

(39) - Elez Bibaraj, "Albania at the Crossroads", Problems of Communism, Sep-dec. 1991, Pp. 5-6

(40) Mirand a Vickers-James Pettifer, Shqiperia nga amarkia te nje identiteti balkanik, perktheu xhevat liosh, Tirane (Toena) 1998, P. 100.

هــذا الكتاب "ألبانيا من الفوضى إلى الهوية البلقانية" صدر في الأصل في لندن بالإنجليزية ويعتبر مرجعاً جيداً عن ألبانيا خلال فترة الانتقال من الشيوعية إلى الديموقراطية:

Miranda Vickers-Janes Pettifer, Albania-From Anarchy to a Balkan Identity, London 1997.



تحديات الديمقراطية الجديدة

كان الانطباع العام أن الشيوعية هي التحدي الأكبر للمسلمين في ألبانيا، حيث كانت التجربة مريرة أكثر من غيرها بالمقارنة مع الدول المجاورة في أوروبا الشرقية. ولذلك فقد أثارت الإشارات الأولى للتغيير الكبير القادم على الطريق في أوروبا الشرقية الكثير من الحماس لدى المسلمين للديمقراطية المتخيلة، التي كانت تعني قبل كل شيء التخلص من حكم الحزب الواحد/الشيوعي وحق التعبير عن الرأي والدين والسفر بحرية إلخ. ومع نهاية احتكار الحزب الشيوعي للسلطة والحقيقة شهدت ألبانيا كغيرها من بلدان أوروبا الشرقية ظاهرة "العودة إلى الدين"، مع أن هذه الظاهرة كانت أشد وأعمق في ألبانيا نظراً إلى "منع" الدين بمرسوم منذ 1967. ومع الحماس الذي انفجر في الشهور الأولى لم يتوقع أحد بطبيعة الحال أن تكون للديمقراطية الجديدة تحدياتها أيضاً وخاصة للمسلمين، الذين اعتقدوا أن مشاكلهم قد انتهت بسقوط حكم الحزب الشيوعي. فقد كان الحزب الشيوعي خلال حكمه المعادي للدين "يساوي" بين الأديان في الوقت نفسه، أي أنه لم يكن يفضل ديناً على دين ولم يطلب من المسلمين أو من غيرهم أن يرتدوا عن دينهم ليعتنقوا ديناً آخر، وهو التحدي الجديد الذي واجه المسلمين في بداية الديمقراطية الجديدة.

وكانت مدينة شكودرا Shkodra في شمال ألبانيا، ذات العراقة التاريخية والمكانة الدينية المهمة سواء للمسلمين أو الكاثوليك، التي اختارتها السلطة الشيوعية لتقيم فيها "متحف الإلحاد" الذي لم يكن له مثيل[1]، قد شهدت أول تحد علني للسلطة الشيوعية. فقد بادر الشيخ صبري كوتشي S. Koci (1921-2004)، الذي كان قد خرج من السجن في 1986 بعد أن قضى فيه أكثر من 20 سنة، إلى فتح "جامع الرصاص" في المدينة، وهو الوحيد الذي بقي من أكثر من ثلاثين جامعاً

قبل 1967، حيث أعلن الأذان لأول مرة لصلاة الجمعة التي تمت وسط حشد كبير في 16 تـــشرين الثاني/نوفمبر 1990[2]. وفي اليوم ذاته عقد اجتماع في الجامع تقرّر فـــيه إحـــياء "الجماعة المسلمة الألبانية" حيث تشكلت هيئة مؤقتة برئاسة كوتشي تـــضم عـــشرين عـــضواً. وفي اليوم التالي تقدم كوتشي بطلب إلى وزارة العدل للحصول على ترخيص رسمي، التي وافقت على ذلك في 1991/1/23 تحت ضغط تطور الأحداث.

فبعد أسبوعين على ذلك "الاختراق" أعلن في مطلع كانون الأول 1990 عن تأســـيس أول حـــزب معـــارض (الحزب الديمقراطي) الذي أخذ يستقطب تأييد المـــسلمين وغيرهـــم لما كان يعد به من حريات، وكان ذلك بمثابة كرة الثلج التي أخـــذت تـــضخم بسرعة مع تشكل أحزاب أخرى (الحزب الجمهوري، الحزب الفلاحي إلخ) لتسقط في طريقها احتكار الحزب الشيوعي للسلطة[3].

وهكـــذا فقد عقد في 14 شباط 1991 في "قصر الثقافة" بقلب تيرانا (الذي كـــان مخصـــصاً فقط للمناسبات الحزبية) الاجتماع التأسيسي العلني لـــ "الجماعة المسلمة الألبانية"، الذي شارك فيه ممثلون للمسلمين من كل أرجاء ألبانيا وأقر فيه القانـــون الأساســـي وجرى فيه انتخاب هيئة إدارية جديدة برئاسة كوتشي الذي أصـــبح يلقب أيضاً بـــ "مفتي ألبانيا". وبعد عدة شهور جاء موسم الحج ليعكس هذا التطور الجديد حيث انطلق في صيف 1991 أول فوج للحجاج الألبان مؤلف من 165 حاجاً وعلى رأسهم الشيخ كوتشي، الذي كان نفسه يحج لأول مرة. وفي نهايـــة العـــام كانت قد افتتحت ثلاث مدارس دينية، في تيرانا وشكودرا وكافايا Kavaia، وبدأت الاستعدادات لإصدار أول جريدة ناطقة باسم "الجماعة المسلمة الألبانـــية"، الـــتي صدر العدد الأول منها في 10 كانون الثاني 1992 باسم "النور الإسلامي" Drita Islame[4].

وفي ذلـــك الوقت بادر بعض المثقفين مثل شوكت ندروتشي وبارذيل فيتسو وباشـــكيم غازيدده وبدري بيليكو وغيرهم الى تأسيس "رابطة المثقفين المسلمين" التي أخذت على عاتقها تنوير المسلمين بالاسلام بعد أن انقطعت صلتهم بالاسلام تمامـــا خـــلال أربعـــة عقود تقريبا. وقد تميز الاجتماع التأسيسي بوجود تيارين

متضاربين، يقول الاول انه لا علاقة للرابطة بالسياسة بينما يرى الثاني ان الرابطة لا يمكـــن أن تكون غير مكترثة بالشيوعية التي كانت لاتزال في السلطة. وقد انتخب رئيـــسا للـــرابطة باشكيم غازي دده الاستاذ في كلية العلوم الطبيعية بجامعة تيرانا، الذي كان يمثل الرأي الثاني. إلا انه بعد عدة شهور فقط (حزيران 1992) استدعاه الرئيس الجديد صالح بريشا ليعينه على رأس جهاز الامن القومي الجديد الذي أريد منه أن يقوم مقام جهاز الأمن سيء السمعة خلال الحكم الشيوعي/سيغوريمي[5]، وتولى رئاسة الرابطة بدلا منه بدري بيليكو الأستاذ في كلية الطب[6].

ويمكـــن القول أن عام 1992 قد شهد ما يمكن وصفه بـــ "انبعاث الإسلام" الذي أخذ مظاهر مختلفة تزامنت مع التغير السياسي الذي حصل في ربيع ذلك العام (انـــتخابات آذار 1992) والذي وصل بموجبه إلى الحكم أول رئيس غير شيوعي (صالح بريشا) منذ 1945.

ففـــي آذار 1992 تجمـــع آلاف المـــسلمين في "جامع الرصاص" بشكودرا للاحـــتفال بليلة القدر في تعبير قوي عن هذا الانبعاث الجديد للإسلام. وفي الشهر اللاحق (نيسان 1992) افتتح في شكودرا الجامع الآخر (جامع القراء) بحضور وفد ســـعودي. وفي الواقـــع لقد شهدت سنة 1992 بالذات ما يمكن وصفه بـــ "فورة الجوامع" التي كانت تبنى إما بمساعدة الدياسبورا الألبانية التي انفتحت أمامها أبواب ألبانيا بعد عزلة طويلة أو بمساعدة الهيئات الخيرية الإسلامية التي أخذت تتدفق على ألبانيا لتقديم مساعدات مختلفة والقيام بالدعوة. وكان مما له دلالة كبيرة أن يشارك الـــرئيس الجديد المنتخب صالح بريشا في افتتاح جامع جديد في بلدة كلوبتشيشت Klopcisht خلال آب 1992. ولم يأت أيلول 1992 حتى كان قد فتح أو بني في ألبانيا حوالي مئة جامع من أصل 1200 كانت موجودة قبل 1967[7].

وقـــد شـــهد أواخر هذا العام (تشرين الأول 1992) وصول وفد من البنك الإســـلامي للتنمية برئاسة المدير العام أحمد محمد مكي، الذي التقى الرئيس بريشا ونقل له رغبة البنك في الاستثمار في مختلف المجالات (الزراعة والنقل والتعليم إلخ). وبهـــذه المناسبة فقد نقل مكي للرئيس بريشا المزايا التي يمكن أن تحصل عليها ألبانيا بالانـــضمام إلى مـــنظمة المؤتمر الإسلامي. وفي الواقع لقد كانت تلك فترة إحباط

الألبانيــة مــن عزوف الغرب على الاستثمار في ألبانيا التي كانت تعيش آنذاك على المــساعدات الإغاثية وتنتظر باهتمام أي برنامج للاستثمار، ولذلك فقد أخذ يبرز شــعار "نحــو أوروبــا أو الإسلام" ليعبّر عن هذا الترقب أو التردد بين الخيارين الكــبيرين. وفي مثل هذا الوضع قرر الرئيس بريشا بشكل مفاجئ في كانون الأول 1992 انضمام ألبانيا إلى "منظمة المؤتمر الإسلامي"، دون أن يطرح ذلك للنقاش في البرلمان.

وقد أثار هذا القرار معارضة وزير الخارجية ألفرد سرتشي A. Sereqi الذي ينتمــي إلى الأقلــية الكاثوليكــية، ومن ثم معارضة الحزب الاشتراكي (الشيوعي الــسابق) على اعتبار أن هذا القرار سيؤدي إلى ربط ألبانيا بشكل وثيق مع العالم الإسلامي[8].

وقــد تميّز عام 1993 بمزيد من الحضور العربي الإسلامي في ألبانيا. ففي ربيع 1993 بــدأ "المشروع الخيري الإسلامي العالمي ICPI" بتمويل عدة مشاريع، كما أنشأت مجموعة "ماك" MAK الكويتية مركزاً تعليمياً في كافايا وأخذت تبني فندقاً كــبيراً في تيرانا، وأنجزت مجموعة من الخبراء المصريين ترميم جامع قديم في تيرانا، الــتي أخذت تظهر فيها لأول مرة بعض النساء بــ "الزي الإسلامي". ومع تزايد هــذا الحضور العربي الإسلامي، وتصاعد الأصوات المعارضة لــ "انــزلاق" ألبانيا نحــو العــالم الإسلامي، أخذ الرئيس بريشا في نهاية 1993 يعبر عن بعض الحذر. وهكذا فقد أوضح في لقاء معه خلال كانون الأول 1993 أنه ينحدر من أسرة "لها تقالــيد مسلمة قوية" ولكنه أكد أيضاً على أن ألبانيا "ستبقى دائماً بلداً علمانياً". وفي مواجهة الاعتراضات على "انــزلاق" ألبانيا نحو العالم الإسلامي رفض بريشا هذه الرؤية الأحادية وقال أنه يفضل أن تلعب ألبانيا دور الجسر بين أوروبا والعالم الإسلامي[9].

وفي الواقع أن الاعتراضات على "انــزلاق" ألبانيا نحو العالم الإسلامي كانت تــأتي كردة فعل لما يوجد من طيف فكري سياسي متنوع يعتبر أن مصير/مستقبل ألبانيا مرتبط بالغرب وليس بالشرق، وأن هذه هي "اللحظة التاريخية" لعودة ألبانيا إلى أوروبــا/الغــرب بعــد أن تحررت من الحكم الشيوعي الذي فصلها عن بقية

أوروبا، ولذلك يجب ألا تسمح للإسلام ثانية أن يشكل حاجزاً بينها وبين أوروبا بعد أن قام بذلك خلال الحكم العثماني الطويل. وفي هذا السياق أصبح التلميح يتحول إلى تصريح بالقول أن عودة ألبانيا إلى الأصول الأوروبية المشتركة تعني فيما تعني عودتهم إلى "دين الأجداد" إلخ. ويلاحظ هنا أن هذه الأفكار والمواقف قد أخذت تبرز بشكل متصاعد منذ بداية 1992 الذي شهد كما رأينا "انبعاث الإسلام" ووصول بريشا إلى رئاسة الجمهورية الذي كان وراء انضمام ألبانيا إلى "منظمة المؤتمر الإسلامي""[10].

وكان الروائي الألباني المعروف إسماعيل كاداريه أول من عبّر بصراحة عن هذه الأفكار والمواقف التي أخذت تفرز المثقفين والمعنيين إلى مؤيد ومعارض. فبعد مقالة مطولة له في جريدة "الفيغارو" الفرنسية في آذار 1992 قال فيها أن الألبان "يدخلون في عداد الشعوب التي عانت حقاً من الإسلام والشيوعية" حيث أنهم خسروا أوروبا مرتين (مع الفتح العثماني ومع وصول الحزب الشيوعي إلى الحكم)، صعّد كاداريه من موقفه من الإسلام في ألبانيا ليصل إلى تحميل المسلمين الباقين ذنوب آبائهم وأجدادهم الذين اعتنقوا هذا الدين قبل عدة قرون. وهكذا فقد أصبح كاداريه يعتبر أن الإسلام في الثقافة الألبانية "مجرد حادث عابر" وعلى أن "ألبانيا يجب أن تتحرر من هذا الحادث كما تحررت إسبانيا بعد ثمانية قرون"، وعلى أنه "في ما يتعلق بالإسلام يجب (على الألبان) أن يشعروا بالذنب ويجب أن يصححوا هذا الخطأ بأسرع ما يمكن" لأن "إسلامهم كان تعاوناً وتنازلاً للمحتل التركي. وفي المقابل دعا كاداريه إلى "العودة إلى الجذور" و"طالما أن الشعب الألباني كان كاثوليكياً فإن الأصولية الكاثوليكية ستكون منطقية أكثر ومقبولة أكثر[11].

وقد أثارت أفكار ومواقف كاداريه رد فعل تمثلت في مقالات وكراسات طيلة 1992-1994، وربما أدت إلى عكس ما أراده كاداريه بتحريك مشاعر جديدة عند المثقفين المسلمين الذين أخذوا يردون بكتاباتهم على كاداريه ويدافعون عن الإسلام[12]. وما أن هدأ النقاش في 1994 حتى تجدد مرة أخرى في مطلع 1995 مع مقالات النائب والكاتب السياسي المعروف عبدي باليتا A.Baleta الذي

كـــان قد انشق عن "الحزب الديموقراطي" وأسس "حزب النهوض القومي" الذي أخـــذت الجـــريدة الناطقة باسمه "اليمين" تعبر عن الخط القومي الألباني المدافع عن الإســـلام باعتباره من مكونات الهوية الألبانية. وهكذا فقد رد باليتا على كاداريه حين كتب يقول أن "اعتناق الإسلام ليس حادثاً عرضياً بل كان أمراً مهماً نتيجة ظـــروف تاريخية وخلف نتائج راسخة دينية وأنثولوجية وقومية، حيث أن الإسلام أصـــبح سمـــة داخلـــية مميزة للتشكيل النفسي للألبان المسلمين وللهوية لكل الأمة الألبانـــية"[13]. ومـــن ناحـــية أخرى كان باليتا يرد على الكاتب نشأت توزاي N. Tozaj الـــذي نشر مقالة في "صوت الشعب" (جريدة الحزب الشيوعي ثم الحزب الاشـــتراكي) بعنوان "ألبانيا مخزن عتاد إسلامي" يعظم فيها "الخطر الإسلامي" في ألبانـــيا. وفي سلسلة مقالاته التي نشرها بعنوان "ألبانيا ليست جزيرة وليست مخزن عتاد إسلامي بل حديقة للانسجام الديني" ركز فيها على أن الألبان اعتنقوا الإسلام برغبتهم لمقاومة الذوبان في البوتقة السلافية واليونانية، وأن دعوة المسلمين للارتداد عن دينهم إنما هي ضد الوحدة القومية، كما وانتقد تضخيم "الخطر الإسلامي" في ألبانيا لخدمة أجندة سياسية[14].

وقـــد تجدد النقاش حول هذا الموضوع في 1996 مع وصول كتاب كاداريه الجديد "من كانون إلى كانون" الذي يذكر فيه كاداريه أنه اقترح على آخر رئيس شيوعي لألبانيا (رامز عليا) في شباط 1990 أن يفتح الجوامع المغلقة، ومع استغراب الـــرئيس لهذا الاقتراح كان رد كاداريه "مع مرور الوقت سينكمش الدين المتأخر (الإســـلام) الـــذي جاء مع العثمانيين حتى يحل محله الدين المسيحي لينطبق المثل الشعبي: الخير قد يلد من الشر". وقد ردت "الجماعة الإسلامية الألبانية" بعنف على كاداريـــه من خلال جريدتها "النور الإسلامي" وأعربت عن استغرابها في أن يقوم شخص ككاداريه بصب الزيت على النار عوضاً عن أن يساهم في ترسيخ التآخي الديني بين الأديان في ألبانيا[15].

وفي الوقت نفسه بدأ بعض المثقفين المسيحيين بتصعيد الخوف من الإسلام ليـــصل إلى خطر وجود "أصولية إسلامية" في ألبانيا على سيرورة الاندماج في أوروبا. وهكذا خلال أيلول 1996 شن الفنان الألباني المعروف ماكس فيلو M. Vilo

في جـــريدة اتحاد الكتاب "دريتا" هجوماً على الإسلام وعلى العرب باعتبارهم حملـــة هـــذا الدين. وقد ركز فيلو في هذا المقال على أن المسيحية دين أوروبي بيـــنما الإســـلام ديـــن آسيوي لا ينتج سوى التخلف، وعبّر عن خشيته من "الأصـــولية الإسلامية" الجديدة في البلاد التي تهدد انتماء ألبانيا إلى أوروبا. وقد أثـــار فـــيلو ككاداريـــه موجة جديدة من المشاعر والردود التي دافعت عن أن الإســـلام لا يشكل حاجزاً في وجه الأوروبة، أو أمام اندماج ألبانيا في أوروبا بالمفهوم السياسي والحضاري[16].

ولكـــن هـــذا التحدي الجديد لمشاعر المسلمين الذي لم يكن مألوفاً في ألبانيا (اعتبار الإسلام كحاجز في وجه الأوروبة والتلميح/التصريح للارتداد عن الإسلام لأجـــل الأوروبة) لم يعد مجرد "نقاش" بين المثقفين بل أصبح أمراً واقعاً نتيجة تدفق عـــشرات الجماعات التبشيرية المسيحية من الولايات المتحدة وأوروبا الغربية، التي كانـــت تعتـــبر ألبانيا "تربة خصبة" بسبب أزمتها الروحية (نتيجة لمرسوم 1967)، وأزمتها الاقتصادية الاجتماعية الطاحنة بعد 1990. وهكذا تدفقت على ألبانيا منذ 1991 جماعـــات دينـــية تبـــشر بعقائد لم يكن الألبان يسمعون عنها أو يعرفون بوجـــودها مثل الأنجليون والمعمدانيون والمرمون وشهود يهوه وغيرها من الولايات المتحدة وأوروبا الغربية. وقد عمل أفراد هذه الجماعات على توزيع الكتب الدينية المتـــرجمة إلى الألبانية، وعلى توزيع الأغذية والأدوية والألبسة، كما وتولوا بعض بـــيوت الأيتام. وقد تميز أعضاء هذه الجماعات بتعلم الألبانية بسرعة والعيش مع الألبان في أصعب الظروف (دون ماء وكهرباء وتدفئة) لجذب أكبر عدد منهم إلى صفوفهم. وقد بدا هؤلاء يعملون بحماس كما لو أنهم "طليعة حملة صليبية جديدة لأجل المسيحية"[17].

وهكـــذا مع "تساهل" أو "تجاهل" الحكومة الديموقراطية الاولى، التي لم يكن لـــديها مـــا تعملـــه في الواقع مع هذا "الغزو" المدعوم من الدول الأوروبية المانحة للمـــساعدات الـــتي أصبحت ألبانيا تعيش عليها، وصل عدد الجمعيات التبشيرية المـــسيحية في تيرانـــا العاصمة الى 120 جمعية، بينما لم يزد عدد الجمعيات الخيرية الاسلامية الوافدة من الخارج عن 25 جمعية[18].

وهكـــذا بعد عدة سنوات نشرت الصحافة الالبانية خلال صيف 1995 أولى المعطيات التي تبين ما يتغير في البلاد نتيجة لوجود هذه الجماعات الدينية الجديدة. فقد كشف سكرتير "المجلس البهائي الالباني" عن أن عدد أعضاء هذه الطائفة (التي لم تكـــن معـــروفة بالمرة) قد وصل الى 14 ألف عضو، بينما أقر سكرتير "الرابطة الانجيلـــية الالبانـــية" (التي تأسست في 1992 وكانت تضم في اطارها 23 كنيسة وجماعـــة انجيلية) أن عدد المنضوين لها وصل الى حوالي عشرة آلاف. ولكن خارج هذه الرابطة وجدت جماعات انجيلية أخرى مثل كنيسة "كلمة الحياة"، التي امتدت بـــسرعة لتؤسس مراكز لها في 22 مدينة وقرية ألبانية. أما جماعة "شهود يهوه" التي تأســـست أيضا في 1992 فقد كانت الاقل جذبا للالبان حيث وصل أعضاؤها الى حوالي المئة آنذاك[19].

ولكن التحدي الاكبر أمام الالبان كان في "العالم الحر" الذي حرموا منه حوالي نصف قرن من الزمن، وبالتحديد في دول الجوار (ايطاليا واليونان) حيث تدفق مئات الألـــوف من الألبان للبحث عن أي عمل هناك يساعدون به أسرهم في ألبانيا. وعلى حين أن الجمعيات التبشيرية في ايطاليا كانت تستقبل هؤلاء الوافدين الباحثين عن عمل وتساعدهم على ذلك وتستقطب بعضهم إلى صفوفها بطبيعة الحال، كانت الظروف في الـــيونان (حـــيث وصل عدد الوافدين إلى حوالي 300 ألف ألباني) أقرب إلى روح القـــرون الوســـطى. فقـــد أرغـــم هناك الألبان على تغيير أسماءهم الإسلامية بأسماء ارثوذكسية والتظاهر باعتناق الارثوذكسية للحصول على عمل والحفاظ عليه. وعلى حـــين أن بعضهم عمد الى ذلك بشكل ظاهري في البداية الا أن استمرار هذا الوضع، والتخوف من الفصل من العمل، جعل هؤلاء يعتادون على هويتهم الجديدة[20].

وقد لفت أحد مسؤولي وزارة الخارجية الألبانية (أسعد مفتاري) نظر زملائه الأوروبـــيين في اجتماع لجنة تابعة للمجلس الأوروبي في سترسبورغ إلى ما يحدث للألـــبان في اليونان خلال 1995، على اعتبار انه يتناقض مع البند (9) من الاتفاقية الأوروبـــية لحقـــوق الإنسان والحريات الأساسية. ولكن هذا المسؤول أدرك من صـــمت زملائه في الاجتماع على ما يحدث للألبان في اليونان أن اليونان وايطاليا تقومان بدورهما نيابة عن الأوروبيين الآخرين[21].

وليس من المستغرب في هذه الظروف أن يستجيب بعض الألبان المسلمين، وخاصة من الشباب، إلى الضغوط والإغراءات لتغيير دينهم. فقد كان متوسط العمر في ألبانيا آنذاك 28 سنة فقط، أي أن معظم الألبان قد ولدوا ونشأوا بعد 1967 في نظام أراد أن يمحي الدين تماماً من وعيهم، ولذلك فقد كان معظم الألبان يسمعون عن الدين بشكل عام، وعن هذه العقائد الجديدة بالذات، لأول مرة. ومن ناحية أخرى فقد كانت تلك السنوات تمثل الفترة الانتقالية الصعبة التي عانت فيها ألبانيا من نقص حاد في الإنتاج الزراعي والاستهلاكي، ولذلك فقد كان الاعتماد الرئيسي على المساعدات الإنسانية من الحكومات الأوروبية والمنظمات غير الحكومية (الدينية وغيره) التي كانت تقدم للألبان ما هم بأمس الحاجة إليه[22].

ومن ناحية أخرى فقد كانت الدولة في فراغ أو انتقال دستوري/قانوني من نظام شيوعي إلى نظام ديمقراطي، حيث أن تنظيم عمل هذه المجموعات وتقنين "الارتداد" (بالمفهوم الإسلامي) كان يحتاج إلى عدة سنوات.

فقد أقرّ البرلمان الجديد الذي التأم بعد أول انتخابات تعددية (شباط 1991) مشروع دستور مؤقت إلى أن يتم الاتفاق على دستور دائم للبلاد يأخذ بعين الاعتبار المتغيرات المتسارعة. وبعد الانتخابات المبكرة في آذار 1992، التي فازت فيها المعارضة الديمقراطية أُقرت بعض القوانين المستعجلة كالقانون المتعلق بحقوق الإنسان الذي يضمن حرية الدين والاعتقاد والتعبير عن الرأي إلخ. ومن ناحية أخرى فقد بدأ العمل بعد هذه الانتخابات على وضع دستور جديد للبلاد. وقد استعانت الحكومة الديمقراطية الأولى بخبراء قانون من الولايات المتحدة لوضع مشروع دستور جديد، إلا أنه صمّم ليعطي سلطة كبيرة للرئيس (صالح بريشا) على حساب البرلمان مما أدى إلى بروز معارضة كبيرة له (55%) في الاستفتاء الذي جرى في تشرين الثاني 1994[23].

ومع ذلك فقد انتهى الانتعاش الاقتصادي خلال 1992-1996، الذي صاحبه انتعاش واضح للإسلام في ألبانيا، إلى انهيار اقتصادي مفاجئ في نهاية 1996 نتيجة لانهيار شركات توظيف الأموال الوهمية. وكانت هذه الشركات الجديدة بالنسبة لأوروبا الشرقية قد ورطت حوالي نصف السكان بعد أن رفعت الفائدة على

الأمـــوال المقدمـــة من الأفراد من 20%-30% الى 70%. ومع هذا الانهيار المدير، الذي قضى على أحلام الثراء السريع عند نصف السكان، عرف الحزب الاشتراكي (وريـــث الحزب الشيوعي) كيف يستثير مشاعر السخط ويدعو الألبان إلى التمرد علـــى الحكومة. وقد أدى هذا "التمرد" في الجنوب (قاعدة الحزب الاشتراكي) إلى الهجـــوم على ثكنات الجيش والاستيلاء على مخازن السلاح حتى أصبحت حوالي مليون قطعة سلاح في يد الأفراد وفي السوق للبيع والشراء. وفي مثل هذه الظروف عقـــدت الانـــتخابات الـــبرلمانية المبكرة في حزيران 1997، التي فاز فيها الحزب الاشـــتراكي وتمكن نتيجة لذلك من العودة إلى الحكم. ومع كثرة الخروقات التي شـــابت هـــذه الانتخابات إلا أن اعتراف المجلس الأوروبي بها دفع ويدفع البعض بالاستناد إلى "نظرية المؤامرة" إلى اعتبار ان الهدف الحقيقي لهذا الانهيار الاقتصادي المدبـــر كـــان عرقلة الانتعاش الاقتصادي الذي كان يصاحبه انتعاش الإسلام في ألبانيا، حيث كانت تتزايد أعداد الشباب الذين يقبلون على الإسلام[24].

ويعـــتمد أصحاب هذا الرأي على ما حدث لاحقا في ألبانيا بعد أن استعاد الحزب الاشتراكي السلطة في صيف 1997. ففي 1998 بدأت الحملة في الصحافة اليسارية ضد "الأصولية الإسلامية" التي تحولت إلى فزاعة مما جعل من الصعب على الجمعـــيات الإسلامية تلقي المساعدات من الخارج، كما انه أدت إلى اعتقال بعض العـــاملين في هذه الجمعيات. ومن ناحية أخرى فقد عمدت الحكومة الجديدة على تحجـــيم الطابع المسلم لألبانيا والألبان، بما في ذلك تجميد عضوية ألبانيا في منظمة المؤتمـــر الإسلامي، وشجعت الآراء القائلة بأن المسلمين في ألبانيا أصبحوا يشكلون 50% فقط من السكان في الوقت الذي كانت نسبتهم 75%[25].

وفي هذه الظروف تم اقرار الدستور الجديد 1998 الذي جاء نتيجة للتطورات المتلاحقة خلال 1996-1997.. ويلاحظ في هذا الدستور أن البنود الخاصة بالدين قـــد اعـــتمدت على ما كان موجوداً في السابق (قبل 1967) وعلى ما هو جديد يأخذ بعين الاعتبار المستجدات ومنها الحق في اختيار أو تغيير الدين. وهكذا نصت المـــادة (10) على أنه "في جمهورية ألبانيا لا يوجد دين رسمي" و"الدولة محايدة في مـــسائل الاعـــتقاد والضمير وتضمن حرية التعبير عنها في الحياة العامة"، كما وأن

"الدولة تعترف بالمساواة بين الجماعات الدينية". أما المادة (24) التي تتعلق بالحقوق الشخصية والحريات فقد نصت على أن "كل شخص حر في اختيار أو تغيير الدين أو الاعتقاد، والتعبير عن ذلك بشكل فردي أو جماعي في الحياة الخاصة أو العامة"[26].

ومع هذا الأساس الدستوري للديموقراطية الجديدة كان على المسلمين وقيادتهم (الجماعة المسلمة الألبانية) أن يتكيفوا مع الواقع الجديد/المستقبل القادم على اعتبار أنهم أصبحوا جزءا من العالم الحر أو الديموقراطي الذي يضمن حرية الأفراد في أن يؤمنوا أو لا يؤمنوا وفي أن يعتنقوا أي دين وفي أن يغيروا هذا الدين وقتما يشاؤون. وفي مثل هذا الوضع أصبح على المؤسسة التي تمثل المسلمين أمام الدولة وترعى شؤونهم (الجماعة المسلمة الألبانية) أن تهتم أكثر بالمؤمنين لديها وأن تركز أكثر في نشاطها على القيم الايجابية الجاذبة سواء للحفاظ على المسلمين الموجودين لديها أو لجذب مسلمين جدد، وليس على العقوبة الموعودة لـ "الردة" فقط التي لم يعد بالإمكان تطبيقها في ألبانيا الديموقراطية[27].

وهكذا بعد عدة سنوات فقط من الديموقراطية الجديدة أصبح في وسع الكتاب المسلمين، الذين طالما انتظروا الديموقراطية للتخلص من كابوس الحكم الشمولي، أن يتحدثوا عن صورتين مختلفتين للواقع/المستقبل:

1 - الصورة الوردية/المتفائلة، حيث أنه مع قدوم الديموقراطية كسب الالبان كغيرهم من الشعوب الحقوق الاساسية التي تشمل الحق في الايمان والحق في اختيار أي دين.

2 - الصورة القاتمة/المتشائمة، حيث أنه مع قدوم وانتشار الجماعات الدينية الجديدة والمتنافسة فيما بينها (سواء المسيحية أو الاسلامية)أصبح الوضع الجديد يهدد الهوية الفردية القومية والدينية والتسامح الديني الذي كان يضرب به المثل في ألبانيا[28].

(1) في الألبانية مثل شعبي يقول "ما لا يوجد في العالم يوجد في شكودرا"، وهذا العنوان لدينا مقالة تجمع بين الوصف والشعر للكاتب الكوسوفي رامز كلمندي الذي زار هذا المتحف الأول والوحيد من نوعه في العالم الذي افتتح في 1973، والذي كانت تتصدره مقولة ماركس "الدين أفيون الشعوب":

Ramiz Kelmendi, "C'nuk ka bota ka Shkodra", Rilindja (Prishtine) 1-2. 1. 1970.

(2) حول الشيخ صبري كوتشي والدلالة الكبيرة لهذا اليوم لدينا ذكريات وشهادات المشاركين فيه وعلى رأسهم الشيخ صبري:

Faik Luli- Islam Dizdari, Ne Kujtim te brezave, Tirane, 1996.

(3) Peter Bartl, Shqiperia nga mesjeta deri sot, perktheu Sh. Brestovci, Tirane (Drita), 1999, p252.

(4) كان من ضمن الهيئة الجديدة الاستاذ في جامعة تيرانا د. شوكت ندروتشي والشيخ اسماعيل موتشا، الذي انتخب رئيسا للجماعة بعد وفاة الشيخ صبري كوتشي في آذار 2004.
ويروي د. ندروتشي في ذكرياته عن تلك الايام كيف انه لم يكن لدى "الجماعة" أي مقر ولذلك فقد قدم بيته وما فيه (الهاتف والالة الطابعة الخ) ليكون مقر "الجماعة"، حيث جاءت الوفود الاولى من العالم الخارجي: Luli- Dizdari, Ne kujtim te brezave, P. 50

(5) يعترف غازي دده في لقاء نادر مؤخرا، بعد أن عزل وغادر ألبانيا في 1996، أن ماحرضهم على تأسيس الرابطة آنذاك ان الكثيرين صاروا يدعون العلم بالإسلام ويستغلون بذلك اهتمام وإقبال الناس على الإسلام بعد أن حرموا منه أكثر من ثلاثة عقود. ومن ناحية أخرى يعترف غازي دده انه لم يحضر سوى الاجتماع التأسيسي الذي انتخب فيه رئيسا للرابطة لانه انشغل بعد ذلك بعمله الجديد:

Gazidede: ja agjentet qe organizuan '97, Shekulli, Tirane 27.10.2006.

(6) في لقاء مع د. ييليكو، الذي يعتبر اسما معروفا في مجال الطب على مستوى ألبانيا، خلال صيف 1996، أكد فيه على أهمية ما حققته الرابطة في جمع نخبة من المثقفين في مختلف المجالات (أطباء ومهندسون وفنانون ومؤرخون وصحفيون الخ) في شبكة منظمة تغطي كل ألبانيا: Tolerena fetare ne Shqiperi i ka sherbyer mbrotjes se atdheut dhe luftes kunder asimilimit, Hena e re, Shkup 13.06.1996, Pp. 6-7

(7) Miranda Vickers-James Pettifer, Albania from Anarchy to a Balkan Identity. London 1997, P. 101

(8) المرجع السابق، ص 105

(9) المرجع السابق، ص 108

(10) يضع الكاتب المخضرم فاتوس لوبونيا في تحليل دقيق للوضع الديني في ألبانيا بعد 1990 هذا الموقف في سياقه مقابل الموقف الآخر المعارض له:
"في هذا الاطار بدا هناك موقفان راديكاليان متعارضان: كان هناك موقف يرى أن منع أنور

خــوحا للــدين في ألبانيا هو من نوع الشر الذي يولد الخير، حيث يمكن الآن لكل الألبان أن يعودوا إلى دين الأجداد/المسيحية. أما الموقف الآخر المتأثر بالأحداث في كوسوفو فكان يرى أن الهوية الدينية الإسلامية للألبان كانت عاملا مهما للحفاظ عليهم من الذوبان في البوتقة السلافية الارثوذكسية":

Fatos Lubonja, Peisazhi fetar pluralist i Shqiperise, AIM dossiers, p. 5.

(11) Ismail Kadare, "Cette Albanie qui frapse a la porte de l'Europe", L'Figaro 19 Mars 1992.

(12) كــنموذج علــى ذلك لدينا كتيب "تأملات في الإسلام" للدكتور حسين تشوباني، الأستاذ في جامعة تيرانا، الذي صدر في 1993:

Dr.Hysen Cobani, Refleksione ne Islam, Tirane 1993

(12) B.Caculi, "Nje lajthitje e Kadarese", Drita islame No. 19, Tirane tetor 1996, Pp. 1, 4.

وللمــزيد عن ذلك انظر مقالتنا: كاداريه والإسلام، مجلة "الجيل" عدد 8، بيروت 1997، ص 37-34.

(13) A. Balela, "Shqiperia as ishull as depo municioni islamik, por kopsht i harmonise fetare", E Djathta, Tirane 20.1. 1995.

(14) Abdi Baleta, Perballje me islamofobine, Tirane (Rimekembja), 2006, pp. 60-61.

(15) V.Islami, "Historiani Maks Velo historian i paatestuar", Drata islame No. 19, Tirane tetor 1996, Pp. 1, 3.

(16) Vickers-Pettifer, P. 115

(17) Tedi Shehu, 50 years in an atheistic dungon, Impact International, vol. 30, no. 9, September 2000.

(18) Ibid.

(19) نشرت هذه المعطيات في مقالة تحليلية بعنوان "الطوائف تجتاح ألبانيا" في المجلة الاسبوعية المعروفة "أكس" وأعادت نشرها الجريدة "الهلال" لمكدونية بتاريخ 1995/7/1، وهي التي اعتمدنا عليها هنا:

Albana Kasapi, "Sektet pushtojne Shqiperine", Hena e re, Shkup 1.07.1995, P. 20

(20) Shehu, Op.Cit.

(21) Esat Myftari, Proselitizmi nder shqiptaret dhe skemat politike, Impakti nderkombetar Online, 22.1.2006.

(22) تذكــر مجلة "أكس" الأسبوعية في مقالتها المذكورة(انظر الهامش 17)أن أوائل المبشرين وصلوا من السويد والنرويج مع المساعدات والأناجيل في إطار برنامج "إنعاش ألبانيا"، الذي تحول إلى منسق للأنشطة الإنسانية والتبشيرية في ألبانيا وأصبح يضم في إطاره 62 منظمة دينية:

Albana Kasapi, Op.Cit., P. 20

(23) Vickers-Pettifer, P. 261.

(24) Shehu, Op.Cit.

(25) Ibid.

(26) Kushtetuta e Shqiperise, Tirane 1998, P. 10.

(27) للمزيد حول ذلك انظر مقالنا:الإسلام لدى الأمة الألبانية يقف في تقاطع طرق، جريدة "الحياة" 2006/10/21م

(28) Besim Muhamedi, "Epidimia e sekteve dogmatike", Hena e re, Shkup 15.09.1995, P. 12



شمس الدين سامي فراشري (1850 – 1904)
منظّر الحركة القومية الألبانية



عبد فراشري (1839 – 1892) إلى اليمين
عضو البرلمان العثماني الأول ورئيس "اللجنة المركزية
للدفاع عن الحقوق القومية الألبانية" في استنبول
ومحمد فريوني (1842 – 1895) عضو اللجنة



باشكو فاسا (1825 – 1892)
في لباسه الرسمي كمتصرف جبل لبنان



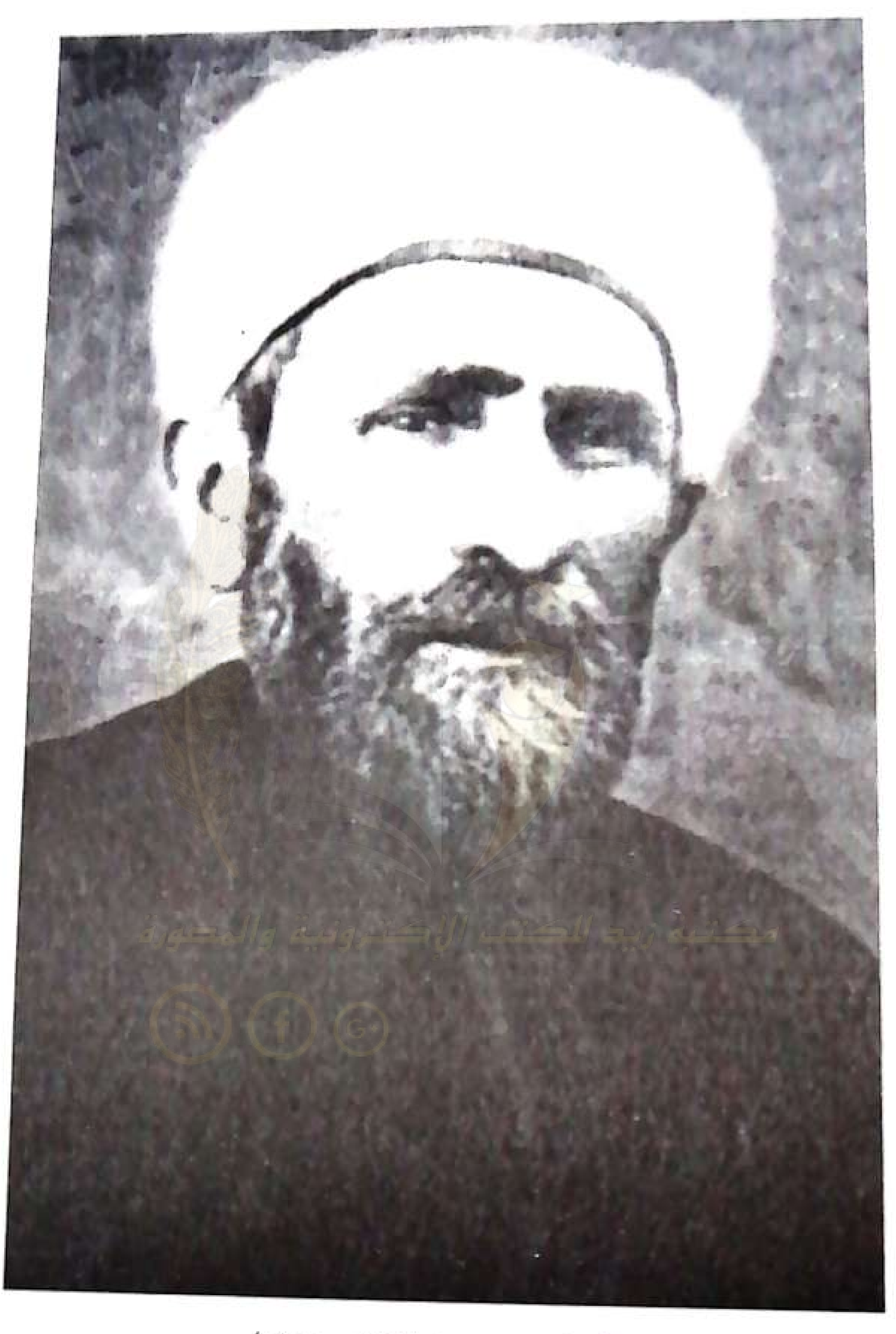
حسن تحسين (1811 - 1881)
عضو "جمعية استنبول" وأول رئيس لجامعة استنبول
(لوحة للفنان الألباني م. فوشكاتي)



اسماعيل كمال (1844 – 1919)

رئيس أول حكومة ألبانية

بعد إعلان الاستقلال الألباني عن الدولة العثمانية



الشيخ وهبي ديبرا (1867 – 1937)

رئيس مجلس الشيوخ لألبانيا بعد الاستقلال

والمفتي العام لألبانيا 1912 – 1929



أحمد زوغو (1895 – 1961)

رئيس حكومة 1922 – 1924 ورئيس جمهورية 1925 – 1928

وملك ألبانيا 1928 – 1939



الحافظ علي كورتشا (1867 – 1956)

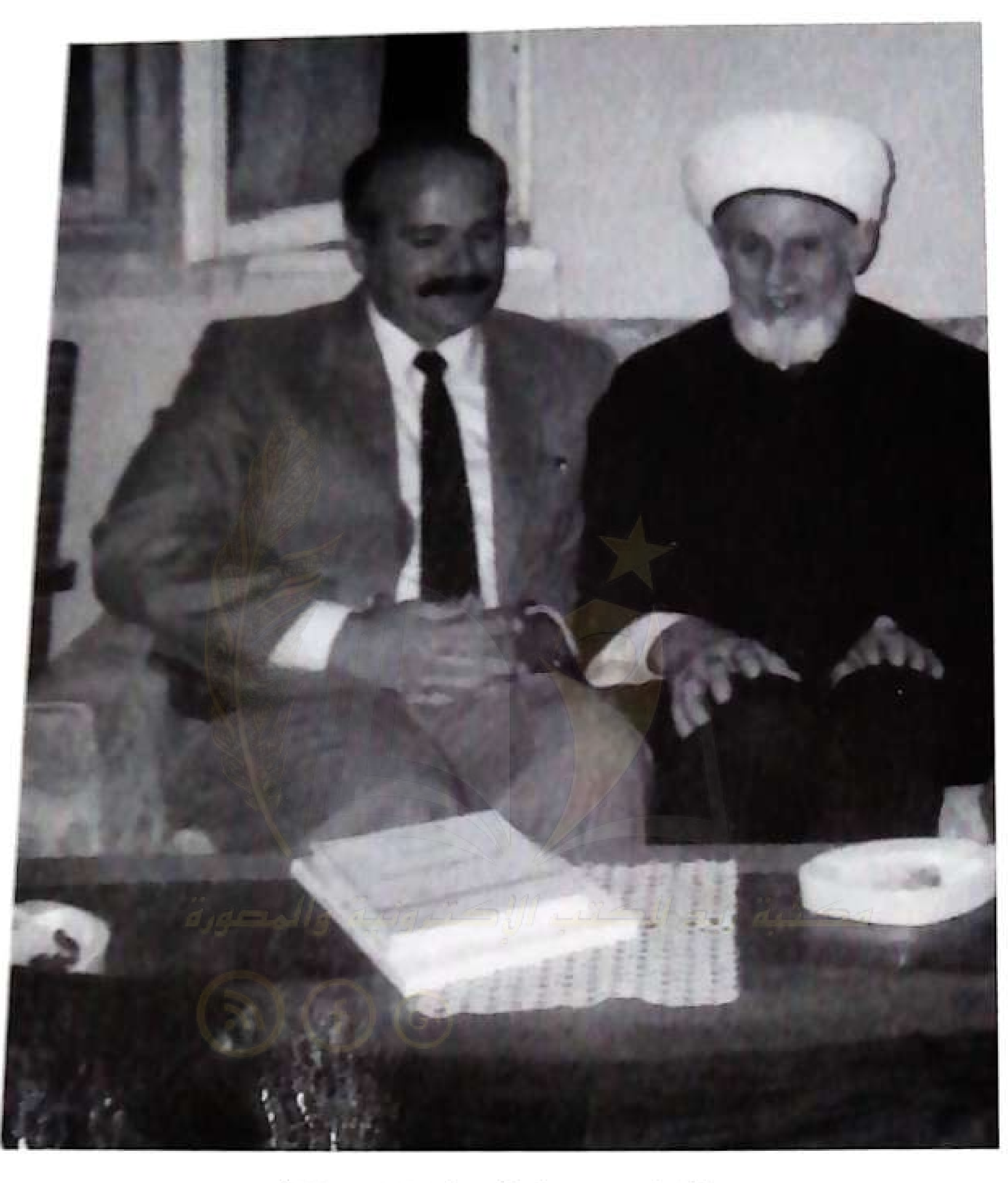


مهدي فراشري (1874 – 1963)

في لباسه الرسمي كمتصرف القدس في 1911



أنور خوجا (1908 – 1985)
زعيم الحزب الشيوعي الألباني



الشيخ صبري كوتشي (1921 – 2004)
رئيس "الجماعة المسلمة الألبانية"
مع المؤلف خلال نيسان 1993

كتب أخرى للمؤلف عن البلقان:

- الثقافة الألبانية في الأبجدية العربية، الكويت (سلسلة عالم المعرفة)، 1983م.
- تاريخ بلغراد الإسلامية، الكويت (دار العروبة)، 1987م.
- ملامــح عــربية إســلامية في الأدب الألباني، دمشق (اتحاد الكتاب العرب)، 1990م.
- الإسلام في يوغسلافيا من بلغراد إلى سراييفو، عمان، (دار البشير)، 1993م.
- دراســات في التاريخ الحضاري للإسلام في البلقان، تونس/أبو ظبي (مؤسسة التميمي/مركز جمعة الماجد) 1996م.
- كوســوفو/كوسوفا بؤرة النــزاع الألباني الصربي في القرن العشرين، القاهرة (مركز الحضارة للدراسات السياسية) 1998م.
- كوســوفو/كوسوفا 1989-1999، إربد/عمان (مؤسسة حمادة/دار الشروق)، 1999م.
- مــداخلات عربية بلقانية في التاريخ الوسيط والحديث، دمشق (اتحاد الكتاب العرب)، 2000م.
- التأليف في اللغة العربية في البوسنة، إربد/عمان، (مؤسسة حمادة/دار الشروق)، 2001.
- مراجعة الاستشراق: ثنائية الذات والآخر/نموذج يوغسلافيا، بيروت (دار المدار الإسلامي)، 2002م).
- مــن دار الإســلام إلى الوطن ومن الوطنية إلى القومية: حالة البوسنة، بيروت (الدار العربية للعلوم)، 2005م.
- البوسنة بين الشرق والغرب، دمشق (اتحاد الكتاب العرب)، 2005م.
- اسماعيل كاداريه بين الأدب والسياسة، عمان (دار أزمنة) 2005.